جامعة النجاح الوطنية
كليـــة الدراسات العليا

دور المؤسسة الأمنية في مسار التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية للثورة التونسية 2010-2019

إعداد
كمال إبراهيم محمد صالح

إشراف
د. إبراهيم أبو جابر

قُدِّمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020

دور المؤسسة الأمنية في مسار التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية للثورة التونسية 2010_2019

إعداد

كمال إبراهيم محمد صالح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2020/9/30، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التواقيع**
1.د. ابراهيم أبو جابر/ مشرفاً ورئيساً	.....
2. أ. د. عبد الستار قاسم/ ممتحناً خارجيا	.....
3. د. رائد نعيرات/ ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى والديّ الكريمين، اللذين أكرماني بتربيتهما لي حتى وصلتُ

بفضلِ الله ثمّ بفضلهما إلى ما أنا فيه ..

إلى رفيقة دربي التي صبرت من أجل إتمام هذا العمل...

إلى عائلتي، سندي وعوني ...

إلى أساتذتي، وكل من علمني حرفاً ...

إلى كل من قد يبحث عن المعرفة بين ثنايا هذه الوريقات

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع

وفاءً وعرفاناً مني بالجميل.

شكر وتقدير

الحمد لله الخالق سبحانه الذي بفضله تتم الصالحات، إنه نعم المولى ونعم النصير، فله الحمد على عونه وفتحه وفضله؛ له الحمد بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ..

لا يسعني إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذي الفاضل:

الدكتور إبراهيم أبو جابر

الذي تفضّل بالإشراف على رسالتي هذه، ولم يبخل علي للحظةٍ بعلمه ووقته وجهده فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدّم بالشكر والعرفان إلى جامعتي الموقّرة، ممثّلة برئيسها ومسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها.

والشكر موصول إلى كل من قدّم لي المساعدة أو النصح والمشورة في مسيرتي العلمية ..

فجزاهم الله عني خيرا

والله ولي التوفيق...

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور المؤسسة الأمنية في مسار التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية للثورة التونسية 2010-2019

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:..... **اسم الطالب:**.....

Signature: ..... **التوقيع:**.....

Date:..... **التاريخ:**.....

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ورقة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الاقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
ملخص الدراسة	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
1.1 المقدمة	**1**
2.1 مشكلة الدراسة	**4**
3.1 أسئلة الدراسة	**5**
4.1 فرضيات الدراسة	**5**
5.1 اهداف الدراسة	**6**
6.1 أهمية الدراسة	**6**
7.1 منهجية الدراسة	**6**
8.1 حدود الدراسة	**8**
9.1 مصطلحات الدراسة	**8**
10.1 الدراسات السابقة	**10**
11.1 التعقيب على الدراسات السابقة	**15**
12.1 الإطار النظري	**16**
الفصل الثاني: البيئة السياسية الحاضنة للمؤسسة الأمنية في تونس	**26**
1.2 السياسة التونسية في مرحلة الاستعمار	**29**
2.2 النظام السياسي التونسي بعد الاستقلال	**31**
3.2 حقبة الرئيس بورقيبة	**33**
4.2 حقبة الرئيس زين العابدين بن علي	**36**
5.2 المؤسسة الأمنية التونسية	**37**
6.2 القطاع الأمني بعد الثورة	**40**

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الإصلاحات الدستورية التي ساعدت المؤسسة الأمنية على أداء دور مميز خلال المرحلة الإنتقالية	**43**
1.3 المقدمة	**44**
2.3 الإصلاحات الدستورية في تونس	**45**
3.3 الانتقال الديمقراطي في تونس	**52**
4.3 الإصلاحات الدستورية المتعلقة بالمؤسسة الأمنية التونسية	**56**
5.3 تحديات الإصلاحات على مستوى المنظومة الأمنية التونسية	**57**
6.3 التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية التونسية في أداء دور مميز بعد الثورة	**58**
7.3 متطلبات قيام المؤسسة الأمنية بدورها بشكل ناجع	**59**
8.3 العوائق التي حالت دون الانطلاق الفعلي في إصلاح المؤسسة الامنية	**60**
الفصل الرابع: المؤسسة الأمنية التونسية أثناء المرحلة الانتقالية	**62**
1.4 تمهيد	**63**
2.4 الإصلاح العسكري في تونس	**64**
3.4 إصلاح جهاز الشرطة التونسي	**65**
4.4 تحديات ومتطلبات إصلاح المؤسسة الأمنية في تونس ما بعد الثورة	**68**
5.4 دور السلطة الحاكمة في إصلاح المؤسسة الأمنية التونسية دستوريا	**77**
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**81**
1.5 نتائج الدراسة	**82**
2.5 التوصيات	**85**
قائمة المصادر والمراجع	**86**
Abstract	**b**

دور المؤسسة الأمنية في مسار التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية للثورة التونسية 2010-2019

إعداد

كمال إبراهيم محمد صالح

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسة الأمنية في مسار التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية للثورة التونسية 2010-2019، من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بالموضوع، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما هو دور المؤسسة الأمنية في مسار التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية للثورة التونسية؟ واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي.

وخرج الباحث بعدة نتائج رئيسية ولعل أبرزها أن الإصلاحات الدستورية التي تمت خلال المرحلة الانتقالية لعبت دورا إيجابيا في بناء أجهزة المؤسسة الأمنية وتحسين قدراتها، لتصبح مؤهلة وقادرة على العمل وفق متطلبات المرحلة الانتقالية نحو بناء مجتمع ديمقراطي، حيث جاء هذا الدور على نحو مختلف عن دور المؤسسات الأمنية العربية الأخرى في دول الحراك العربي، فقد لعبت المؤسسة الأمنية في تونس دورا ايجابيا في إنجاح مسار المرحلة الانتقالية، وتواجه المؤسسة الأمنية التونسية مجموعة من التحديات والصعوبات نظراً لتعدد أسبابها وتداخلها، ومن أبرز تلك التحديات ديناميكيات سياسية وأمنية مفوضة للإصلاح، وتردي الوضع الأمني وتأزمه، وهشاشة الوضع السياسي في خضم الاستقطاب السياسي الحاد.

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات أبرزها:

1-أي إصلاحات تطال المؤسسة الأمنية يجب أن تكون عميقة ومرتكزة على مسائل دمقرطة المنظومة الأمنية وحوكمتها.

2-أي تحول نحو حكم أكثر ديمقراطية وانفتاحا سيتعين عليه أن يشمل بالضرورة الإصلاح الشامل للقطاع الأمني.

3-ضرورة إخضاع المؤسسة الأمنية لرقابة مدنية وإشراف ديمقراطي وإخضاعها للمساءلة وفقا لمبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أسئلة الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 اهداف الدراسة

6.1 أهمية الدراسة

7.1 منهجية الدراسة

8.1 حدود الدراسة

9.1 مصطلحات الدراسة

10.1 الدراسات السابقة

11.1 التعقيب على الدراسات السابقة

12.1 الإطار النظري

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر ظاهرة التدخل العسكري في السياسة ظاهرة قديمة، وبرزت عن هذه الظاهرة تدخل العسكريين الموكلة لهم مهمة تحقيق الأمن الداخلي ودرء الخطر الخارجي والحفاظ على السلم الاجتماعي في الحياة السياسية وشؤون الحكم وفي بنية النظام السياسي في الدولة، وذلك يؤثر على سلوكيات وتوجهات النظم السياسية في الدولة تجاه المجتمع ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وتبعا لهذا التدخل يتشكل التمايز والاختلاف في تنوع وتصنيف هذه النظم بحسب طبيعة هذا التدخل ودرجته، وهذا ما يحول دون إقامة نظام ديمقراطي قائم على حكم الشعب لنفسه، وإخضاع المؤسسة الأمنية بأجهزتها لسلطة مدنية، حيث أصبح العالم يعيش لحظة تاريخية أصبح فيها الحكم الديمقراطي محل اهتمام عالمي، مما أدى إلى ظهور نظام الحكم الديمقراطي في العديد من دول العالم بفعل موجات الديمقراطية التي ظهرت في الدول الأوروبية، وامتدت العدوى بين الدول ليصبح هناك التزام متبادل بين دول الوطن العربي بشكل خاص مع المجتمع الدولي بشكل عام، حيث يستمر الوطن العربي في السعي نحو تحقيق عملية الإصلاح الديمقراطي والتكييف الهيكلي من أجل تحقيق التنمية، ولا يمكن لهذا أن يتحقق دون فسح المجال بإقامة نظام حكم مدني.

وسرعان ما انتقلت طموحات تحقيق الحكم الديمقراطي إلى دول الوطن العربي، فشهد في سبيل تحقيق ذلك في عام 2010 حالة من الحركات الاحتجاجية والثورات التي كانت تهدف أساسا إلى إسقاط الاستبداد السياسي بنماذجه المتعددة، وهذا ما سهل دخول هذه الدول في عملية الانتقال والتحول إلى أنظمه ديمقراطية. وفي خضم هذه العملية تفاجأت الدول العربية بنتائج لم تكن في الحسبان والتي كان من أهمها إسقاط الأنظمة الحاكمة لهذه الدول، ومن أبرز هذه الثورات، الثورة التونسية بتاريخ 17 كانون أول 2010 والثورة المصرية بتاريخ 25 كانون ثاني 2011، وغيرها من الثورات التي اندلعت في العديد من الدول العربية والتي تشابهت في السياقات والأسباب التي أدت إليها حيث يرى البعض أن هذه ثورة واحدة ومنهم من يرى أنها ثورات مختلفة، إلا أن هذه الثورات

اختلفت فيما بينها من حيث الفواعل والمدخلات لكل منها من جهة وبنتائج هذه الثورات من جهة أخرى. وجاءت هذه الثورات نتيجة خضوع هذه الدول للاستبداد لفترة طويلة من الزمن وغياب المؤسسات والأسس الديمقراطية التي تشكل حجر الأساس لأي نظام ديمقراطي حديث.

شكل اندلاع الثورة التونسية بتاريخ 17 كانون اول 2010 بداية المرحلة الانتقالية في تونس بتعيين محمد الغنوشي الوزير الأول لنظام زين العابدين بن علي رئيسا مؤقتا للبلاد، وبعد ذلك تم تعيين رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع بدلا منه وفقا للمادة 57 من الدستور التونسي، بعد ما توصلت إليه القوى والأحزاب السياسية في تونس بإجراء انتخابات برلمانية.[1]

وفي أثناء المرحلة الانتقالية، واجهت تونس تحديات أمنية كبيرة، ولعل أهمها توتر العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطنين، وتفاقمت هذه الأزمة بظهور الخلايا الإرهابية وأصبح الوضع الأمني من أكثر الأوضاع التي استوجب الاهتمام بها ودراستها، لما أنتجته هذه المرحلة وهذا الوضع حيث أصبح المواطن التونسي لا يشعر بالأمن والطمأنينة.

إن عدم الإحساس بالأمن الكافي دفع المؤسسة الأمنية أن تتعامل مع هذه المستجدات دون المساس بإرادة الشعب التونسي المتجه نحو التغيير، وذلك بعدما ظهرت الآمال على وجوه المواطنين بنهاية الاستبداد وبداية شعورهم بالحرية وثقتهم بالجيش ودوره الذي يجب أن يقوم به من أجل الحفاظ على التوازنات في المجتمع وضمان مسار الانتقال نحو الديمقراطية، كون الجيش هو البناء الذي يمثل فئات ومصالح المجتمع ولما له من دور بارز مارسه في حسم نتائج الثورة لصالح الشعب، وجاء هذا الدور على خلاف الدور الذي لعبته الأجهزة الأمنية الأخرى.

وعلى الرغم من الأدوار المختلفة للأجهزة المكونة للمؤسسة الأمنية إلا أن الدور العام الذي لعبته المؤسسة الأمنية التونسية خلال المرحلة الانتقالية جاء على نحو مختلف عن دور المؤسسات الأمنية العربية الأخرى في دول الحراك العربي، فقد لعبت المؤسسة الأمنية في تونس دورا ايجابيا في إنجاح مسار المرحلة الانتقالية، في حين فشل مسار التحول الديمقراطي في بقية دول الحراك العربي وتعثر بفعل دور المؤسسات الأمنية في هذه الدول وشكلت العقبة الأساسية أمام استكمال

[1] بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة–بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها،ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص279.

مسار التحول الديمقراطي، والذي بدأ فعليا في تونس لتشكل انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 تشرين ثاني 2011 أبرز ملامح هذه المرحلة في تونس، وما برز من موقف للجيش تجاه هذه الانتخابات ليبرز مدى حرفية ومهنية هذه المؤسسة.

تكلف المجلس الوطني التأسيسي وائتلاف الترويكا مهمة إدارة المرحلة الانتقالية في تونس، وحصرت مهام إدارة هذه المرحلة في إقرار الدستور التونسي، وقانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال عام من استلام المجلس التأسيسي لمهامه، وبرز خلال هذه المرحلة العديد من التناقضات بين ائتلاف الترويكا والأحزاب الأخرى المعارضة له.[1] وفي خضم هذه التناقضات سعت الجبهة الشعبية المعارضة لحكم الترويكا إلى زج الجيش التونسي للتدخل في الحياة السياسية كما حصل في مصر من أجل قلب نظام الحكم. ورفض الجيش التونسي الدخول في معترك الحياة السياسية، مما ساهم في سلمية مسار التجربة التونسية وعدم عسكرتها.[2]

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة والتي تركز في الأساس على الدور الإيجابي الذي لعبته المؤسسة الأمنية التونسية خلال المرحلة الانتقالية، حيث تتناول هذه الدراسة أيضا الإصلاحات الدستورية الرامية إلى بناء مؤسسة أمنية واعية لمتطلبات المرحلة الانتقالية نحو استقرار مجتمع ديمقراطي، وذلك وفقا لتجارب الدول التي نجحت في اجتياز هذا الانتقال، مع مراعاة الخصوصية التاريخية للمؤسسة الأمنية والمجتمع التونسي.

2.1 مشكلة الدراسة

كانت مهمة المؤسسة الأمنية التونسية قبل الثورة هي الحفاظ على سلطة الرئيس وتثبيت حكمه، فقد عمل الرئيسين بورقيبة وبن علي على تكوين أجهزة أمنية مهمتها الأساسية هي الحفاظ على حكم كل واحد منهما، وفي نفس الوقت لا تتدخل في السياسة إطلاقا، وعمل الرئيسان على تحجيم تلك المؤسسة حتى لا يكون لها أي طموح سياسي.

---

[1] الجمعاوي، انور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، العدد 6 ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص6.

[2] الجمعاوي، انور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص7

بعد قيام الثورة التونسية ونجاحها، أصبحت المؤسسة الأمنية محكومة بالدستور وينظم عملها القانون، بعد أن كانت محكومة فقط لقرارات الرئيس ومصالحه قبل الثورة.

ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتمحور بشكل أساسي حول الكشف عن الدور الذي تمارسه المؤسسة الأمنية خلال المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام السياسي أثناء محاولة انتقاله نحو الديمقراطية. وذلك بالتركيز على نمط العلاقات السائدة بين النخبة العسكرية والنخبة المدنية، فمن المفترض أن يقتصر دور هذه المؤسسات على أداء واجب الحماية والدفاع عن الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية، وتخضع أثناء أداءها لهذا الدور إلى الدستور المعمول به في الدولة وبناءً على ذلك تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور المؤسسة الأمنية في مسار التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية للثورة التونسية؟

3.1 أسئلة الدراسة

- ما هي البيئة السياسية التي عملت المؤسسة الأمنية التونسية في ظلها؟
- كيف كان الدور الذي لعبته المؤسسة الأمنية التونسية في النظام السياسي قبل الثورة؟
- ما الإصلاح الدستوري الجديد في تونس بعد ثورة 17 كانون الأول 2010؟
- كيف ساعدت الإصلاحات الدستورية التي طالت المؤسسة الأمنية في ظهور دور مغاير للأمن التونسي في قيادة المرحلة الإنتقالية؟
- ما التحديات التي واجهت عملية إصلاح المؤسسة الأمنية في تونس ما بعد الثورة ؟

4.1 فرضيات الدراسة

- لعبت المؤسسة الأمنية التونسية دورا مهما وبارزا في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع التونسي خلال المرحلة الانتقالية.
- لعبت الأجهزة الأمنية التونسية دور القمع للمتظاهرين، ومحاولة إفشال الحراك، وإبقاء نظام زين العابدين، فيما لعب الجيش التونسي الدور الحاسم في إنجاح الحراك التونسي عام 2010.

- لعبت الإصلاحات الدستورية التي تمت خلال المرحلة الانتقالية دورا إيجابيا في بناء أجهزة المؤسسة الأمنية وتحسين قدراتها، لتصبح مؤهلة وقادرة على العمل وفق متطلبات المرحلة الانتقالية نحو بناء مجتمع ديمقراطي .

5.1 أهداف الدراسة

- التعرف على واقع البيئة السياسية التي عملت المؤسسة الأمنية التونسية في ظلها.
- دراسة العلاقة بين المؤسسة الأمنية التونسية والنظام السياسي قبل الثورة.
- تحديد الإصلاح الدستوري الجديد في تونس بعد ثورة 17 كانون الأول 2010.
- التعرف على الإصلاحات الدستورية التي طالت المؤسسة الأمنية والتي ساعدت في ظهور دور مغاير للأمن التونسي في قيادة المرحلة الانتقالية.

6.1 أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعا جديدا وذا أهمية، إذ تتمحور حول الدور الذي مارسته المؤسسة الأمنية التونسية خلال المرحلة الانتقالية، في حين أن اغلب الدراسات اقتصرت على طبيعة دور الجيش في الحياة السياسية ككل .
- الكشف عن الدور الذي مارسته المؤسسة الأمنية خلال المرحلة الانتقالية، وموقف الشعب إزاء هذا الدور.
- تزود هذه الدراسة الباحثين والمهتمين بالشأن الأمني والسياسي بمادة علمية ذات أهمية من الناحية النظرية والمنهجية لطبيعة دور المؤسسة الأمنية في الحياة السياسية بشكل عام، وفي المراحل الانتقالية بشكل خاص.
- تساعد هذه الدراسة صناع القرار والسياسيين في فهم الواقع الأمني والسياسي والدستوري الذي مرت به تونس خلال عملية التحول الديمقراطي.

7.1 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجين رئيسين من أجل تحقيق أهداف الدراسة وهما :

- المنهج التاريخي: ويعد من أكثر المناهج الملائمة من أجل فهم ووصف ملامح البيئة السياسية، ودراسة العلاقة التاريخية بين المؤسسة الأمنية والنظام السياسي وتطور هذه العلاقة في الحياة السياسية، ويساعد هذا المنهج على وصف وتوثيق وقائع وأحداث تاريخية سيتم دراستها وتفسيرها على أسس علمية منهجية، من أجل التوصل الى حقائق تساعدنا على فهم الحاضر في ضوء السياق التاريخي.
- المنهج الوصفي التحليلي: فقد تم الاعتماد على هذا المنهج من أجل التحليل العلمي للدراسة، حيث يتعامل هذا المنهج مع المشكلة وطبيعتها، ويساعد كذلك على قياس مستوى متغيرات المشكلة والوقوف على أسبابها واتجاهاتها والتعرف على حقيقة المشكلة بشكل واقعي. ويعتمد هذا المنهج على وصف الأحداث والوقائع التي يبرز فيها دور المؤسسة الأمنية في الحياة السياسية في تونس، وتحديدا فيما يتعلق بأحداث ثورة 17 كانون أول2010 وما بعدها، وكذلك وصف وتحليل التغيرات والتحولات السياسية والتغيرات في النظام السياسي التونسي.

منهج دراسة الحالة:

تتفق أغلب التعريفات على أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فرداً أم مؤسسة أم نظاماً اجتماعياً أم مجتمعاً محلياً أم مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة ، بغيرها من الوحدات المشابهة لها .[1]

يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ومن ضمنها الحقل السياسي ويستهدف التعمق في دراسة الحالة التي يود معالجتها ، فإذا أراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها السياسية يتم اللجوء لمنهج دراسة الحالة، وكذلك حين يتطلب الامر متابعة التطور التاريخي لوحدة سياسية معينة، وكذلك إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف سياسي معين أو معرفة العوامل السياسية المتشابكة التي يمكن

[1] حسن، عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1982 ، ص 225.

الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات [1]، ومن ثم لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لبيئة سياسية معينة ، وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاتها واهتماماتها ودوافعها .[2]

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: ترتبط الحدود الزمانية للدراسة بانطلاقة الثورة التونسية بتاريخ 17 كانون أول 2010 حتى بداية عام 2019، مرورا بما تضمنته هذه المرحلة من تحولات سياسية وبنيوية في النظام السياسي التونسي، ومدى تدخل المؤسسة الأمنية في إدارة الشأن الداخلي خلال هذه الفترة وموقفها مما يحدث من مجريات وأحداث. وما شملته الإصلاحات الدستورية الجديدة خلال هذه الفترة للتخفيف والحد من السطوة العسكرية والأمنية لضمان عملية التحول الديمقراطي وإخضاع السلطة العسكرية لرقابة مدنية وضمان إصلاحها وفقا لمتغيرات المرحلة.

الحدود المكانية: الجمهورية العربية التونسية .

9.1 مصطلحات الدراسة

الثورة: هي حركة داخلية ترفض وضعاً سياسياً اجتماعياً قائماً، وتسعى إلى تغييره وإنشاء وضع جديد يحقق العدالة والحرية، ويخدم مصالح الأغلبية التي خضعت للظلم والاستبداد من نظام أو وضع قائم عبر سنوات طويلة[3].

وهي التغيرات الجذرية في البني المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية[4].

---

[1] احمد، فاروق يوسف، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1978 ، ص 50.

[2] حسن، أصول البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 242.

[3] الكيالي، عبد الوهاب، معجم العلوم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص112.

[4] الأسود، شعبان، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية للنشر، القاهرة، 2003، ص47.

ويعرف كرين برنتون الثورة في كتابه الموسوم "تشريح الثورة" بقوله "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر[1].

وترى موسوعة علم الاجتماع أنها " أحداث نادرة الوقوع نسبياً يتم من خلالها قلب النظام السياسي والاجتماعي كلياً، وذلك باستخدام وسائل عنفية عادة ثم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة، ويجب أن يقتصر المصطلح على الحالات التي تسعى فيها الصفوة الحاكمة إلى إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي لمجتمع ما بعد الثورة[2].

ثورة الياسمين: هي ثورة شعبية نشبت في الجمهورية التونسية أواخر عام 2010، وكانت شرارتها قيام الشاب محمد بوعزيزي بإضرام النار في نفسه بفعل الممارسات الأمنية القمعية، مما دفع التونسيين إلى التضامن معه، واستطاع الثوار من خلالها الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي وفراره خارج البلاد وشكلت هذه الثورة البداية لسلسلة ثورات اندلعت في الوطن العربي.[3]

المؤسسة الأمنية: هي مؤسسة حكومية تتألف من مختلف الأجهزة المكلفة بسيادة الحالة الأمنية وإنفاذ القانون وتسهر على تحقيق الأمن العام داخل الدولة وعلى حدودها، وكما تتصدى لكافة المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي.[4] وتقسم الأجهزة المكونة لهذه المؤسسة الى أجهزة الأمن الداخلي (جهاز الأمن الوطني والشرطة الوطنية، جهاز الحرس الوطني، الإدارة العامة للديوانية، الديوان الوطني للحماية المدنية، الإدارة العامة للسجون والإصلاح)[5]، الجيش الوطني التونسي أو القوات المسلحة التونسية.

---

[1] كرازين، يوري، علم الثورة في النظرية الماركسية، سمير كرم(مترجم)، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص31.

[2] باردشال، جون، موسوعة علم الاجتماعي. ترجمة محمد الجواهري وآخرون، المجلس الاعلى للثقافة ، مصر، 2007، ج1، ص423

[3] الثورة التونسية.... باكورة الربيع العربي، الجزيرة، 2017/1/15، منشور على الرابط التالي: http://cutt.us/G1smo

[4] بن محفوظ، هيكل، واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي، ألمغاربي للدراسات والتحليل، 2016، منشور على الرابط: http://tinyurl.com/yxct2hpg

[5] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية التونسية.

المرحلة الانتقالية: هي مرحلة حاسمة وحساسة وغير واضحة، تنشأ بفعل الثورة يتم فيها جني ثمار الثورة وتحديد نتائج الحراك، و تعتبر وضع انتقالي ضروري الغرض منه تأمين الانتقال من الإطار السياسي والدستوري القائم إلى إطار سياسي جديد.[1]

التحول الديمقراطي: هو عملية انتقال وتحول النظم السياسية، حيث تتخلى هذه النظم عن طبيعتها السلطوية أو الديكتاتورية إلى نظم ديمقراطية، وبالتالي فالتحول الديمقراطي يعني إعادة بناء مؤسسي أو تغيير في النسق المؤسسي القائم، وبموجب هذا البناء الجديد يحصل المواطنين على سلطة اتخاذ القرار السياسي.[2]

الإصلاحات الدستورية: هي عمليات يتم من خلالها تعديل النظام السياسي القائم دون المساس بأسسه وذلك لتهيئته ومساندته في الانتقال إلى مرحلة متقدمة من الممارسات الديمقراطية الحقيقية، ويتم في هذه العملية معالجة الأزمات الهيكلية في النظام السياسي والتي من شأنها عرقلة عملية التحول الديمقراطي وبناء المجتمع الديمقراطي.[3]

10.1 الدراسات السابقة

من أجل نجاح هذه الدراسة، لا بد من الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، لتشكل الخلفية العلمية لهذه الدراسة التي يجب أن تقوم على أسس مرجعية رصينة ومتنوعة متعلقة بموضوع الدراسة، ومن هنا أستوجب البحث عن موضوعات مشابهة، أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة للاسترشاد بها وإتباع توجهاتها وغيرها من النقاط البحثية. وعليه وجد الباحث بعض الدراسات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي والتجارب المشابهة في هذا السياق والعوامل المؤثرة فيه، اضافة الى الدراسات المتعلقة بدور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي.

---

[1] برهومي، منعم، المؤسسات السياسية الانتقالية التونسية، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014، ص15.

[2] هنتجتون، صموئيل، الموجة الثالثة للتحرر الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب العلوي، القاهرة: دار الصباح،1993، ص73.

[3] العوفي، نور الدين، مؤشرات الحكامة والية الانتقال الديمقراطي حالة المغرب، بيروت، 2004، ص797.

- **دراسة بلعجال كوثر، بعنوان الحكامة الأمنية في دول الربيع العربي – تونس نموذجا، (**كوثر، الحكامة الأمنية في دول الربيع العربي –تونس نموذجاً 2012)

تناولت الدراسة التجربة التونسية في إصلاح القطاع الأمني في تونس، والتغيرات التي تطرقت لها تونس. وخلصت الدراسة إلى ضرورة العمل المستمر من أجل إصلاح المؤسسة الأمنية من أجل إتمام الإصلاح الدستوري والسياسي في البلاد، فهذا الدستور الجديد يعمل على إيجاد مؤسسة أمنية ديمقراطية وخاضعة لرقابة مدنية، ويصبح الأمن بذلك جزءاً من المعادلة الديمقراطية .

- **دراسة محمد يونس، بعنوان دور العسكريين في التنمية وأثره على التحول السياسي، (**يونس، دور العسكريين في التنمية وأثره على التحول السياسي، 2013**)**

تناولت الدراسة السبب في تصاعد الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية عمليات التحرر من الاستعمار إلى توافر جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تزيد من احتمالية التوسع في دور المؤسسة العسكرية مثل حدوث أزمة اقتصادية حادة بتداعيات اجتماعية معقدة، يترتب عليها تصاعد متطلبات المجتمع أو حدوث خلل مؤسسي في إحداث التنمية، وقيام نظام الحكم العسكري بحسم الصراعات السياسية والحزبية لصالح التنمية، وأن تدخل العسكريين في الحياة السياسية يأتي نتيجة مجموعة من العوامل المتمثلة ببنية النظام السياسي والتي تتسم بمركزية السلطة والتي تدفع إلى زيادة المشاركة السياسية للمؤسسة العسكرية. وتناولت الدراسة الدور التنموي للعسكريين في التحول الديمقراطي، من خلال تدعيم الاستقلال السياسي للمؤسسة العسكرية الذي يكفله النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، وتأسيس شراكة نخبوية سياسية عسكرية واندماج المؤسسة العسكرية في المجتمع المدني التي تؤدي إلى تأسيس شبكات مصالح بين القادة العسكريين والفاعلين المجتمعيين والسياسيين.

- **دراسة محمد الجبور بعنوان، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، (**الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، 2014**)**

تناولت الدراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية أثناء التحولات السياسية بدءا من ثورة يوليو 1952، ومرورا بثورتي 25 كانون ثاني 2011 و30 حزيران 2013، وهدفت الدراسة إلى

رصد وتحليل هذا الدور للمؤسسة العسكرية في صنع القرارات السياسية، ورصد المحددات والعوامل التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية للتأثير في الحياة السياسية وفي صنع القرار السياسي .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، إن خروج المؤسسة العسكرية المصرية عن التقاليد الراسخة لأي مؤسسة عسكرية أخرى وممارسة الدور السياسي، هو بسبب ظهور خطر على الأمن القومي المصري وكلما زادت التهديدات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية ازدادت الحاجة إلى تدخل المؤسسة العسكرية للتعامل مع هذه التهديدات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نفوذها وأهميتها وتأثيرها في الحياة السياسية. وهذا ما ظهر جليا في ثورتي 2011 و2013 ، حيث كان للمؤسسة العسكرية الدور الحاسم.

- **دراسة إبراهيم نصر الدين بعنوان التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991، (**نصر الدين، التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991، 2014**)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عملية التحول الديمقراطي في النيجر منذ عام 1991، وتناولت هذه الدراسة مدى تأثر عملية التحول الديمقراطي بتدخل المؤسسة العسكرية في عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي، وتفسير مسألة انسحاب العسكريين من السلطة، وكما رصدت أثر الترتيبات المؤسسية والممارسة السياسية للطبقة الحاكمة في عملية التحول وسيناريوهات المستقبل، وخلصت الدراسة إلى القول بأن تدخل المؤسسة العسكرية متكرر بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي.

- **دراسة سوسن مصطفى بعنوان، دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016، (**مصطفى، دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016، 2016 **)**

تناولت الدراسة مدى مساهمة النخبة التونسية في إدارة التحول الديمقراطي، وذلك بعد قيام ثورة عام 2010 ضد نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، والتي تمكن فيها الشعب التونسي من إنهاء الظلم والاستبداد وترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، ورصدت الدراسة أيضا العوامل المؤثرة على مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس، ومدى احترام النخبة التونسية لحقوق الإنسان ومساهمتها في تطوير المجتمع المدني.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أجل تحقيق ونجاح عملية التحول الديمقراطي، والمتمثلة بالتداول السلمي للسلطة من أجل وجود نظام ديمقراطي يمثل إرادة الشعب، وكذلك التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات التي تشكل اللبنة الأساسية في التحول الديمقراطي وذلك لضمان عدم هيمنة سلطة على أخرى، وتجسيد الحركة الديمقراطية ومأسستها لتواكب النسق السياسي والاجتماعي، وإقامة مجتمع مدني فعال.

- **دراسة آية عطا الله بعنوان، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2013، (**عطا الله، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا "2002-2013"، 2015**)**

تناولت الدراسة التجربة التركية في التحول الديمقراطي، ومقارنة هذه التجربة بتجارب التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولما برزت من أهمية بعد ثورات الربيع العربي، وذلك بحكم التاريخ المشترك بين الحضارة التركية والدول العربية إبان الخلافة العثمانية، وكذلك حصول الإسلاميين على الحكم في بعض البلدان العربية مثل تونس ومصر. وكما تناولت الدراسة العلاقات المدنية العسكرية المتغيرة في المراحل التاريخية المختلفة، والتي ظهرت بأفضل نموذج بعد تراجع النفوذ السياسي للجيش لتتحرك هذه العلاقات نحو نموذج أكثر ديمقراطية. وتظهر هذه الدراسة ملامح التجربة التركية التي تتشابه إلى حد كبير من السياقات التونسية والمصرية للربيع العربي، حيث أن المؤسسة العسكرية التركية من أقوى المؤسسات في الدولة التركية، واكتسبت الشرعية من خلال الدستور واستطاعت بذلك القيام بالعديد من الانقلابات العسكرية، إلا انه عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بدأت حدوث مواجهة بين طرفي العلاقة، إلا أن استطاعت تقليص دور المؤسسة العسكرية عن السابق، وخلصت هذه الدراسة بالكشف عن العوامل التي أدت إلى تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

- **دراسة عبد الرحمن سلامة بعنوان، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010، (**سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة "كانون أول 2010"، 2016**)**

تناولت الدراسة التجربة التونسية في التحول الديمقراطي منذ استقلال تونس وحتى بداية عام 2016، وركزت على مراحل هذا التحول أبان ثورة عام 2010، وكما تناولت أهم التحديات والعقبات التي اعترضت طريق التحول الديمقراطي، وكيف تغلبت الأحزاب السياسية وقوى المجتمع، وأظهرت الدراسة ملامح الدستور الجديد الذي تم إقراره خلال المرحلة الانتقالية. وتفترض الدراسة أن الديمقراطية نجحت في تونس بفعل الثورة الشعبية وتعززت بفعل السلوك السياسي الذي امتازت به القوى والأحزاب السياسية. وهدفت الدراسة إلى العديد من الأهداف وجاء أهمها، رصد وتحليل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وفهم طبيعة معالجة الدستور التونسي لمدنية الدولة والتعددية الحزبية وحرية المرأة والإعلام.

وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات فيما يخص التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة عام 2010، ومن أبرز هذه النتائج بأن عملية الإصلاح الديمقراطي تعمدت التخفيف عن الشعب وتخفيف الضغط عن النظام السياسي، وتوصلت أيضا الى أن الثورة التونسية عززت حريات الصحافة، والتزام الحياد مما أضفى طابع السلمية في الحياة السياسية وعدم عسكرتها لتحظى المؤسسة العسكرية بثقة الشعب، وهذا هو السر في نجاح تونس بالتغلب على الحوادث الأمنية خلال الانتخابات.

- **دراسة ناجي شراب بعنوان: بالانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016،(شراب، الانتخابات والتحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري،2017)**

تناولت الدراسة دور الانتخابات التي حصلت في كل من تونس ومصر بعد ثورات الربيع العربي، كالآلية من آليات التغيير السياسي وتدعيم الديمقراطية، وزيارة المشاركة السياسية، وركزت الدراسة على محاولة فهم تجربة الانتخابات في كل من مصر وتونس، والمقارنة فيما بينها، وتحديد أثر

الانتخابات في نجاح أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي، وتطرقت الدراسة إلى دور القوى السياسية والاجتماعية الجديدة التي أفرزتها عملية التحول الديمقراطي في كل من مصر وتونس.

وخلصت الدراسة إلى القول بأن هذه الانتخابات كانت وسيلة لصعود جهة معينة إلى السلطة، وليس من أجل إحداث إصلاح ديمقراطي، كما أنها زادت الشرخ في الجسد السياسي المصري والتونسي، مما أدت إلى إفشال عملية التحول الديمقراطي في مصر وعرقلتها في تونس. وأوصت الدراسة أنه لابد من النظر إلى الانتخابات كآلية من آليات تعزيز الديمقراطية، من أجل إنجاح دورها وزيادة فعاليتها في تحقيق التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي .

11.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح أنها تقتصر على دور الجيش، دون التمييز بين الأجهزة الأمنية الداخلية والجيش ودور كل منهما في الحياة السياسية، وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي، وبخاصة الدور الذي لعبته المؤسسة الأمنية التونسية في ثورة عام 2010، والمحطات المفصلية في أثناء المرحلة الانتقالية، والتي اكتسبت من خلال سلوك الفواعل بها تجربة مميزة وفريدة مقارنة بتجارب دول الحراك العربي، أما هذه الدراسة تناولت بشكل مختلف عن الدراسات السابقة فيما يخص الدور المتغير لمختلف أجهزة المؤسسة الأمنية التونسية في الحياة السياسية بشكل عام، وفي عام 2010 بشكل خاص .

كما أن هذه الدراسة تختص بالمراحل الانتقالية وتركز على الخصوصيات العربية، وكذلك الإصلاحات الدستورية التي طالت المؤسسة الأمنية التونسية لتصبح قادرة على ممارسة دور أوسع مهنية وضبط، وليتناسب هذا الدور مع متطلبات المرحلة الانتقالية من أجل ضمان حماية التجربة التونسية من الارتداد والاستمرار في استكمال مسارها الديمقراطي، وذلك بعد خضوعها لفترة طويلة من الظلم والاستبداد.

12.1 الإطار النظري

1.12.1 الثورة والتحول الديمقراطي

إن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتفشي البطالة واستشراء الفساد، وطغيان لغة القمع والإذلال في المجتمع، ومرافقة اليأس لنفوس المواطنين بسبب عجز الأنظمة السياسية الحاكمة، ووقوفها غير قادرة على معالجة الأوضاع القائمة، وإصلاح أحوالهم بما يتناسب مع البنى الاجتماعية الجديدة في المجتمع، هذا كله يجعل المواطنين أمام خيار واحد وهو الاحتجاج والثورة كسبيل وحيد من أجل تغيير الأوضاع القائمة وتأسيس مرحلة جديدة تؤدي إلى ظهور أوضاع جديدة تتناسب مع بنيتهم الطبقية الاجتماعية في المجتمع وتطلعاتهم نحو المستقبل.

الثورة : "هي تغيير مفاجئ وعميق في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلد ما، تقوم به قوى الشعب المنظمة أو غير المنظمة، واعتبارها تغييراً مفاجئاً لا يعني بالضرورة تغييراً طارئاً أو خارج سياق التفاعل المسبق في المكونات الداخلية للمجتمع، وقد تكون عملية التغيير عنيفة أو سلمية، تخلخل العناصر المكونة للمجتمع"[1].

ان الثورة لغة: من كلمة "ثار، يثور" بمعنى غضب وهاج، وكلمة ثار عليه تعني : تمرد عليه ، وأعلن الثورة والعصيان ، كما يربط اللسان العربي لفظ "الثورة" بمعاني عدم الانضباط والغضب .[2]

أما الثورة كمصطلح سياسي فتعني: نهوض الشعب بقيادة نخب وطلائع مثقفة لتغيير نظام الحكم، وظهر هذا التعريف مع اندلاع الثورة التونسية ، إلا أن العديد من علماء الاجتماع يصفون الثورة على أنها عملية تغيير شامل وجذري في توزيع مصادر القوة وعمليات الإنتاج في المجتمع .[3]

ومن هنا يمكن القول بأن الثورة هي وصف لحدث تتغير فيه الأوضاع بشكل كامل أو جزئي في نطاق جغرافي واسع ، أو في إطار دولة معينة ، ويندرج تحت مظلة هذا الحدث مجمل الأفعال والتحركات الشعبية الواسعة ، والتي تؤدي إلى الانقطاع بين المنظومة القديمة والمنظومة الحديثة ،

---

[1] بدوي، زكي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص359.

[2] مزاحم، هيثم، في معنى الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، إبريل 2012،ص23 .

[3] الحراثي، ميلاد وأخرون، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ط1، ص129.

لتقود إلى تحولات كبرى واسعة وتغييرات جذرية في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وينتج عنها إعادة توزيع القوة في المجتمع .

2.12.1 عوامل قيام الثورة :

يرى كارل ماركس أن هناك عاملين مهمين لقيام الثورة يمكن تلخيصهما بالآتي:

أولاً : العامل الاقتصادي ، وينقسم هذا العامل في الفكر الماركسي إلى جزئيتين مهمتين وهما:

أ) ظهور الرأسمالية : حيث أن النموذج الرأسمالي يمثل نموذج النظام الاقتصادي الذي تظهر فيه كل عيوب المذهب الفردي والتحكم والسيطرة على رأس المال، فرد ماركس على هذا النوع من عدم العدالة الإجتماعية التي خلقت فوارق كبيرة في طبقات المجتمع، مما يعرض مصلحة المجتمع ككل إلى الخطر[1].

فهذه الطبقة الإقتصادية لا تقوم بالعمل وإنما يكون من أدوات الإنتاج التي تعمل فيها الطبقة الفقيرة وطبقة العمال وتستغل جميع إنتاج الطبقة العاملة ولا تقوم بإعطائهم إلا الفتات، حتى وصل بهم إلى فرض ظروف عمل قاسية، والتعامل معهم كعبيد وآلات لتعظيم أرباحهم، وبالتالي الشعور بالظلم، والتحرك ضد تلك الطبقة للحصول على حقوقهم. [2]

ب) الإغتراب: فقد إعتبر ماركس أن العمّال هم الأكثر تضرراً في المجتمع الرأسمالي، فيقول " أن العامل يزداد فقراً كلما زادت الثروة التي ينتجها وكلما زاد إنتاجه.[3]

إذن إن أسوأ ما يفرزه المجتمع الرأسمالي هو غياب كل الصفات الإنسانية، فيصبح محباً للمادة والربح ويجعلها أعلى من كل الاعتبارات والقيم والأخلاق الإنسانية، ويجرد العامل من طبيعته الانسانية، مما يجعله جزءاً من الآلة التي يعمل بها، ولا يرى نتيجة عمله .

ثانياً : العامل السياسي، والمتمثل في الدولة التي تحتل أهمية بالغة من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية السياسية، فهي الكيان لصناعة وتنظيم القوانين التي تحمي مصالح المواطنين

---

[1] الزهرة، حامد، فلسفة الثورة عند كارل ماركس، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015-2016،ص40.

[2] المرجع السابق ص41.

[3] المرجع السابق ص43.

وتحسن أوضاعهم وتلبي احتياجاتهم، إذن فهي من أهم الركائز في المجتمع لما تحققه من استقرار فيه .

أما مفهوم الدولة عند ماركس هي ليست إنتاج، إنما هي استقصاء التناقضات الطبقية داخل المجتمع، ويظهر بذلك ما حدث أكثر من مرة في التاريخ لتعاليم المفكرين الثوريين وقادة الطبقات المسحوقة في مقاومتها ونضالها من أجل الحرية .[1]

أما إنجلز فيلخص تحليلة للتاريخ فيقول :"الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه. والدولة ليست كذلك واقع الفكرة الأخلاقية "، "صورة وواقع العقل " كما يدعي هيجل، الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره، والدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، عن واقع أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها، ولكي لا تقوم هذه المتضادات (هذه الطبقات ذات المصالح الطبقية المتنافرة) بالتهام بعضها البعض، والمجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الصدام وتبقيه ضمن حدود النظام" إن هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة"[2]

بناء على ما سبق يمكن القول ان الثورة تنشأ بفعل العاملين السابقين، في حال تعرضت الدولة إلى أزمات تجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، أو أزمات متعلقة بمدى قدرة الدولة على ممارسة دورها السياسي والقانوني وفرض سلطتها، كما هو الحال في الوطن العربي، والتي سيتم تخصيص مساحة تحليلية لها في هذه الدراسة .

3.12.1 الثورات العربية:

تتمثل هذه الثورات في الأحداث التي طرأت في الدول العربية ما بعد عام 2011، والتي كانت شرارتها إقدام الشاب محمد بوعزيزي على إضرام النار في نفسه في تونس في 17 كانون أول 2011، في بلدة سيدي بوزيد في الجنوب التونسي، لينجم عن هذا الحدث ردة فعل إحتجاجية من

[1] لينين، فلاديمير، الدولة والثورة، ترجمة: فهمي خشيم، دار التقدم، موسكو، اغسطس 1917، ص 5.

[2] المرجع السابق، ص6.

قبل بعض التونسيين الغاضبين، ومن ثم تحول هذا الفعل إلى تظاهرات حاشدة امتدت إلى معظم المدن التونسية، حتى أصبحت ثورة عارمة، أطاحت بزين العابدين بن علي وسميت هذه الثورة "ثورة الياسمين" وامتدت إلى العديد من الدول العربية التي تشابهت فيها الظروف والسياقات الموجودة في تونس، فقد امتدت هذه الثورة إلى مصر، ثم ليبيا ثم اليمن، وأسقطت الأنظمة الحاكمة فيها، وكما اتسعت الدائرة لتصل إلى أقطار خليجية وعربية مثل سوريا، البحرين.

إذن يمكن تعريف الثورات العربية على أنها : حركة إحتجاجية سلمية ضخمة إنطلقت في بعض الدول العربية في أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، نتيجة تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، إلى جانب الاستبداد والقمع والفساد، مما دفع الشعوب العربية إلى تبني هذه الثورات كخيار وحيد وأخير للإصلاح والخلاص ووضع حد للفساد .[1]

إتسمت هذه الثورات بالسلمية في معظم الأقطار العربية التي اندلعت فيها ، واعتمدت في انتشارها وإيصال حواراتها السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي، والقنوات الفضائية ، حيث كان المرجو منها هو إسقاط الأنظمة المستبدة، وإقامة أنظمة سياسية تفرز القانون وتحقق العدالة والمساواة الإجتماعية.

وبهذا يمكن حصر أهداف الثورات العربية الضمنية بهدفين أساسيين وهما[2]:

1. إسقاط الأنظمة الإستبدادية بكافة رموزها، من خلال إحداث قطيعة كلية مع الحقبة الماضية.
2. إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية حقيقية وفاعلة تحقق الحرية وتلبي الحد الأدنى والمعقول من آمال وتطلعات الجماهير التي قادت التغيير.

إندلعت هذه الثورات في الدول العربية نتيجة لمجموعة من الأسباب المتشابهة في العديد من هذه الدول، حيث تعتبر هذه الأسباب عامة تراكمت في الدول العربية عبر الزمن، وتشابهت فيها جوهرياً، إلى جانب بعض الأسباب الخاصة التي تنفرد بها بعض الدول التي اندلعت فيها هذه الثورات، واجتمعت هذه الأسباب لتشكل المحركات الأساسية والعوامل التي أدت إلى إندلاع الإحتجاجات في مختلف الدول العربية ومن أهمها:

---

[1] الحراثي، ميلاد وأخرون، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،2016،ط1،ص134.

[2] المرجع السابق،ص140.

1. الدوافع الإقتصادية : حيث أن تردي الأوضاع الإقتصادية كانت من الأسباب المباشرة للثورات والإحتجاجات، ولهذا أطلق عليها ثورة الجياع في بعض الدول، فقد عاشت الشعوب العربية ظروفاً إقتصادية صعبة، تتمثل في سوء الأوضاع المعيشية، وازدياد معدلات البطالة في أوساط الشباب، وزيادة معدلات الفقر، وازدياد الرسوم والضرائب لتغطية مصاريف كبار الموظفين، إنتشار الفساد المالي والإداري والرشوة على نطاق واسع، إستئثار النخبة الحاكمة بالثروة والتلاعب بالثروات واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة.[1]
2. الدوافع السياسية: وتعد هذه الدوافع من الأسباب الجوهرية والأساسية لاندلاع الثورات العربية، وذلك بسبب فشل الأنظمة السياسية وتآكل شرعيتها. وتتمثل هذه الأسباب بالإستبداد في الحكم وإدارة شؤون البلاد بعيداً عن إرادة الشعب، والإضطهاد والإستعباد وعدم إحترام حقوق الانسان، تغييب الوحدة الوطنية وإضعاف النسيج الإجتماعي، عدم الفصل بين السلطات وتغييب أدوارها، غياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية وإخضاعها للسلطة التنفيذية، تزوير الإنتخابات وغياب الديمقراطية وعدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية.[2]
3. الأسباب الأمنية: وتتمثل بتعاظم القبضة الأمنية والقمع في ظل غياب حقوق الانسان، غياب دولة القانون وعدم احترام تطبيق الأنظمة، إزدياد معدلات الإعتقالات التعسفية والخطف والإبعاد القسري، التنكيل بالمعارضين وتعذيبهم بمختلف وسائل التعذيب، عدم محاكمة المعتقلين بتهم سياسية وسجنهم لمدة طويلة بدون أحكام، زيادة الرقابة الأمنية على المواطنين وكبت حرياتهم، وتغليب الحلول الأمنية على الحلول السياسية في معالجة المشاكل والأزمات السياسية.[3]
4. زيادة الآمال والتطلعات لدى الشعوب في استعادة دورها بفعل الوعي المتنامي لديها، خصوصاً في ظل وجود نماذج قائمة يمكن محاكاتها. وهذا كان المحرك الرئيس للحراك العربي، ولا يزال.[4]

---

[1] بن قدورة، إيمان، الوجه الأخر للعولمة"الربيع العربي نموذجا"، بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد ومنشور على الإنترنت.

[2] الشيوخ، محمد، أسباب إندلاع ثورات الربيع العربي، ميدل إيست، 3-1-2013، على الرابط: http://middle-east-online.com/?id=146507

[3] الحراثي، ميلاد وأخرون، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،2016،ط1، ص153

[4] الشبيب، بدر، المحرك الرئيس لثورات الربيع العربي، شبكة راصد الإخبارية،2012.

5. إحساس الشعوب بالظلم والإذلال ووصولها إلى حالة الإحباط من إصلاح الأوضاع، في ظل الأنظمة القائمة، حيث أن الإحساس هو الذي يدفع الشعوب نحو التغيير، إلى جانب إنكسار حاجز الخوف لدى هذه الشعوب واستعدادها للتضحية من أجل إحداث التغيير و إقامة نظم ديمقراطية.[1]

6. توفر وسائل التواصل الاجتماعي وسهولة الإتصال والتنسيق بين مختلف القوى والفعاليات، وقد كان الاعتماد بشكل كبير على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل توحيد الرؤى وتنسيق الجهود لدى الثوار، إلى جانب دور بعض الفضائيات في نقل الأحداث والتسريع في إسقاط العديد من الأنظمة.[2]

لقد اجتمعت هذه الأسباب في مختلف الدول العربية التي شهدت الثورات المفضية إلى إسقاط الأنظمة السياسية فيها، ومحاولة إقامة أنظمة حكم ديمقراطية ممأسسة، إلا أن هذه الأسباب تختلف وتتباين شدة تأثيرها من دولة إلى أخرى بحكم البنية السياسية والفاعلين فيها، بالرغم من التشابه الجوهري فيما بينها، وهذا ما سيتم تسليط الضوء عليه فيما يخص الثورة التونسية على اعتبار أنها موضوع الدراسة.

4.12.1 الثورة التونسية:

لقد كان نظام بن علي من الأنظمة القمعية، فقد فرض سيطرته على البلاد من خلال قوات الأمن، ووضع القيود وحجب حريات وسائل الإعلام، وازدياد معدلات الفقر والبطالة، وفساد النخبة الحاكمة[3]. وهذا هو الذي شكل الوعي الفكري للثورة والشعور المتنامي بضرورة الحرية.

إن الحدث الذي كان بمثابة شرارة هذه الثورة هو حدث إنتحار الشاب "محمد بوعزيزي" الذي قام بإضرام النار في جسده في الشارع، وشكل هذا الحدث فرصة ذهبية للطبقة العاملة، فانطلقت المظاهرات ورفع شعار "الخبز" واتسع نطاق هذه المظاهرات والإحتجاجات لتضم كافة الطبقات

[1] الحراثي، ميلاد وأخرون، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،2016،ط1

[2] الشيوخ، محمد، أسباب إندلاع ثورات الربيع العربي، ميدل إيست، 3-1-2013، على الرابط: http://middle-east-online.com/?id=146507

[3] رشوان، حسين، ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

والشرائح المكونة للمجتمع التونسي، وأدى هذا الاتساع إلى مطالبة الجماهير بإسقاط النظام، وهذا ما أفقد زين العابدين السيطرة على الأوضاع، وفقدان السيطرة على الشرطة والجيش، مما دفعه إلى الرحيل بشكل مفاجئ خارج البلاد.

لقد شكلت الثورة التونسية تجربة فعلية وحقيقية وناجحة في تجارب التحول الديمقراطي وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية، فقد أفضت هذه الثورة إلى مرحلة تاريخية جديدة في الحياة السياسية التونسية لتشكل هذه المرحلة خطوة أولى في انتقال النظام التونسي من نظام حكم سلطوي إلى نظام ديمقراطي قائم على حكم الشعب لنفسه. ما كان لهذه الثورة أن تنجح لولا وجود بعض الخصائص والظروف التي تنفرد بها البيئة السياسية التونسية بشكل عام ، والثورة التونسية كتجربة بشكل خاص، فقد إمتازت بما يلي[1]:

1. الشرارة الأولى للثورات العربية: حيث نعمت الأنظمة السياسية العربية بالإستقرار بعد الإستقلال عن الإستعمار، فسيطر حكام هذه الأنظمة على الأحداث فيها بالقوة، إلى أن إستتب الحكم فيها لتلك الأنظمة الديكتاتورية المرتكزة إلى أجهزتها ومؤسساتها الأمنية، فانطلقت الثورة التونسية نتيجة لذلك ومن ثم إنتقلت إلى بعض الدول العربية.
2. العفوية والمفاجأة أضعفت التدخلات الخارجية: فتلقائية الثورة ومفاجأتها صدمت النظام وحلفاءه والقوى الخارجية التي تشكل الدرع الحامي له، والحاضنة السياسية والأمنية، مما عطّل أي تدخل خارجي في الشأن التونسي. فالثورة جاءت نتيجة حراك داخلي، بعيداً عن المؤثرات الخارجية المباشرة ، وينطبق هذا على الثورة وعملية التحول الديمقراطي.
3. المحتوى الثقافي: إن لثقافة المجتمع التونسي ووعيه أثر كبير على أداء الثورة في الميدان، مما جعل طابعها السلمي الذي اتصف به الشعب التونسي الرافض للعنف حتى عندما استخدم النظام قوة البطش لأجهزته ضد الشعب، وعموم البلاد بالفوضى، والتهديد باستخدام العصابات المرتبطة بالأجهزة الأمنية، ولم ينجر الناس إلى العنف وسادت ثقافة الطابع السلمي الذي تميزت به الثورة.

[1] غنيم، احمد، المفهوم المكون للثورات العربية، القدس، 2011، ط1، ص155.

4. المجتمع المدني: وهذا ما ارتبط به من ثقافة الديمقراطية والحوار التي نشرتها مؤسسات المجتمع المدني في تونس، وذلك بالرغم من عدم الإستقلال التام لهذه المؤسسات على النظام، وقد ميزت هذه الثقافة الخطاب الواعي لرموز الثورة من الشباب، وكما ساهمت بإبراز بنية قادرة على التحول وتحمل المسؤولية مع باقي مكونات المجتمع.
5. تخطي الثورة للقوى المنظمة المعارضة، فقد تشكلت الثورة في ظل الحراك الداخلي وفي مناخ محدد، جاء ذلك نتيجة لتفاعلات إجتماعية و إقتصادية، مما أنتجت طبقة وسطى تمكنت من إستغلال اللحظة التاريخية في ظل عالمها الافتراضي.
6. غياب العدالة الإجتماعية: حيث أعطت المؤشرات الإقتصادية بيانات كشفت التضليل والخداع وغياب العدالة الإجتماعية، وسوء توزيع الثروة وتركزها في أيدي مجموعات محددة متحالفة مع النظام، بل وكانت جزء من تكوينه الإجتماعي والسياسي، وكما حددت هذه المؤشرات ملامح الصراع وأهداف الثورة بوضوح.
7. ضعف بنية النظام: فقد بني النظام السياسي التونسي على أساس أمني، وهذا ما أضعف مواجهته ضد الثورة، فقد كان مرتبكاً على المستوى السياسي والأمني والإعلامي، ولم يستطع الخروج بخطاب سياسي مقنع أو القدرة على إتخاذ إجراءات مفيدة، أو التصرف بحكمة لاستيعاب الحدث والتعاطي مع مجرياته.

شكلت الثورة التونسية البداية الحقيقية لمرحلة إنتقالية جديدة في تاريخ المجتمع والنظام السياسي التونسي نحو تحول هذه الأنظمة نحو الديمقراطية، وفي هذا الصدد فإن التجربة التونسية نجحت في رسم مسار هذا التحول وهذا الإنتقال والحيلولة دون ارتداد هذا المسار أو تعثره، وبقي المجتمع التونسي يعيش أمل التحول الديمقراطي والوصول إلى ترسيخ الحكم الديمقراطي منذ بداية المرحلة الإنتقالية بعد جني ثمار الثورة التونسية وما مرت به حتى يومنا هذا.

5.12.1 المرحلة الإنتقالية:

يرتبط مفهوم المرحلة الإنتقالية بالفترة الزمنية ما بعد الثورة، فالثورات والحراكات الإجتماعية تعتبر مرحلة، وإذا ما كتب لها النجاح لا يمكنها التحول إلى واقع إذا وقفت عند الحد الذي وصلت إليه،

إن هدف الثورات هدم النظام القديم، والعمل على إستبداله بنظام سياسي حديث يتناسب مع بيئة المجتمع المتغيرة بفعل عوامل إقتصادية وإجتماعية، ولذلك تتوجه الشعوب بعد الثورات نحو بناء مرحلة سياسية تختلف عن مرحلة ما قبل الثورة، وتعتبر هذه المرحلة حساسة وخطيرة بسبب وجود حالة عدم اليقين من الإنتقال نحو بناء دولة ديمقراطية مستقرة، وبالتالي ينظر إلى هذه المرحلة أنها عملية لإدارة المرحلة الإنتقالية لحين إستقرار النظام السياسي الجديد.

ويرى خالد عبيدات أن "المرحلة الإنتقالية ليست قدراً في كل الثورات، ومن غير الملزم إقتباس أن تمر كل الثورات بهذه المرحلة، ولكن حينما تتعثر الثورة ولا تحقق النجاحات المرضية وتواجه في صدامات كثيرة، يضطر المراقبون أو الأكاديميون أو المحللون أن يحددوا "مرحلة إنتقالية" لكن لو أن الثورة نجحت في البداية نجاحاً باهراً فلا حاجة لهذه المرحلة".[1]

الإنتقال في اللغة يعني التنقل، أي قطع مسافة من موقع إلى آخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى أخرى مغايرة في طبيعتها، والإنتقال في مفهومه العام يعني إنتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلاً فانتقل.[2]

إن مفهوم الإنتقال أو وضع إنتقالي أو فترة إنتقالية أو مرحلة إنتقالية ليس مفهوماً قانونياً، وإنما هو مفهوم سوسيولوجي[3]، فلا يوجد في القانون "مراحل إنتقالية" بل يعرف "الأحكام الانتقالية" أو "القانون الإنتقالي" وهذه الأحكام تطرح في إطار تنازع القوانين في الزمن.[4]

إذن ومن خلال التعريف السابق يرى الباحث أن المرحلة الإنتقالية تظهر بفعل الثورة، ففي تسلسل الثورة يظهر بالضرورة فترة إنتقالية، لأن الثورة تتلخص نتائجها في مرحلتين: الأولى، هدم النظام السياسي القائم، والثانية، بناء وتأسيس النظام السياسي الجديد بكافة نواحيه السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، وما بين هاتين المرحلتين يوجد فترة زمنية فاصلة .

---

[1] الحمد، جواد، إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012،ط1، ص17.

[2] إبن منظور: لسان العرب، دار المعارف، بيروت، 1988، ص4529.

[3] العربي، وليد، طبيعة النظام السياسي في ظل التنظيم السياسية المؤقت للسلط العمومية، مجلة الأخبار القانونية عدد 114-115 جوان 2011 ص36.

[4] بقيق، محمد، مدخل عام لدراسة القانون، مركز النشر الجامعي تونس 2002، ص186.

تشير المرحلة الإنتقالية في علم السياسة إلى التحول الديمقراطي، أي الإنتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يمر في عملية تحول ديمقراطي، يمر بالضرورة بمرحلة إنتقالية بين نظام غير ديمقراطي متجه نحو التحول إلى نظام ديمقراطي.[1]

[1] عبد الله، مبارك، التغيير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

الفصل الثاني

البيئة السياسية الحاضنة للمؤسسة الأمنية في تونس

1.2 السياسة التونسية في مرحلة الاستعمار

2.2 النظام السياسي التونسي بعد الاستقلال

3.2 حقبة الرئيس بورقيبة

4.2 حقبة الرئيس زين العابدين بن علي

5.2 المؤسسة الأمنية التونسية

6.2 القطاع الأمني بعد الثورة

الفصل الثاني

البيئة السياسية الحاضنة للمؤسسة الأمنية في تونس

تمهيد:

أدى الإستعمار الفرنسي لتونس في العام 1881م إلى إنتاج مجتمع تونسي جديد نتيجة الإحتكاك الحضاري بين ثقافتين مختلفتين عربية وغربية، مما أفرز نموذجين نخبويين في تونس لكل نموذج مشروعه الثقافي حاملاً مواقف ثقافية ثنائية معاصرة تبعاً للمرجعية الفكرية.

النموذج الأول هو المؤسسة الثقافية الزيتونية، وهي مؤسسة تقليدية تنتج نموذج المثقف العالم و تعد نفسها حامية العروبة و الإسلام و قيم المجتمع العربي الإسلامي في مواجهة الغزو الثقافي الوافد. أما النموذج الثاني فهو المؤسسة التعليمية الحربية ثم الصادقية وما تفرع عنها، فهما تعدان مؤسستان تعليميتان مستحدثتان ترميان إلى إرساء نمط جديد في التعليم أكثر إستجابة لمقتضيات الحياة الإدارية في مختلف المجالات و ما عرفته من تحولات جوهرية بفعل الحدث الإستعماري، و ما أفرزه من حاجيات جديدة لم تكن مطروحة من قبل، فمن خلال الوقوف على المرحلة الإستعمارية، تبين أن هذا التعليم كان متنوعاً، قائماً على تعدد الأنماط التعليمية [1]:

- المدارس الفرنسية التي لم تختلف في برامجها عن فرنسا و هي عادة ما تكون خاصة بالأوروبيين من الجاليات الأجنبية.
- المدارس الفرنكوعربية التي كانت برامجها مزدوجة من اللغة عربية و فرنسية، و يدخلها عامة أبناء الفئات المتميزة من سكان المراكز الحضرية الكبرى.
- المدرسة الزيتونية و المدارس القرآنية التي حددت أهدافها في تحفيظ القرآن للتلاميذ .

و بذلك إتخذ التعليم في وعي النخب الوطنية زيتونيتها وصادقيتها صورة الرهان لا الثقافي فقط، بل السياسي والاجتماعي أساساً، فهي نخب ضمنته محتوى سياسياً نضالياً تستعمله الحركة الوطنية

[1] الذوادي، زهير، الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي و الاجتماعي.تونس: الأطلسية للنشر، ط 1، 2010، ص165

لحماية الذات من الإنصهار في الإستعمار، وذلك عبر بعث وعي وطني و تكوين إطارات قادرة على حماية الذات من الإحتواء و التلاشي.

و انتهى الأمر بطرح التعليم كقضية وطنية أو منطلق لها، باعتباره يمس علاقة المجتمع التونسي بإرثه العربي الإسلامي، ويحدد موقفا من الوجود الاستعماري، و هنا بالذات تكمن الأهمية السوسيولوجية للمؤسسة التعليمية التي مثلت منطلقاً و أداة في الآن نفسه للنخب في تونس في سياق مسيرتها النضالية و البنائية، كما كانت مؤشراً على تحولات اجتماعية أفرزتها التطورات الداخلية للمجتمع التونسي في علاقته بالنفوذ الاستعماري[1].

أتت الدعوة الإصلاحية من خير الدين التونسي عند صدور دستور تونس في العام 1867، حيث عمل خير الدين على إصلاح الأنظمة التعليمية والإقتصادية وبناء نهضة ذات أسس عصرية حديثة، فجاء إنشاء المدرسة الصادقية سنة 1875[2]، فهؤلاء الزعماء الجدد إنما هم مرآة عاكسة للمجتمع التونسي في مختلف مكوناته الإجتماعية و الثقافية، فهم زعماء ذوو تكوين عصري و تقليدي في ذات الوقت متمكنون من لغة الشعب يجيدون التكلم بها مثلما يتقنون لغة الإدارة و يجيدون التعامل معها، انحداراتهم الإجتماعية متنوعة و كذا مرجعياتهم الثقافية، شعارهم الذي يجمعهم هو التحرر الوطني[3].

مثّل الصادقيون النسبة الأكبر من أعضاء الهياكل الحزبية المناضلة من أجل الاستقلال، من خلال الدور الذي لعبته الصادقية و في تجربتها التربوية من أجل تطوير نخبة سياسية في تونس، اقترنت بمسار إرساء أنساق قيمية جديدة خلال مراحل نضالية من التاريخ التونسي، فالصادقيون ذوو التكوين اللغوي و الفكري المزدوج نجحوا في النهل من مبادئ و أيديولوجيات المستعمر عبر عملية التثاقف بما سمح لهم باحتلال المناصب الإدارية المهمة[4].

---

[1] حمة، الهمامي، المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية، ط 1، تونس: صامد للنشر والتوزيع ، 1989، ص23

[2] ملكاوي، فتحي، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وقضايا الإصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي، للفكر الإسلامي، ط2، 2011، ص57

[3] الهرماسي، عبد اللطيف، المجتمع والإسلام والنخب الإصلاحية في تونس والجزائر: دراسة مقارنة من منظور علم الاجتماع التاريخي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص97

[4] ملكاوي، فتحي، مرجع سابق، ص59

إلا أن هؤلاء الصادقيون أنفسهم نجحوا أيضا في إستثمار الأبعاد الإنسانية و الحضارية للأيديولوجيات الغربية و أهم قيمها، شعاراته التي منها العدالة، الحرية، و الديمقراطية، خلال تجربتهم النضالية ضد المستعمر الذي حاربوه انطلاقاً من مقولاته ذاتها بعد محاولة مواءمتها مع الإرث القيمي التونسي الذي يمثل مرجعية حضارية و تعبوية قابلة للإنتقاء و الإستثمار من أجل إثبات الهوية الوطنية و الحفاظ على مقوماتها ثم تحقيق التحرر الوطني [1].

1.2 السياسة التونسية في مرحلة الإستعمار:

في بدايات القرن العشرين، ظهرت القومية القطرية لتشكل الواجهة الرئيسية في مواجهة التحدي الغربي، ليتبلور على إثرها مفهوم المثقف والشعب، لينتج عنه نخب حديثة ذات توجه ليبيرالي تسعى لكسب الشرعية من خلال العمل السياسي لكنها ستبقى لعوامل عضوية، متداخلة ثقافياً و سياسياً و اجتماعياً و طبقياً[2].

ونتج عن التحالف ما بين التحررية والراديكالية ولادة حركة الشباب التونسي، و كان هذا بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة للظروف الدولية آنذاك و ظهور مبادئ ولسون الأربعة عشر، لقد آمنت هذه النخب بضرورة التنسيق مع الجماهير والإتصال للتعويل عليها خلال المسار النضالي الطويل من أجل التحرر الوطني و بخاصة مع تشكيل الحزب الدستوري الجديد (عام 1934) على أنقاض القديم، هذا الحزب الجديد الذي سيسعى إلى تنظيم نفسه تنظيما جماهيرياً، فاتصل أعضاؤه اتصالاً مباشراً في كل مكان مع الأهالي مواصلة ربط الصلة مع الحكومة الفرنسية، و جعل لنفسه أهدافاً نضالية متمثلة أساساً في تحرير البلاد و منحها دستوراً قائماً يضمن لها الحفاظ على شخصياتها و يحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة في شؤونها، و بخاصة في مواجهة إستراتيجية إستعمارية. لكن هذا لا يعني عدم وجود تناقض بين النخبتين ليس على المستوى الثقافي فحسب و إنما على المستوى السياسي، فمع دخول البلاد مرحلة التفاوض مع المستعمر عمل ممثلو الحزب الجديد إلى عدم إعطاء الزيتونيين أهمية كبيرة، ما سيأزم العلاقة بين الطرفين و بخاصة بعد تراكم

[1] حمة، الهمامي، مرجع سابق، ص23

[2] حمة، الهمامي، المرجع السابق

الاختلافات حول طرق وأغراض النضال الوطني ونموذج الدولة البديل، فالطرف الأول يمثله خريجو مدرسة مفرنسة وهم أوفياء للتصور الغربي للتعليم الذي لا يتماشى وتصورات صوت الطالب الزيتوني، كما أن زعماء الدستور الجديد تجاهلوا على المستوى السياسي للحزب الدستوري القديم، و كل شكل للتنسيق يمكن أن يسمح بإبراز الزيتونيين في صورة الفاعل المؤثر على الحقل السياسي، فكانت إستراتيجية الدستور الجديد أنه لم يكن له مذهب واضح و اختيار أيديولوجي محدد، بل إنه على العكس من ذلك كان يمتلك قدرة على التلون تبعا لمقتضيات اللحظة، فهو مستعد ليعلن نفسه مدافعاً عن المقولات الإسلامية التي يتبناها، كما أنه مستعد للدفاع عن الشعارات و الأفكار الوضعية من منطلق أنه ممثل لها، فأعضاء الدستور الجديد كثيراً ما أعلنوا أنفسهم أوصياء على الإسلام بغرض إستثمار القدرات التعبوية للشعور الديني لدى الجماهير [1].

وبالتالي فإن الدستوريين الجدد قاموا بسحب البساط من تحت أرجل أنصار التيار التقليدي الذين يطرحون أنفسهم مدافعين عن التقاليد و الموروث الديني، و بالتالي تحييد هذا التيار القادر على إستثمار الشعور الديني في عملية التعبئة و النضال و الإقناع الأيديولوجي، فكانت الدستورية بديلا انصهرت فيه العروبة بالإسلام ليلعبا دوراً خصوصياً قائماً على فهم جديد لعلاقة الماضي بالحاضر.

وبذلك نجح أنصار الدستور الجديد في تحييد الساحة و إفراغها من التيار التقليدي عبر نجاحهم في تقديم أنفسهم على أنهم المدافعون عن التقاليد في إطار ثقافة سياسية جديدة تحتل فيها الدستورية المكانة المحورية و هي ثقافة تتمفصل في إطارها ثلاثة عناصر:

أ/ إستمرار الوحدة التونسية.

ب/ إعادة تشبيب الدولة.

ج/ إصلاح المجتمع في مستوى عقليته.

[1] بن عاشور، رافع، المؤسسات و النظام السياسي التونسي. تونس: مركز النشر الجامعي، ط2، 2009، ص87

2.2 النظام السياسي التونسي بعد الاستقلال:

نص الدستور الجمهوري على أن "تونس جمهورية رئاسية، فينتخب رئيسها بالإقتراع العام، والوزراء مسئولون أمامه، ومدة رئاسته خمس سنوات قابلة للتجديد، على أن لا تتجاوز فترات الرئاسة ثلاثاَ، و تجري إنتخابات المجلس النيابي والرئيس في وقت واحد، وقد نظمت أول إنتخابات رئاسية في تشرين الثاني 1959، و كان بورقيبة المرشح الوحيد فيها، وقد أنتخب النواب البالغ عددهم 90 نائباً لمدة خمس سنوات، و قد إنتزع الحزب الدستوري الجديد دون أية صعوبة المقاعد التسعين، و يمنح الدستور لرئيس الجمهورية المنتخب لمدة خمس سنوات سلطات واسعة جداً [1].

أما على مستوى التنظيم السياسي للدولة و المجتمع في تونس، فتتمثل البورقيبية في مجموعة الأفكار التالية: الإشتراكية الدستورية، والحزب الواحد، والبرلمان، والنظام الرئاسي، والمكتب السياسي، و السيطرة على إتحاد العمال، و الميثاق الإجتماعي، ضمن وحدانية المحور الذي يقرر أي تعديل أو تغيير في مفردات التنظيم السياسي، أو أفراده و العلاقات القائمة بين الجميع، و هو بورقيبة نفسه [2].

كان الحزب الدستوري الإشتراكي هو الحزب الوحيد المسموح له بالعمل سياسياً، و هو لم يكن أداة للتعبير الشعبي بمقدار ما كان أداة يستعملها الرئيس، الذي يرأس الدولة و الحزب، حيث يشاء، والمعارضة ممنوعة، إلا بمقدار ما يرضى به الرئيس، أما فكرة الدستورية الإشتراكية، فهي إتخذت شكلاً إشتراكياً إبان تسلم أحمد بن صالح مسؤولية التخطيط لفترة إمتدت حوالي عشر سنين، إنتهت بكارثة إقتصادية، إجتماعية وسياسية وإعتقال صاحب الفكرة أحمد بن صالح.

أما على مستوى التنظيم السياسي للدولة، فقد تبنى بورقيبة النظام الرئاسي بدلاً من أن يتبنى النظام البرلماني لأنه يمكّنه من السيطرة و التحكم في الوزراء و إقالتهم متى يشاء، فبحسب رأي بورقيبة، إختارت تونس النظام الرئاسي لجعل السلطة التنفيذية قوية ولتجنب أخطاء وعيوب النظام البرلماني، وعلى أي حال، فالتسمية بالرئاسي هنا ليست بالدقيقة، لأن النظام الرئاسي في النظم

---

[1] بن عاشور، رافع، مرجع سابق، ص 101

[2] الخضرا، بشير محمد، النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية و الديمقراطية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص272

الديمقراطية محدودة بالدستور و القوانين، أما في نظام بورقيبة، فبورقيبة هو الدستور و هو الدولة و الحزب، وقد أجاب بورقيبة على أحد الصحافيين غداة الإستقلال حين قال:"النظام هو أنا"[1].

من المفارقات التي يقوم عليها النظام التونسي هي أن الفكر الإصلاحي الليبرالي التحرري يمد جذوره إلى القرن التاسع عشر ويتبلور في أفكار بعض المصلحين مثل خير الدين، إبن أبي الضياف، الطاهر الحداد وغيرهم من المصلحين الذين ينسبون تخلف الدول العربية إلى الإستبداد السياسي. ويمكن الخلاص حسب نظرهم، في إعتماد الفكر الدستوري السياسي الديمقراطي التحرري الذي حقق تطور الدول الغربية. وأفرزت حركة الإصلاح اعتماد عهد الأمان لسنة 1857 وهو عبارة عن إعلان لحقوق الإنسان ودستور 1861 كأول دستور في البلاد العربية.

إمتد المد الإصلاحي في العهد البورقيبي وتجسد في إنتخاب مجلس قومي تأسيسي في 8 نيسان 1956، كان من أول إنجازاته إلغاء النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية بتاريخ 25 تموز / يوليو 1957 ووضع دستور 1 حزيران 1959 الذي أسس لنظام جمهوري قوامه سيادة الشعب يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات ويقر حقوق وحريات الأفراد الأساسية[2].

ينص الفصل 19 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959:[3] على نظام انتساب أعضاء مجلس المستشارين والذي يبين وجود ثلاث صيغ وهي إنتخاب غير مباشر على المستوى الجهوي، وإنتخاب غير مباشر على المستوى الوطني وتعيين مباشر من قبل رئيس الجمهورية.

- انتخاب غير مباشر على المستوى الجهوي: نصت الفقرة الثالثة من الفصل 19 [4] على أن مجلس المستشارين يشمل عضواً أو عضوين عن كل ولاية باعتبار عدد السكان يتم انتخابه على المستوى الجهوي* من بين أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين.

---

[1] لبيض سالم ، " قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس" 1957-1987 ، في ابتسام الكتبي وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي 30 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص256

[2] قسطالي، أسماء، النضال السياسي والنقابي في تونس (1946-1956)، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، تونس، 2017 ، ص60

[3] مزالي، محمد، وجهات نظر، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1984، ص 84.

[4] المرجع السابق، ص 115.

* هذا المصطلح هو سياسي إداري، وهي تعني أيضا إقليم أو منطقة. وهي سياسة تعتمد على تقسيم المجال الوطني، إلى جهات بهدف التخطيط لتنميتها، وتطبيق اللامركزية، وتهدف أيضا إلى إبراز وتعزيز خصائص ومميزات إقليم معين.

- انتخاب مهني غير مباشر على المستوى الوطني" جاي في نفس الفصل ما يلي "ثلث من أعضاء المجلس يتم إنتخابه على المستوى الوطني من بين الأعراف والفلاحين والأجراء. وذلك بترشيح من المنظمات المهنية المعنية ضمن قائمات لا يقل عدد الأسماء بها عن ضعف عدد المقاعد الراجعة الى كل صنف.
- تعيين مباشر من قبل رئيس الجمهورية: نصت الفقرة السابعة من الفصل 19 من دستور 1958 يعين رئيس الجمهورية بقية أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية.

3.2 حقبة الرئيس بورقيبة:

ترتكز الأبوية بوصفها نظاماً رمزياً مؤسساً على اللاوعي الجمعي للثقافة العربية الإسلامية عموماً والثقافة التونسية خصوصاً على الولاء لمرجعية دينية شرعية تتمثل في مؤسسة الباي* غير أن المشروع البورقيبي كان يهدف إلى بناء أبوية مستحدثة قادرة على تأسيس دولة وطنية تدين بالولاء إلى بورقيبة بوصفه رئيساً "أبا" وتستند إلى مرجعية حداثوية على مستوى المشروع وتمارس إستبداداً سياسياً في الحكم، هذا النمط في الحكم الناتج عن تزاوج تعسفي بين مرجعية تقليدية ومظهر حديث سماه شرابي بالأبوية المستحدثة [1].

لم يكن من الممكن لبورقيبة أن يحقق هذا البناء الزعامي إلا من خلال القضاء على حاجزين أساسيين وهما مؤسسة الباي من جهة، والمؤسسة القبلية من جهة أخرى التي كانت تمثل مرجعية إجتماعية معطلة لتطور المجتمع نحو الحداثة حسب الرؤية البورقيبية.

وقع إلغاء النظام الملكي في تونس بفعل صدور قرار 25 تموز، غير أن هذا القرار لم يكن ليصدر لولا إرادة الزعيم، على إعتبار أنّ إلغاء الملكية لم يكن هدفاً سياسياً للحزب الدستوري الجديد على الأقل من خلال منطوق مؤتمراته. غير أنّ إستكانة أغلب البايات وخضوعهم لإرادة المستعمر

---

* هم بايات حكموا تونس من 1705–1957 عن طريق المؤسس الحسين بن علي تركي (1705 – 1735) الذي ينتسب والده إلى مدينة كنديا بجزيرة كريت اليونانية، الذي استغل اضطراب الأوضاع السياسية في تونس واستولى على الحكم من المراديين بعد مقاومة أتراك الجزائر، حتى أصبحت دولته كيانًا قائمًا بذاته (على حساب الأتراك العثمانيين)، ونجح في توطيد حكم السلالة الجديدة بإحداث توازن سياسي وإداري بين مختلف العناصر الفاعلة في البلاد من كورغليين وأعيان وأتراك الذين أشركهم في الاستفادة من مخزنه في استغلال خيرات البلاد عن طريق اللزم والوكالات والوظائف والمناصب السامية

[1] شرابي، هشام، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 41.

بإستثناء المنصف باي. و جعل شرائح عريضة من الشعب التونسي لاسيما الفئات المستنيرة التي تلقت تعليماً عصرياُ في المدرسة الصادقية تفقد تدريجياً ولاءها لدولة الباي وبالتالي ولاءها لمرجعيته الأبوية. ولم يقتصر دور هذه الفئات الإجتماعية المنتمية في أغلبها إلى الطبقة الوسطى على فك إرتباطها بالمرجعية الأبوية بل عملت على تأسيس شرعية جديدة للحكم. بوفاة المنصف باي في منفاه الفرنسي نتيجة مواقفه الوطنية سنة 1948 سقطت أخر دعائم الولائية للعرش الحسيني وأصبح المجال مفتوحاً لبورقيبة لتأسيس ولائية أبوية مستحدثة على أنقاض أبوية تقليدية لم تتمكن من التأقلم مع مختلف المتغيرات الوطنية والدولية[1].

سارع بورقية منذ فجر الإستقلال إلى تصفية هذه الملكية العقارية العروشية من خلال إصدار قانون 28 أيلول 1957 الذي قضى بتحويل أراضي العروش من أراضي جماعية إلى أراضي فردية [2].

وفي هذا الإطار كان بورقيبة حريصا على إضفاء الصفة القطرية القومية التونسية بما يعني ذلك من إعادة تشكيل الهوية التونسية. أي إستبعاد لهيمنة الإنتماء العربي الإسلامي على مكوناتها حيث تجدر الإشارة إلى أن الأمر لم يكن مقتصراً على تعبئة وطنية لجيل الإستقلال بل كان يستهدف الأجيال الجديدة كذلك، حيث وقع توظيف المدرسة لتجسيم هذا المشروع حيث يقول محمد مزالي في هذا الإطار "يهدف الهيكل الجديد لنظامنا التربوي إلى تجسيم كل مقومات الأمة وغرس العقيدة الوطنية في نفوس الشباب بحيث يؤمنون بأنهم ينتمون إلى وطن له خصائصه الحضارية، وهذا لن يتم ما لم يتم الإتفاق بين أهل الحل والعقد ورجال الفكر على محتوى هذه التونسة، وما لم يتيسر ضبط مقومات الأمة التونسية ومعرفة خصائصها". إن تفكيك دلالة التونسة تحيلنا إلى مشروع الأمة التونسية الذي حاولت هذه النخبة تأصيله فكرياً.

عرفت البلاد التونسية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي أزمات إجتماعية وسياسية حادة تمثلت خاصة في أحداث 1978 الدامية التي سقط خلالها حسب تقديرات بعض المؤسسات الحقوقية مئات القتلى وكذلك أحداث مدينة قفصة في 1980 الناجمة عن محاولة مجموعات مسلحة تونسية

---

[1] مهني، مراد، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية. مجلة دفارت السياسة والقانون، العدد12، ص156

[2] الهرماسي، عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 13.

مدعومة من نظام معمر القذافي السيطرة على هذه المدينة والتي إنتهت بالقضاء على هؤلاء المتمردين.

كان لهذه الأحداث إنعكاسات واضحة على السياسية البورقيبية التي بدأت تفقد بريقها نتيجة مرض بورقيبة وتقدمه في السن، حيث حاول الزعيم السابق إستعادة مكانته المهزوزة من خلال تعديل دستوري سمح بإجراء إنتخابات تشريعية سابقة لأوانها، مكنت العديد من أحزاب المعارضة من المشاركة وحققت تعددية على مستوى الشكل. وكان قد سبق هذا التعديل تعديل آخر ذو صبغة فنية أبدل تسمية البرلمان من مجلس الأمة إلى مجلس النواب، ولم ينتج عن هذا التعديل تغيير لقواعد تنظيم البرلمان أو تركيبته أو سير عمله. فما هي العلاقة بين هذين التعديلين وهل هناك إرتباط بين تغيير تسمية المؤسسة البرلمانية وإقرار التعددية السياسية.

جاء في التعديل الرسمي لتغيير التسمية ما يلي "إجتناباً لما تشكله تسمية المجلس النيابي بمجلس الأمة من تكرار لمبدأ وقع الإعلان عنه بصفة واضحة، حرصاً على جعل الإنسجام في النص الدستوري بين الشكل والمضمون، فإننا نقترح استعمال عبارة مجلس النواب".

لقد إحتاج بناء الدولة الوليدة في تونس في البداية إلى تكميم أفواه المجتمع عامة، والأحزاب السياسية على وجه الخصوص، ذلك أن بورقيبة والحزب الدستوري الجديد الحاكم، وانطلاقاً من الإعتقاد بأنهما صاحبا الفضل في تأسيس تلك الدولة، وجدا في ما شهدته البلاد من صراع دموي بين أنصار الأمانة العامة وجماعة الديوان السياسي، قبل أن تؤول الأمور إلى الفريق الأخير، خير مبرر لبسط نفوذها وشرعيتها في البداية، ثم التدرج بالبلاد نحو القضاء النهائي على التعددية السياسية، و بناء تجربة الحزب الواحد وإعطائه الشرعية في مؤتمر الحزب الدستوري في المنستير عام 1964، و بذلك شكل ذلك المؤتمر المحطة التاريخية التي وضعت أسس الأحادية الحزبية ونظام الحزب الواحد[1].

وأخيرا يمكن القول أن النخبة السياسية والإدارية المسيطرة على مجموع الدولة والحزب بقيادة الحبيب بورقيبة، لم تكن نخبة ثورية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنها هي طليعة من المثقفين الذين

[1] مرابط، فدوى، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010، ص621.

تعلموا في الجامعات الفرنسية وتشبعوا بثقافة الغرب البرجوازية، و تتسم في طابعها العام بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني، بسبب إعتناقها العلمانية البرجوازية الفرنسية، و تأثر بورقيبة نفسه بكمال أتاتورك بوجه خاص[1]

4.2 حقبة الرئيس زين العابدين بن علي:

على الرغم من تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في تونس خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات، وما ارتبط بها من إرتفاع في أسعار الخبز والسلع الأساسية نتيجة إلغاء الحكومة الدعم على تلك السلع، بالإضافة إلى إرتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب، أدى ذلك إلى وقوع الإضطرابات والإضرابات التي امتدت إلى العاملين في القطاع العام، إلا أن تلك الأحداث لم تدفع بالنظام الحاكم إلى إتخاذ خطوات إضافية جديدة على صعيد عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي. وربما يرجع ذلك إلى أنّ تلك الإضطرابات قد أدت إلى توتر شديد في العلاقة بين النظام الحاكم وحليفه الرئيسي الاتحاد العام التونسي للشغل.

وقد إستغل زين العابدين بن علي عمله كرئيس للوزراء خلال تلك الفترة و كنائب للرئيس، وتدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة للقيام بإنقلاب سلمي على نظام بورقيبة في السابع من تشرين الثاني 1987، وقد تبنى بن علي فور قبضته على السلطة خطاباً إصلاحياً أكثر وضوحاً بالمقارنة بالمرحلة السابقة، وقد دعم بن علي خطابه الإصلاحي بالعديد من الإجراءات والخطوات الهامة التي شكلت نوعاً من التحول بالقياس إلى حالة الوضع الديمقراطي في تونس في تلك المرحلة[2].

تسلم بن علي السلطة في جو من الإنسداد السياسي والتشنج الإجتماعي وأعلن عن عديد من الإصلاحات تم بمقتضاها تنقيح الدستور في العديد من المناسبات أهمها تنقيح سنة 1989- 1997 و 2002. وتهدف هذه الإصلاحات بصفة عامة، حسب الخطاب الرسمي إلى:

- ترسيخ مبادئ الجمهورية.
- ترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

---

[1] المديني، توفيق، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي.منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997 .ص 586

[2] طرشونة، لطفي، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 جانفي 2011، القانون والسياسة – المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، عدد1، ص14

- تعزيز منظومة حقوق الإنسان.
- التوسيع في فضاء المشاركة السياسية.
- تعميق التعددية السياسية والتنافس على السلطة عن طريق الإنتخابات.

إلا أنه وبالرغم من تحقيق بعض النجاحات على مستوى التنمية الإقتصادية، تميزت فترة حكم بن علي بعدة أزمات ومفارقات [1]:

- أزمة مشاركة سياسية، رغم الحرص على إجراء الإنتخابات في مواعيدها وتعدد الإصلاحات السياسية.
- أزمة تنمية رغم بعض النجاحات في نسب التنمية الإقتصادية.
- ازمة شرعية.
- ازمة حكم كنتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع ملفات الحريات العامة وحقوق الإنسان.

أثر صعود زين العابدين بن علي إلى الحكم وظف فيه الفصل 57 من الدستور دخلت البلاد التونسية في مرحلة من الحكم الشمولي ذي طابع بوليسي، حيث تم تجنيد المؤسسة الأمنية لإرهاب كل القوى السياسية والإجتماعية المعارضة، وعاش المواطن التونسي العادي قمعاً معنوياً كبيراً مما أثار إهتمام العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية، الذين إعتبروا ان هناك إنحداراً كبيراً على مستوى الممارسة السياسية في تونس ترجم من خلال هيمنة هذه المصلحة[2].

5.2 المؤسسة الأمنية التونسية:

إن الفرق الأكثر وضوحا وأهمية بين تونس وغيرها من البلدان العربية الأخرى، فيما بتعلق بدور المؤسسات الأمنية في العملية السياسية هو النفوذ السياسي المحدود للجيش في الدولة التونسية، فبينما شكّلت القوات المسلحة إحدى الركائز الأساسية للعديد من الأنظمة السلطوية القائمة في دول الوطن العربي قبل 2011، وبينما جاء القادة الأوائل لهذه الدول من ثكنات الجيش الذي شكّل في كثير من الأحيان العمود الفقري لنظم ما بعد الإستعمار، فما هو ملاحظ ومتفق بشأنه منذ

[1] الأبيض، سالم، الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس، شبكة الحوارات الاعلانية، 2011.

[2] مهني، مراد، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية. مجلة دفارت السياسة والقانون، العدد12، ص158

الإستقلال وقيام الجمهورية الأولى في تونس، هو أن الجيش التونسي كان مستبعدا تماما من المشهد السياسي للبلاد، ولم يضطلع بأي دور سياسي مهم فيها، حيث كان الرئيس التونسي الأسبق "الحبيب بورقيبة" محاميا، ومنذ اعتلائه السلطة لم يسمح للقوات المسلحة بأي تأثير سياسي بارز بل سعى إلى وضع نموذج دولة تونسية قائم على مبادئ الجمهورية الفرنسية، على الأقل من حيث الفصل الصريح بين السلطتين السياسية والعسكرية[1].

وقد إتبع "زين العابدين بن علي" نفس سياسة بورقيبة المتمثلة في إبقاء الجيش بعيدا عن السياسة، فبُعد العسكر عن النظام نشأ عن قصد من قبل الرئيس بورقيبة المؤسس لجمهورية التونسية، ثم تم دعمه وتقويته بشدة من طرف بن علي الذي كان وزيرا للداخلية في السابق؛ وذلك من أجل تجنب أي محاولات إنقلاب محتملة على النظام القائم[2].

كما أن استئصال القوات المسلحة من مركز السلطة السياسية، تم عن طريق تطهير الضباط المشتبه في إمتلاكهم طموحات سياسية أيضا، لدرجة أن الجيش التونسي بات ينظر إلى نفسه بأنه جيش "جمهوري" بطبيعته، مهمته الأساسية هي الدفاع عن البلاد، ولا يجوز له التطفل على السياسة أو التدخل في الشؤون العامة للدولة بأي شكل كان[3].

وبخلاف نظرائها في الدول العربية الأخرى، لم تحصل القوات المسلحة التونسية على أي تعويضات أو مزايا مادية خاصة مقابل خدمتها للدولة. كما أن ميزانيتها السنوية تحدد من قبل الحكومة، لهذا تبدو حصة الإنفاق العسكري التونسي منخفضة نسبيا، وعلى النقيض من جميع دول شمال أفريقيا الأخرى، لم تشارك تونس مطلقا في أي عمليات شراء واسعة النطاق للأسلحة، معتمدة بشكل أساسي على المعدات الفائضة التي تبرعت بها دول أخرى. فغالبية المعدات العسكرية التونسية تعد اليوم قديمة إلى حد كبير[4].

---

[1] – جندلي، مسعود: قراءة في ثنائية السلطة التنفيذية في تونس من خلال دستور عام 2014، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016.

[2] – الرغدوي، ايمن: حرية التعبير في دستور 27 جانفي 2014، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية– كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016.

[3] – مالكي، محمد: الأسس الدستورية للجمهورية التونسية، امركز دراسات الوحدة العربية، تونس، 2012

[4] – طارق، حسن: دستورانية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2016

بالإضافة إلى ذلك، تمثلت إحدى الملامح المؤسسية الهامة التي تبرز تبعية القوات المسلحة التونسية للقيادة السياسية ذات السلطة النهائية المركزة في يد الرئيس، في حقيقة أن تونس كان لديها تقليديا وزارة دفاع مدنية بدرجة عالية، في حين أنّ أغلب الدول العربية إما لم يكن لديها وزارة دفاع على الإطلاق، أو كانت وزارة الدفاع فيها مجرد إمتداد للقوات المسلحة التي يقودها ضابط عسكري، ففي تونس وزير الدفاع فضلا عن كبار المسؤولين في الوزارة، كانوا دائما من المدنيين، بالمقابل وكما هو الحال في غالبية البلدان العربية، كان البرلمان التونسي عاجزا عمليا ولم يمارس أي تأثير هام سواء في الشؤون العسكرية، أو أي أمور أخرى مهمة[1].

وبالتالي يمكن القول بأنّ الجيش في تونس سواء تحت حكم بن علي أو حكم بورقيبة كان يخضع لشكل من السيطرة المدنية، لكن المفارقة أنّ هذه السيطرة كانت ضمن نظام إستبدادي مغلق.

وعلاوة على ما تقدم، فإن عدم وجود علاقة قوية بين القوات المسلحة ونظام بن علي يعكسه ردة فعلها على الإنتفاضات المضادة للنظام سنة 2010، حيث غيّر رئيس الأركان العامة السابق، الجنرال "رشاد عمّار" مسار التطورات السياسية في البلاد من خلال عصيان أمر بن علي بقمع الحركات الإحتجاجية من قبل الجيش التونسي[2].

ففي واقع الأمر إن بن علي الذي تجاهل تماما مؤسسة الجيش قد ركّز في المقابل بشكل كبير وكامل على أجهزة الأمن الداخلية، وجعلها قاعدة أساسية ومحورية لنفوذه السياسي في البلاد[3]، لذلك يبدو وصف جهاز الأمن الداخلي التونسي خلال حكم بن علي أمرا صعبا للغاية؛ بسبب غموضه وغموض العديد من القوانين والمراسيم التي كانت تنظم مؤسسات الشرطة وأنشطتها آنذاك؛ فلم يكن هناك أي إطار قانوني يحدد مهامها بشكل واضح وصريح. ووفقا لما تشير إليه تقارير وشهادات بعض ضباط الشرطة التونسية، فإن نظام الأمن الداخلي في البلاد قد تميز عامة بدرجة عالية من التعسف والإضطهاد، مع المحسوبية والفساد المنتشرين على نطاق واسع، كان مبدأ

---

[1] الأجهوري، محمد رضا: مستقبل الحالة التونسية فيما بعد المرحلة الانتقالية، مستقبل التغيير في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، 2017

[2] كرعود، احمد: تونس ثورة الحرية والكرامة، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد– دراسة حالات، شرق للكتاب، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.

[3] مالكي، محمد: قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية– العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، لبنان، مؤسسة الفكر العربي، 2016.

"الطاعة العمياء للرئيس" هو السائد، حيث تم التدخل المستمر من قبله، أو من قبل الأفراد المقربين منه في العمل اليومي لرجال الشرطة، في حين أن تطبيق القانون كان له أهمية ثانوية فقط [1].

ومن اللافت للإنتباه في هذا الإطار، هو أن بن علي الذي إرتقى إلى مؤسسة الرئاسة من مؤسسات الأمن الداخلي، وقام بتنويع وحدات الأمن التابعة لقوى الأمن الداخلية، وقام في الوقت ذاته بتجريدهم من أي قيادة لتفادي أي مخططات إنقلابية ضده، وبالفعل فقد منعت هذه السياسات محاولات الإنقلاب بنجاح، لكنها أدت في نهاية المطاف إلى فشل وحدات الأمن الداخلي في إخماد الإنتفاضة الشعبية واسعة النطاق في الفترة 2010-2011 [2].

6.2 القطاع الأمني بعد الثورة:

تبقى مسألة إصلاح القطاع الأمني من أكثر القضايا تعقيدا وعرقلة لمسار البناء الديمقراطي في تونس. ففي ظل وضع أمني ومشهد سياسي يتسمان بدرجة عالية من الاضطراب وعدم الإستقرار، وبالنظر إلى كون إصلاح قطاع الأمن بإخضاعه لرقابة مدنية رشيدة يمثل جزءا أساسيا من عملية الإنتقال الناجحة والمكتملة، طرح في تونس تساؤلات جادة حول مدى إمكانية وجدوى إعادة هيكلة القطاع الأمني وتحسين أدائه، لاسيما مع بروز محاولات لتسييس العمل الأمني وإختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية بغرض إضعافها، وما صاحب ذلك من عجز حكومي عن معالجة أهم الملفات الأمنية الملحة، كالإرهاب، والجريمة المنظمة، والعنف السياسي؛ مما إنعكس سلبا على مؤسسات الدولة وركائز المجتمع في تونس[3].

فما هو واضح ولا مجال لإنكاره، أن مؤسسة الأمن التونسية قد شهدت بالفعل منذ إنطلاق المسار الإنتقالي سنة 2011 العديد من التغييرات والتحسينات التي أثرت على قيادتها وهياكلها ووظائفها[4].

---

[1] وحيون، كمال: تموجات مسار العدالة الانتقالية في تونس، حوليات جامعة الجزائر، العدد 33، 2019

[2] السعدي، رنا عاشور: التجربة الديمقراطية في تونس- هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، 2015

[3] الجمعاوي، أنور: المشهد السياسي في تونس- الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014

[4] بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة- بنية الثورة وصيروراتها خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسيات، ط 1، الدوحة، 2012.

فنظرا للطبيعة غير السياسية للجيش التونسي وانفصاله الكبير عن النظام السابق، لم ينظر عموما إلى الإصلاح العسكري على أنه خطوة ضرورية وملحّة في مرحلة ما بعد بن علي، إلا أنه في أعقاب سنة 2011 وبعد أن تولّت القوات المسلحة مسؤولية ضمان الأمن والنظام في البلاد بشكل أساسي، برزت بعض المخاوف من أن يميل الجيش التونسي إلى إستغلال الفوضى وعدم الإستقرار الناشئين؛ للإنقضاض على السلطة وإحتكارها، لكن سرعان ما تبددت هذه المخاوف والهواجس؛ إذ لم تكن هناك أي دلائل على أن الجيش سيلعب دورا محليا بارزاً، وعلى العكس من ذلك، فقد صرحت كل من الحكومة الإنتقالية والقيادة العسكرية بأن القوات المسلحة ليست مهتمة بالسلطة السياسية، وستبقى متقيدة بنصوص الدستور التونسي[1].

وفعلا هذا ما حدث إلى أن تم إرجاع كل المهام الأمنية إلى وكلائها الفعليين تدريجيا. فضلا عن ذلك، فإن الحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني وحوكمته كانت مرحّباً ومعترفاً بها من طرف المؤسسة العسكرية في حد ذاتها، بإعتبارها دعامة أساسية من دعائم الحكم الديمقراطي، حيث سبق أن أشار كبار الضباط العسكريين في بيان رسمي لوزارة الدفاع إلى أنّ "إصلاح قطاع الدفاع والأمن يتطلب نظاما سياسيا قائما على الحكم الرشيد". وبالإضافة إلى الإلتزام بالرقابة والمساءلة، حيث أشار المسؤولون إلى أن القوات المسلحة والمعلومات المتوفرة بشأنها يجب أن تكون مكشوفة أمام مختلف الفواعل السياسية والمجتمعية، إذ يجب ألا يشكل مصطلح "سري" أو"سري للغاية" تحت أي ظرف كان، عقبة أمام شفافية سياسات وميزانيات وزارة الدفاع[2].

تأسيسا على ما ورد أعلاه، وباستقراء هذه التطورات السياسية، يرى الباحث إلى القول بأن الجيش التونسي المعزول تاريخيا قد بدأ يشهد تحسّنا غير مسبوق في وضعه منذ الثورة وسقوط النظام، غير أنه ينبغي الإقرار بأن القوات المسلحة لا تزال تعاني إلى اليوم من التوسع غير الضروري، ومن ضعف التجهيز، والدليل على ذلك هو التقدّم البطيء الذي أحرزته في مجال مكافحة الإرهاب وضمان الأمن الوطني، بيد أن الذي تغيّر هو أن الجيش أصبح أولوية بالنسبة إلى السياسيين

---

[1] العباسي، علي: المؤسسة الأمنية وحقوق الانسان في تونس واقعها وسبل إصلاحها، ندوة الأولويات المطروحة في تونس في مرحلة ما بعد الثورة– أوراق سياسات، المعهد العربي لحقوق الانسان، 2013.

[2] عاشور، عمير: اصلاح القطاع الأمني والربيع العربي، مجلة منظور سيتا، العدد 16، 2014.

التونسيين؛ إذ أجبرت التهديدات الأمنية الكبرى في تونس الحكومات المتعاقبة على إعطاء المزيد من الوقت والمال لتمويل وتسليح القوات المسلحة.

من الواضح أن الوضع السياسي ألقي بضلاله على المؤسسة الأمنية، التي تشكو بدورها من عدم الإستقرار بسبب تعاقب التغييرات على مستوى قياداتها السياسية والأمنية منذ كانون الثاني 2011. فحتى تنتقل المؤسسة الأمنية من مؤسسة حماية النظام، كما كان الحال في السابق، إلى مؤسسة في خدمة المواطن عليها أن تحل أزمة المشروعية التي تواجهها اليوم، وأن تتجاوزها بحكمة ومسؤولية بالإشتراك مع مكونات أخرى من المنظومة الأمنية (مثل الدفاع والقضاء)، فأزمة رجل الأمن اليوم هي أزمة ثقة وشرعية، وعلاوة على الفكرة اللاصقة بجهاز الأمن، عن خطأ وصواب، حول كونه جهاز قمع وإستغلال نفوذ وحماية مصالح فئة ضيقة، فهو يشكو أيضا نوعا من التصدع الناجم عن أجهزة الدولة بعد أن ثار الشعب على النظام السياسي والدستوري القائم، وما أحدثه ذلك من اضطراب على الوظيفة الأمنية وعلى مختلف أجهزة الأمن، وجعل المؤسسة الأمنية، تواجه التحديات نفسها التي يواجهها كيان الدولة والسلطة في هذه المرحلة الإنتقالية[1].

يحتاج دور المؤسسة الأمنية إلى مراجعة جذرية، وليس على مستوى المفاهيم والتصورات حصراً، بل على مستوى المهام بشكل أساسي، والتي يفترض أن تضطلع بها في مجتمع ديمقراطي يسود فيه القانون، لذلك من باب الأولويات تحديد الإحتياجات الأمنية وضبطها بما يعكس إحتياجات المواطنين ومتطلباتهم من حرية وعدالة إجتماعية وتنمية وإستقرار، ووضع الآليات التي من شأنها أن تستجيب إلى ذلك وتسهر على حماية ما تم أنجازه، فالحديث عن سياسة أمنية واضحة المعالم ليس من باب المزاودة، بل هو مطلب شعبي، كما أن الحق في الأمن هو من حقوق الإنسان الأساسية، فلقد واجهت المؤسسة الأمنية منذ إندلاع الثورة، وبخاصة منذ تصاعد خطر الإرهاب ووتيرة العنف في خلال العام 2013، تحديا كبيرا على مستوى تجديد قياداتها وهياكلها وإعادة تنظيمها ووبناء قدراتها من أجل مجابهة كل المخاطر[2].

---

[1] محفوظ، هيكل، تطورات القطاع الأمني في تونس، 2016:
https://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_1.pdf

[2] كوثر، بلعجال، الحكامة الأمنية في دول الربيع العربي– تونس نموذجا – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2016، ص46

الفصل الثالث

الإصلاحات الدستورية التي ساعدت المؤسسة الأمنية على أداء دور مميز خلال المرحلة الانتقالية

1.3 المقدمة

2.3 الإصلاحات الدستورية في تونس

3.3 الانتقال الديمقراطي في تونس

4.3 الإصلاحات الدستورية المتعلقة بالمؤسسة الأمنية التونسية

5.3 تحديات الإصلاحات على مستوى المنظومة الأمنية التونسية

6.3 التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية التونسية في أداء دور مميز بعد الثورة

7.3 متطلبات قيام المؤسسة الأمنية بدورها بشكل ناجع

8.3 العوائق التي حالت دون الانطلاق الفعلي في إصلاح المؤسسة الامنية

الفصل الثالث

الإصلاحات الدستورية التي ساعدت المؤسسة الأمنية على أداء دور مميز خلال المرحلة الانتقالية

1.3 المقدمة

عمل نظام الحكم التونسي بقيادة بورقيبة على ترسيخ نظام حكم صارم يقوم على مصادرة الحريات وقمع المعارضين، وذلك على إثر إنقلاب سياسي دفع بورقيبة إلى تشديد إجراءاته الأمنية والتشريعية للتأكد من سلامة حكمه للبلاد ومنع حدوث أي إنقلابات أو ثورات جديدة، وفي المقابل عمل على إيهام المجتمع الدولي بتحقيق إصلاحات سياسية حقيقية على مستوى البرلمان التونسي، فوقع ضمان نسبة بين المقاعد لفائدة أحزاب تبدو معارضة ولكنها في الحقيقة مجرد أحزاب صورية، كما قام بإستحداث مجلس جديد عرف بمجلس المستشارين لإعتبارها جهة رسمية مسؤولة عن القوانين والتشريعات في الدولة، إلا أن هذا المجلس تعرض للرفض من جميع القوى الإجتماعية والسياسية المعارضة في تونس، إلا أن جميع هذه الإجراءات لم تحم سلطة بورقيبية ليتم عزله على يد الرئيس الثاني لتونس زين العابدين بن علي عام 1987 [1].

وعمل نظام الحكم على يد بن علي على بعث برلمانات إستشارية موازية مثل برلمان الطفل وبرلمان الشباب ظاهرياً بهدف تدعيم الثقافة البرلمانية، إلا أن هدفها الحقيقي هو ترسيخ ثقافة سياسية تقوم على نهج سياسي فردي ومأسسة للإنتهازية والفساد السياسي، مما أدى في نهاية المطاف ونتيجة العديد من الممارسات غير الشرعية إتجاه المجتمع التونسي إلى إندلاع ثورة الحرية والكرامة بتاريخ 17 كانون أول 2010، وذلك تعبيراً عن رفض الشعب التونسي لإنتهاك كرامته وتتويجاً لمسار كامل من المعارضة السياسية والإجتماعية [2].

---

[1] – مهني، مراد: الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861– 2011)، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، 2015، ص 149– 150.

[2] – زروال، سهام: الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011– السياقات والرهانات الجديدة، جامعة محمد خيضر بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14، 2017، ص 479.

وشكلت ثورة الحرية والكرامة مرحلة حاسمة في التاريخ السياسي التونسي بفعل تشكيل مجلس وطني تأسيسي منتخب بطريقة ديمقراطية بشهادة كل القوى السياسية التي شاركت في العملية الإنتخابية وكل المراقبين الوطنيين والأجانب، كما يبدو أنّ المؤسسة البرلمانية واجهت العديد من التغييرات الجوهرية بعد إعلان حزب حركة النهضة الحائز على حوالي 40% من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي عن إتجاهه نحو النظام البرلماني المستقل[1].

2.3 الإصلاحات الدستورية في تونس

يعتبر الإصلاح الدستوري من المداخل الأساسية التي من شأنها تحقيق الإصلاح السياسي في العديد من الدول، خاصة بعد أن أثبتت تجارب التحول الديمقراطي أهمية الدساتير في بناء الصرح المؤسساتي للدولة، أو مدخلاً لتعاقد سياسي وإجتماعي جديد، وتعد تونس من بين هذه الدول حيث شهدت ديناميات إجتماعية وسياسية ودستورية منذ عقود من الزمن، إلا إن الهندسة الدستورية لما بعد ثورة كانون ثاني 2011 تقتضي منا التعرف على مختلف السياقات والرهانات الجديدة التي تمت من خلالها صياغة الدستور الجديد، وكذلك التعرف على مختلف مضامينها، وخاصة تلك المتعلقة بإعادة التوازن بين السلطات ووضع قطيعة مع النظام الدستوري السابق في السلطوية [2].

وحظيت المسألة الدستورية بمكانة أساسية في النظم السياسية المعاصرة، التي تعتبر أحد المحاور الكبرى في عملية التحول الديمقراطي، فالدول العربية لم تكن بعيدة عن موجات الدسترة التي عرفتها دول العالم، بل واكبتها وإن كانت بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، ومن بين هذه الدول العربية التي قطعت أشواطاً كبيرة وعميقة في عملية الدسترة نجد تونس، من الدول التي تمكنت من صياغة دستور توافقي بعد نقاش واسع ومحتدم بين مختلف التيارات السياسية بمختلف توجهاتها خاصة الإسلامية والعلمانية منها.

---

[1] جندلي، مسعود: قراءة في ثنائية السلطة التنفيذية في تونس من خلال دستور عام 2014، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016، ص 439.

[2] زروال، مرجع سابق، ص 480.

وجاء ذلك في سياق ثورة 14 كانون ثاني 2011 التي إستطاع فيها الشعب التونسي خلع الرئيس السابق زين العابدين بن على بعد موجة من الإحتجاجات والمظاهرات الشعبية، فإعادة بناء دساتير جديدة يعتبر مدخلاً أساسياً لتفكيك البنية السلطوية للأنظمة السياسية والدستورية التي حكمت الدول العربية لعقود من الزمن، ووسيلة فعالة لتعزيز فرص التحول الديمقراطي، وهذا ما أدركته تونس بعد الثورة، حيث عملت جاهدة من أجل إرساء أسس البناء الدستوري الجديد كخارطة طريق جديدة لدولة الحق والقانون والحريات بعد عقود من هيمنة دولة الإستبداد والتسلط [1].

1.2.3 الإصلاح الدستوري: مقاربة مفاهيمية

يقصد بالإصلاح الدستوري العمل على صياغة دساتير جديدة أو إدخال تعديلات ديمقراطية على الدساتير القديمة، أي دراسة كل ما يتعلق على سبيل المثال مسألة السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية وتحديد شكل الحكم، وبإستقلالية القضاء، والحريات الأساسية للمواطنين[2].

ويعد مطلب الإصلاح الدستوري مطلباً يطرح دوماً من طرف الأحزاب السياسية أو تشكيلات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية بإعتباره السبيل الأفضل لإرساء نظام ديمقراطي حقيقي في الدول العربية وذلك بإعتباره جزءاً من الإصلاح الشامل، يهدف إلى تصحيح وسد الثغرات أو النواقص التي يعاني منها النص الدستوري بما يحمله من إختلالات خطيرة في علاقات السلطة التي تمنع إقامة الحكم الرشيد، القائم على المشاركة الديمقراطية وعلى حكم القانون والشفافية والمحاسبة [3].

وتلعب الإصلاحات الدستورية دوراً فعالاً في تسيير العمل السياسي والمدني وفي تكييف النص القانوني مع تطورات الواقع ومع الأهداف العامة لخدمة المواطن وتوفير إحتياجاته المستمرة والمتطورة في كل المجالات التي وجدت مؤسسات الدولة من أجله، كما أنها تجسد نوعاً من التوازن

---

[1] الرغدوي، ايمن: حرية التعبير في دستور 27 جانفي 2014، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية– كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016، ص 25.

[2] أحمد، إكرام، تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مجلد4، عدد14، 2009، ص270

[3] النويصي، عبد العزيز: الإصلاح الدستوري والسياسي في المغرب الكبير– قراءة في تجربة مجهضة، كنعان، النشرة الالكترونية، السنة الخامسة، العدد 705، 2015، ص 45.

بين القوى السياسية والإجتماعية، وذلك على اعتبار أن أي إصلاح دستوري وقانوني أيا كان شكله أو مضمونه، لا يمكن أن يحدث أثره المرجو في ظل علاقات القوى السياسية والإجتماعية القائمة[1].

وفي ظل هيمنة الدولة القائمة بأجهزتها المختلفة على مجمل الحياة السياسية والثقافية والآيديولوجية، ورغم الاتفاق أو الإجماع على أهمية وضرورة الإصلاح الدستوري لمواكبة مختلف التحولات والتحديات، إلا أن الإختلاف الحاصل غالباً يكون حول مضمون وحدود هذا الإصلاح بين مختلف القوى السياسية في البلاد، فهناك من يريد دستوراً جديداً بالكامل يغير من النظام السياسي القائم، والبعض الأخر يرغب في إجراء تعديلات على الدستور الموجود [2].

2.2.3 ملامح الدسترة التونسية قبل ثورة 17 كانون الأول 2010

الإصلاحات الدستورية في الوطن العربي تدخل عادة في إطار سياسة دستورية ترمي إلى مواكبة ما يشهده النسق السياسي والإجتماعي من تفاعلات، وذلك من أجل التمهيد إلى مرحلة الإنتقال الديمقراطي، لكن الأهم من ذلك هو معرفة ما إذا كانت هذه السياسة الدستورية نابعة من رغبة أكيدة لإصلاح سياسي جدي، أم أنه مجرد سلوك لتسهيل انتقال السلطة، أو لتجاوز أزمة ظرفية، أي لفرز ما هو إستراتيجي وما هو تكتيكي.

ففي التجربة الدستورية التونسية أعلن الرئيس السابق بورقيبة القيام بعدة تعديلات، إلا أنها لم تصل إلى درجة تغيير الطابع الرئاسي غير متوازن، بل عمل على تقوية وتدعيم مؤسسة الرئاسة في مقابل إضعاف مؤسستي البرلمان والحكومة، ومن هذه التعديلات التنقيح الدستوري سنة 1976، فرغم منح الوزير الأول صلاحيات أوسع إلا أنه لم يغير من النظام الدستوري في البلاد[3].

أما بخصوص التعديلات التي تمت في فترة حكم الرئيس السابق بن علي فتجلت في إصدار ميثاق وطني شارك في إعداده أغلب القوى السياسية، حيث نص على ضرورة تجاوز

---

[1] تونس: إصلاح القوانين والممارسات القمعية يواجه التعثر. مذكرة مقدمة من منظمة العفو الدولية إلى "الإستعراض الدوري الشامل"، الدورة السابعة والعشرين، مايو/ 2017

[2] عيسى، حسام: الإصلاح الدستوري– حل وهمي لأزمة حقيقية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، العدد 211، 2012، ص 58.

[3] شوبكي، محمود، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016. ص36.

الحزب الواحد، ووضع حد لتهميش المؤسسات وشخصنه الحكم والإنفراد بالسلطة، وبعدها تمت مباشرة التعديل الدستوري لعام 1989 الذي يؤكد على النظام الجمهوري حيث يحصر مدة الرئاسة في عهدتين بعدما كانت الرئاسة مدى الحياة، وأقر التعددية الحزبية دون قيد أو شرط، وألزمت الدولة بالحريات وحقوق المواطنين والتعهد بتنظيم إنتخابات شاملة ونزيهة[1].

وقد أُعتبرت هذه التعديلات التي جاءت في فترة بن علي خاصة في الفترة الممتدة بين 1987 و2009 تصب كلها في إتجاه تأكيد الطابع الرئاسوي للنظام الدستوري والسياسي في تونس، ولعل تعديل عام 2002 الذي شمل 39 فصلاً يؤكد المنحى غير السليم نحو ترسيخ الرئاسوية خاصة في ما تحمله مضمون الفصول (38-39-40-41)، الخاصة بتدعيم وتركيز السلطة في يد رئيس الدولة ومختلف الصلاحيات والسلطات والوظائف التي جعلته يهيمن على باقي المؤسسات الدستورية[2].

وعلى الرغم من التعديلات الدستورية سابقة الذكر سواء في عهد الرئيس بورقيبة أو الرئيس بن علي إلا أنها لم تغير من طبيعة النظام الدستوري التونسي القائم على الإختلال الكبير بين السلطات بل جسدت ما يعرف بالإنحراف الرئاسوي، نتيجة السلطة المطلقة للرئيس وتغولها على باقي السلطات الأخرى، في ظل غياب ربط بين ممارسته لتلك السلطة ومسؤولياته السياسية. وقد تجلت تلك الإنحرافات الدستورية في المظاهر التالية [3]:

1. سلطات تنفيذية واسعة للرئيس الذي له الحق المطلق في تعيين الوزير الأول.
2. تحكم الرئيس في المجلس الوزاري رغم نص الدستور على إمكان تفويض حق رئاسة المجلس للوزير الأول لضمان التحكم في السياسة العامة للبلاد، فضلا عن ترأسه للمجالس الوزارية الضيقة وكتاب الدولة المعنيين بجدول الاجتماع، ويضاف إليهم مستشاري الرئيس وبعض الموظفين السامين.

---

[1] النويصي، مرجع سابق، ص 47.

[2] النويصي، مرجع سابق، ص 47.

[3] طارق، حسن: دستورانية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2016، ص 232- 234.

3. الحق في المبادرة التشريعية من طرف الرئيس، حيث جعل الدستور التونسي الرئيس مشرعاً أصلياً عوض البرلمان.
4. الحق في ختم القوانين أي التوقيع عليها أو حتى رفضها وإن كانت تحضى بموافقة المجلسين عليها، كما أنه يملك سلطة تقديرية لفحص محتوى القوانين وتقييمها ويمكن له إرجاعها إلى البرلمان من أجل قراءة ثانية يشترط لقبولها نسبة الثلثين من أعضاء مجلس النواب.
5. حق الرئيس مخاطبة النواب ومجلس المستشارين، وتسمح المخاطبة لمؤسسة الرئاسة بإمكانية توجيه مجلسي البرلمان وتنبههما إلى المجالات التي يقدر الرئيس ضرورة الاهتمام بها على صعيد أداء المؤسسة التشريعية

3.2.3 السياقات الجديدة للإصلاح الدستوري في تونس بعد ثورة كانون الأول 2010:

بعد خلع الرئيس بن علي من سدة الحكم في البلاد في 14 كانون ثاني 2011 التي إنتفض فيها الشعب التونسي ضد الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المتردية، فالظلم المجتمعي والإستبداد السياسي المتمثل في إصلاحات سياسية لكنها شكلية، كان هدفها ضمان بقاء وإستمرارية نظام بن علي أطول مدة ممكنة في سدة الحكم، وهو ما إنعكس سلباً على المجتمع التونسي وزاد من منسوب الإحتقان والتوتر[1].

فجاءت فرصة حرق الشاب البوعزيزي نفسه كفيلة بإسقاط أوهام وأحلام الرئيس بن علي وحاشيته من أعلى هرم السلطة، وعليه جاءت المرحلة الإنتقالية لما بعد الثورة، التي استندت على مبدأ التدرج في عملية بناء نظام سياسي جديد على أنقاض النظام القديم، وكانت البداية مع حيثيات نقل السلطة وتحديداً منصب رئيس الجمهورية وبعد أن عُيّن الوزير الأول محمد الغنوشي كرئيس مؤقت للجمهورية، لكن سرعان ما تم التراجع عن ذلك وتم الأخذ بالصيغة الثانية التي يحددها الفصل 57 من الدستور القديم التي تقر بأن منصب رئيس الجمهورية يجب أن يؤول إلى رئيس مجلس النواب، وعليه عُيّن فؤاد المبزع رئيساً مؤقتاً للجمهورية في عام2011 [2].

---

[1] زروال، سهام، الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011: السياقات والرهانات الجديدة. مجلة المفكر، المجلد 12، العدد 14، 2017.

[2] مالكي، المرجع السابق، ص 388.

وعلى الرغم من النتائج التي حققتها الثورة التونسية إلا أن زمام السلطة الذي تكون من كل من رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع، ووزيره الأول محمد الغنوشي الذي خلفه الوزير الأول فيما بعد الباجي قايد السبسي، وهو دليل على إستمرارية القوى القديمة في المرحلة الجديدة لما بعد الثورة، وهو ما لم يرض به البعض خاصة دعاة القطيعة مع النظام السابق.

وكان من المهام الأساسية لهذه الحكومة المؤقتة هو الدعوة إلى تهيئة شروط صياغة دستور جديد بعدما تم تعليق العمل بالدستور القديم وتنظيم إنتخابات رئاسية خلال المدة المحددة دستورياً وهي 90 يوماً، وهي المدة نفسها المحددة لشرعية الرئاسة المؤقتة للجمهورية التونسية، إلا أن الرئيس المؤقت إنقلب على الدستور ومدد لنفسه فترة إضافية للحكم دون سند دستوري، معلناً بذلك أن التخلي عن الرئاسة في موعد إنتهائها يفتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية استيلاء الجيش على السلطة في البلاد، ناهيك على أن الأوضاع لم تستقر بعد [1].

4.2.3 مضامين الدستور التوافقي التونسي الجديد

من أبرز ما جاء في هذا الدستور من نقاط أساسية والتي كانت محل توافق مختلف القوى السياسية في البلاد نذكر ما يلي [2]:

1. رهان الهوية والدولة والدين: شكلت الهوية بعداً مركزياً في البناء الدستوري والسياسي الجديد بإعتباره كان ولا يزال مجالاً لصراع المرجعيات خاصة الدينية والعلمانية، وقد تم التوصل إلى ما يسمى بالروح التوافقية حول الهوية في الدستور الجديد، وذلك للعوامل التالية:

❖ تمتع تونس بإرث دستوري ومؤسساتي، حيث يستند سياق الدسترة في تونس إلى هذا الموروث الدستوري، الذي تعود خلفياته التاريخية إلى القرن 19.

---

[1] الأجهوري، محمد رضا: مستقبل الحالة التونسية فيما بعد المرحلة الانتقالية، مستقبل التغيير في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، 2017، ص 152.

[2] مالكي، محمد: قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية– العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، لبنان، مؤسسة الفكر العربي، 2016، ص 195.

- ❖ يقظة المجتمع المدني والإسهام الفعّال للنخبة الأكاديمية والحقوقية من إندلاع الحراك في تونس 2011/01/14، خاصة وأن تقاليده تعود إلى حراكية إتحاد الشغل كأقدم الإتحادات النقابية في الوطن العربي وأفريقيا 1946.
- ❖ وسطية وإعتدالية حركة حزب النهضة التونسية، بهدف إبعاد كل الشكوك حول هيمنة إدعاءات الهوية الإسلامية.

2. رهان السلطات العامة في الدولة نحو إعادة التوازن بين المؤسسات، وكما هو معروف في الدساتير الديمقراطية، فإن أهداف السلطات العامة تتمثل في إقرار إنتخابات حرة ودورية كألية لتأسيس السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإقرار مبدأ إستقلال القضاء وحصانته، إضافة إلى إقرار مبدأ التوازن بين السلطات الثلاث للحيلولة دون تغول سلطة على أخرى.
3. رهان تكريس الحقوق والحريات والتي تعد مسألة جوهرية بإعتبارها كانت صلب مطالب الثورة ونظرا لأهميتها بالنسبة للدستور.

على ضوء ما تقدم نستنتج أن الدستور التونسي رغم الصعاب والتحديات الناجمة عن تداعيات ثورة 17 كانون الأول 2010 التي أفرزت مرحلة إنتقالية حملت في طياتها الكثير من التجاذب والإصطفاف السياسي لمختلف التيارات البارزة في الساحة السياسية، إلا أنها استطاعت صياغة دستور جديد يحاول تأسيس شرعية جديدة، للخروج من النفق المظلم للسلطوية والإستبدادية التي خلفتها ترسبات النظام السابق.

فكان الحرص على محاولة إعادة التوازن للعلاقة بين كل من الحكومة والسلطة التشريعية بالرئيس، بشكل يجعل الحكومة كشريك فاعل في الحياة السياسية. فالتجربة الدستورية التونسية تثير الإهتمام نتيجة طابعها التوافقي بالنظر إلى قدرة الفاعلين السياسيين على تغليب المصلحة العامة على الخاصة، ومصلحة الدولة على مصلحة الحزب، ومصلحة الشعب على مصلحة الإيديولوجيات، وهذا ما برز جلياً من خلال التنازلات التي قدمتها حركة النهضة صاحبة الأغلبية في المجلس التأسيسي، التي أخذت في البداية بفكرة نظام الحكومة البرلمانية القوية والرئيس المحدود الصلاحيات في مواجهة تمسك ممثلي القوى الليبرالية واليسارية بالنموذج الرئاسي ليتم في نهاية المطاف الأخذ بالنظام المختلط في النظام الدستوري التونسي.

3.3 الانتقال الديمقراطي في تونس:

أولاً: العزل السياسي

تشكل الطريقة التي تستعمل في التعامل مع النظام السياسي السابق أهم العوامل التي تؤثر في نجاح الإنتقال الديمقراطي، ولم تعتمد مرحلة الإنتقال الديمقراطي في تونس إلى إستئصال النظام السابق بأكمله، بل حرصت على أن تُسَيّرها ضمن مسار يكون جزءا منه براغماتي وجزءا منه إرتجالياً. ويمكن القول بأن التموج برز سياسياً في المنع الظرفي من النشاط إلى القبول. ولم يكن هناك ربط المسؤولية السياسية بالعقاب الجزائي لغياب آلية خاصة [1].

فبعد ستة أيام فقط من سقوط النظام، أعلنت الحكومة الانتقالية برئاسة محمد الغنوشي فصل الدولة عن الحزب ومصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للحزب، كما استقال العديد من المسؤولين السامين في قيادة التجمع الدستوري الديمقراطي الحزب الحاكم، وكانت إحدى مطالب المجتمع المدني استقالة الوزراء المنتمين للتجمع، وهذا ما حصل حيث أصبحت الحكومة مكونة أساساً من غير المتحزبين باستثناء ممثلين عن أحزاب المعارضة، ليتم بعدها تعليق جميع نشاطات التجمع الدستوري الديمقراطي، إذ أصبحت جميع اجتماعاته ممنوعة قانونياً.

وعلى أساس عريضة قدمت من طرف وزير الداخلية عام 2011 أصدرت الدائرة المدنية الثامنة بالمحكمة الابتدائية قراراً بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفية كافة أملاكه عن طريق وزارة المالية، لكن المتتبع للشأن السياسي التونسي، يلاحظ أن حل حزب التجمع الدستوري التونسي لم يغير الكثير في الخارطة السياسية، حيث إستعاد هذا الأخير وجوده ونشاطه بعد قرار حله قضائياً من خلال إعتراف السلطة العمومية بما يقارب عشرين حزباً منبثقاً من التجمع [2].

وفي السياق ذاته، إنتهت لجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي من مناقشة مشروع قانون أساسي متعلق بالتحصين السياسي للثورة الذي تقدمت به حركة النهضة وحركة وفاء وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حيث ينص مشروع هذا القانون على منع كل من عمل مع النظام

---

[1] وحيون، كمال: تموجات مسار العدالة الانتقالية في تونس، حوليات جامعة الجزائر، العدد 33، 2019، ص 498.

[2] السعدي، رنا عاشور: التجربة الديمقراطية في تونس– هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، 2015، ص 12.

السابق منذ عام 1987 وحتى عام 2011، من النشاط السياسي لمدة سبع سنوات، وقد حدد المشروع المعنيين بالعزل، وهم كل من تحمل مسؤولية في حكومة الرئيس الأسبق بن علي أو ترشح لعضوية مجلس النواب، وأيضا كل من تحمل مسؤولية في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي.

ويهدف هذا القانون إلى عزل رموز النظام السابق من المشاركة السياسية بما فيها الإنتساب إلى الحزب، وتحمُّل أي مسؤولية حكومية أو دبلوماسية أو عليا في صلب الدولة، وأوكل للهيئة العليا المستقلة للإنتخابات ضبط القائمة وللمحكمة الإدارية البت في الطعون لا يمثل هذا الإجراء شيئاً جديداً في مجال تجارب الإنتقال الديمقراطي.

فالعديد من البلدان التي خرجت من الشيوعية قامت بوضع قوانين أكثر صرامة من التي تم وضعها في تونس، وبعض القوانين تم إلغاؤها من طرف المحاكم لعدم احترامها لبعض الإجراءات، ولاقى مشروع قانون التحصين السياسي للثورة معارضة شديدة من أغلب الكتل داخل المجلس الوطني التأسيسي لأسباب عديدة، فهناك من يرى أن العدالة الإنتقالية وحدها هي المخولة للنظر في الأمر وتحديد المسؤوليات حول من ارتكب تجاوزات خلال المرحلة السابقة، وهناك طرف أخر يعتقد أن القضاء العادي هو الإطار الأسلم، وإعتبر البعض الآخر أن الشعب وحده هو المخول للحكم على من عمل في النظام السابق عن طريق الإنتخابات وأن يكون الإنتخاب على الأفراد لا على القائمات حتى لا يحصل ما حصل في إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي [1].

وقام حزب حركة النهضة الحائز على الأغلبية حينها بتغير موقفه، حيث أكد رئيس الحركة راشد الغنوشي عام 2014 أن حزبه سيصوت ضد قانون تحصين الثورة،على إعتبار أن الحركة ضد أي إقصاء مهما كان، وأن هذا القانون فيه نوع من العقوبة الجماعية والجريمة بطبيعتها فردية، وهذا الموقف الجديد لحركة النهضة ساهم في إسقاط المشروع من قبل المجلس الوطني التأسيسي.

وإعتبر المجلس أن تحصين الثورة يحتاج إلى بلورة مشروع مجتمعي قادر أن يحقق أهداف الثورة وتفعيل العضو التشريعي العام، وبذلك أصبح باب المشاركة السياسية مفتوحاً أمام الجميع ودون إستثناء، بما في ذلك رموز النظام السابق والآلاف ممن كانوا يتقلدون مسؤوليات ضمن حزب

[1] الجمعاوي، أنور: المشهد السياسي في تونس– الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 11.

التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، بما فيها في الحوار الوطني والمحادثات الواسعة بين الأحزاب والإنتخابات التشريعية والرئاسية والحضور في وسائل الإعلام [1].

ثانياً: محاسبة المسؤولين في النظام السابق عن الرشوة والفساد

إن إستبعاد العزل السياسي قانونياً وقضائياً، قد إرتبط بعدم ممارسة المؤسسة القضائية لدور أساسي في محاكمة المسؤولين عن جرائم الماضي، فضلاً عن غياب أية إجراءات خاصة للعزل الوظيفي، وهو ما ساهم في الإبقاء على بنية النظام السابق دون عقاب، وتزامن ذلك مع إصدار القضاء التونسي بشقيه المدني والعسكري الأحكام مخففة بحق المتهمين من رموز النظام السابق وتبرئة بعضهم[2].

وقد تعاملت العديد من الدول التي مرت بفترات إنتقالية، مع ملف الرشوة والفساد بمصادرة أملاك من كان رئيسا لها، إضافة إلى الحاشية المقربة منه، واللذين جمعوا ثروة نتيجة الرشوة والمحسوبية أو نتيجة اعتماد سياسة إبتزاز رجال الأعمال بحكم قربهم من سدة الحكم، ولم تكن تونس بمنأى عن هذا التوجه حيث علقت هذه التجربة مرتين الأولى ضد العائلة الحسينية، بعد يومين من تولي المرزوقي الحكم، والثانية خلال المرحلة الإنتقالية إبتداء من 2011، وتم تكوين لجنة تقصي الحقائق في مجال الرشوة والفساد والتي بدورها تحيل الملفات للعدالة، ووقع مباشرة إصدار مرسوم متعلق بمصادرة الأملاك التابعة لعائلة وأقارب الرئيس السابق من عقارات ومنقولات وحقوق مالية، هذا المرسوم جاء تلبية لأحد أهم إستحقاقات مطالب الشعب إلا وهو إسترجاع ثروات الرئيس السابق [3].

وقد تم إستحداث اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات والأموال المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع التي تم بعثها بمقتضى المرسوم عدد 68 عام 2011، إلا أن هذه اللجنة ليست لجنة إستقصائية كما هو الشأن بالنسبة للجنة تقصي الحقائق ولا هي إدارية بسيطة، وقد تم دعم هذه

---

[1] وحيون، مرجع سابق، ص 499.

[2] الجمعاوي، مرجع سابق، ص 13.

[3] بشارة، عزمي: الثورة التونسية المجيدة– بنية الثورة وصيروراتها خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسيات، ط 1، الدوحة، 2012، ص 25.

اللجنة بمقتضى توصيه من مجلس الوزراء في 17 آذار 2012، بأطراف أخرى. للإلمام بالمزيد حول مختلف الملفات، ولكن رغم هذا ورغم خضوع أعمال التصرف والتسيير للشركات المصادرة للرقابة القضائية، فقد إتضح للمهتمين والمتتبعين للشأن التونسي أن الأمور لا تسير كما ينبغي، فتم التوجه لمحاولة تنظيم التصرف في الشركات المصادرة دون غيرها في أواخر 2013، وذلك بإحداث دائرة لدى المحكمة الابتدائية مختصة في متابعة الشركات المصادرة التي هي تحت التصرف القضائي [1].

ومرة أخرى لم تشهد الملفات أي تقدم، وأصبحت أغلب الشركات والأموال المصادرة عموماً تشكل عبئاً على الدولة ومصدراً للمشاكل، وربما بؤراً جديدة لسوء التصرف المشوب بالفساد، ومرت السنوات بعد مصادرة الأموال المنقولة والعقارية عن طريق المرسومين، دون البت في الملفات مما تسبب في حصول خسائر كبيرة لعدم وضع الكفاءات القادرة على التصرف والتسيير.

وفي السياق ذاته، أدى صدور قرار المحكمة الإدارية القاضي بإلغاء مرسوم المصادرة أعاد الجدل من جديد، حيث أصدرت الدائرة الإبتدائية عدد 11 بالمحكمة الإدارية حكماً يقضي بإلغاء المرسوم عدد 13 لعام 2011 والمؤرخ في 14 آذار من نفس العام والمتعلق بالمصادرة، وقد عللت قرارها بأن هذه الوثيقة لم تخضع لمصادقة مجلس النواب المنحل ولا المجلس الوطني التأسيسي وفق ما يقتضيه المرسوم الذي يخوّل لرئيس الجمهورية سلطة التشريع مشروطة بمبدأ المصادقة.

وهذا ما أحدث زلزالاً في تونس لأن منظومة المصادرة لم يعد بإمكانها أداء مهامها، لأنه تم تقليص صلاحيتها وإستقلاليتها، فعدم شرعية مرسوم المصادرة يعني عدم شرعية كل القرارات الصادرة عن لجنة المصادرة ما يعني إلغاؤها لأنها إتُخذت بدون وجه حق، علماً أن عدد قرارات المصادرة بلغ 1840 قراراً إيجابياً و146 قراراً سلبياً أي بحفظ الملف لعدم توفر شروط المصادرة في المال [2].

ويشير الباحث هنا إلى أنّ الحكومات المتعاقبة لم تستطع إسترجاع الأموال المودعة في الخارج لغياب سياسة حازمة فضلا عن تعقد الإجراءات الدولية ولم تتوفر لدى إدارة الأموال

---

[1] السعدي، مرجع سابق، ص 14.

[2] السخيري، جواهر: الترشح للانتخابات لرئيسية في تونس، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016، ص 182.

المصادرة الإرادة الكفاءة. وإكتفت بمتابعة العديد من المسؤولين على أساس المجلة الجزائية المتعلقة بإستغلال النفوذ بدون وجه قانوني.

4.3 الإصلاحات الدستورية المتعلقة بالمؤسسة الأمنية التونسية

تعد المؤسسة الأمنية من بين أكثر مؤسسات الدولة أهمية، مما يدل على أهمية تشخيص واقعها من حيث مدى إحترامها لحقوق كل فرد من أفراد المجتمع في الحياة الكريمة والآمنة، وتصور أهم طرق إصلاح هذه المؤسسة لتعزيز حماية هذه الحقوق، فهذه المؤسسة تشكل الدرع الواقي لحماية الحقوق وسيادة الأمن في الدولة [1].

ويمثل مطلب إصلاح المؤسسة الأمنية هدفاً مستعجلاً للعديد من أجهزة الأمن في الدول العربية وذا أولوية لدى غالبية قوى الثورة والإصلاح بغض النظر عن إنتماءاتها الآيديولوجية والسياسية، وذلك بسبب اللإرث السلطوي المرتبط بممارسات العديد من أجهزة الأمن العربية.

وعلى الرغم من أنّ الحراك العربي قد نتج عن مظالم سياسية وإقتصادية وإجتماعية عميقة، فمن المتفق عليه أنّ أكثر ما ميز هذه الإنتفاضات هو الغضب الشعبي العارم على قوى الأمن المسيئة والقمعية التي تصرفت طوال العقود السابقة كعصابات جريمة منظمة أكثر منها أجهزة أمن مهنية؛ إذ لم تكن مفاهيم كحقوق الإنسان، والعدالة الإنتقالية، والأمن الإنساني، والديمقراطية موجودة في معاجم أغلب وزارات الداخلية والدفاع العربية، وقد واجهت كل المحاولات لإدخالها بالقمع والاضطهاد [2].

وتعد تونس البلد العربي الأول الذي أطلق شرارة الإنتفاضات وأطاحت بزعيمها الإستبدادي، بعد أن قام المواطن التونسي "محمد البوعزيزي" بإحراق نفسه إحتجاجاً على تعرضه لعدد من الإهانات من قبل شرطية في كانون أول 2010، الأمر الذي أدى إلى إندلاع إحتجاجات شعبية واسعة النطاق، إنتهت بثورة على نظام بن علي القائم لأكثر من 23 سنة وأنهته في كانون ثاني 2011.

---

[1] العباسي، علي: المؤسسة الأمنية وحقوق الانسان في تونس واقعها وسبل إصلاحها، ندوة الأولويات المطروحة في تونس في مرحلة ما بعد الثورة– أوراق سياسات، المعهد العربي لحقوق الانسان، 2013، ص 258.

[2] عاشور، عمير: اصلاح القطاع الأمني والربيع العربي، مجلة منظور سيتا، العدد 16، 2014، ص 1.

وعلى الرغم من هذه التطورات التاريخية الفارقة التي عرفتها البلاد التونسية والتي أعادت تشكيل المشهد السياسي فيها، فإن تونس التي عرفت في السابق على أنها دولة بوليسية ووصفت من قبل العديد من المنظمات الحقوقية بالسجن المفتوح، لم تتمكن إلى حد الآن من تجاوز هذا التعريف والوصف كلياً، ذلك أن إضعاف الدولة الأمنوقراطية التي أسسها الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي على مدى العقود الماضية لم يؤد حتى الآن إلى تفكيكها بظهور قطاع أمن مسؤول وخاضع فعلياً لسيطرة سلطات مدنية منتخبة ديمقراطياً.

إنّ محاولة كشف واقع المؤسسة الأمنية في تونس سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الممارسة، أدت إلى الوقوف على جملة من الإستنتاجات الرئيسية التي تعكس صورة تبدو فيها هذه المؤسسة تقليدية، فهي تقوم على فكرة جعل مهمتها الأساسية تتمثل في حماية النظام، وطبيعتها القائمة على هيكلية ذات نجاعة محدودة أعاقت تحقيق أمن المواطن بإعتبارها حقاً من حقوقه الأساسية، وبالتالي أصبح تحسين أداء المؤسسة الأمنية في إطار الإجراءات المدنية الديمقراطية قد أصبح ضرورة إستراتيجية للحفاظ على المكاسب المحققة والتصدي للتهديدات القائمة والمحتملة في تونس وغيرها من الدول العربية التي شهدت تحولات أمنية وسياسية نحو مزيد من الإنفتاح والإصلاح الديمقراطيين [1].

5.3 تحديات الإصلاحات على مستوى المنظومة الأمنية التونسية:

يكتسب موضوع اصلاح المنظومة الأمنية أهمية عمليّة آنيّة يفرضها الوضع الراهن، ذلك أن مسار التحوّل الديمقراطي في تونس يبقى رهين مدى نضج إستراتيجية الفاعلين فيه. كما أنه مرتبط بمدى نجاح مسار الإصلاح السياسي الذي من شأنه أن ينعكس على الإصلاح الأمني، وبالتالي فإنّ غياب إستراتيجية واضحة لإصلاح المنظومة الأمنية من شأنه أن يساهم في إضاعة الكثير من الوقت دون الإنطلاق في تطبيق التصورات المقترحة، لاسيّما أنّ محاولات الإصلاح لم ترتق بعد إلى إرساء منظومة أمنية تقطع مع الماضي، ولم تُرسِ بعد أمنا جمهوريا وهو ما يتطلب البحث عن العوائق التي حالت دون الإسراع في عملية الإصلاح الأمني.

[1] العباسي، مرجع سابق، ص 259.

يبقى الفصل 19 من الدستور الثاني للجمهورية التونسية الصادر في 27 كانون الثاني / يناير 2014 الانطلاقة الأولى لضمان تأسيس أمن جمهوري؛ إذ نصّ الفصل على أن "الأمن الوطني أمن جمهوري، قوّاته مكلفة بحفظ الأمن والنظام العام، وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون، في كنف إحترام الحريات وفي إطار الحياد التام"[1].

و بالتالي فإن إصلاح القطاع الأمني من زاوية تكريس الرقابة المدنية كجزء من كل، وهو التحوّل الديمقراطي، الذي يتطلب توفّر الإرادة السياسية المحليّة وأيضا الأخذ في الحسبان الوضع الخاص لكل بلد، وتجنُّب الوصفات الجاهزة للإصلاح، و بقيت مسألة إصلاح المنظومة الأمنية من أهم القضايا العالقة في تونس في ظل الوضع السياسي المتقلّب، سيّما أنّ التحديات والرهانات عديدة جدا في هذا الخصوص[2].

6.3 التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية التونسية في أداء دور مميز بعد الثورة:

ومن هنا يواجه القطاع الأمني في تونس بعد الثورة تحديات جمة تتعدد أسبابها[3]

1- اهتزاز شرعية المؤسسة الأمنية في الدولة وانعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف والمؤسسات الرئيسية في الدولة.

2- محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الأمني في جميع مكوناته، إذ يشكل الإنفلات الأمني وما يتبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن ورجل الأمن خطرا على تثبيت المسار الديمقراطي في تونس فضلاً عن انعكاساته السلبية على النمو الإقتصادي والإجتماعي.

3- اهتزاز ثقة المواطن في قوات الأمن بسبب الانتهاكات السابقة واستمرار الإفلات من العقاب.

---

[1] الفصل 19 من الدستور الثاني للجمهورية التونسية الصادر في 27 كانون الثاني / يناير 2014

[2] المقراني، وجدان، دور النقابات في إصلاح المنظومة الأمنية في تونس، مبادرة الاصلاح العربي، 2016، ص5

[3] بن محفوظ، هيكل، تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/12:

https://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_1.pdf

4- تعدد التهديدات الأمنية وتصاعد وتيرتها (الجريمة المنظمة والإرهاب واغتيال القيادات السياسية) بشكل يستنزف قدرات القوات الأمنية.

5- مقاومة الإصلاح من قبل المؤسسة الأمنية، خاصة فيما يتعلق بتجديد القيادات والهياكل والتنظيمات الأمنية.

6- انتشار مخازن السلاح في مناطق مختلفة، وبروز رغبات واضحة لجهات أمنية منظمة لإطلاق يدها في البلاد لإعادة فرض النظام الأمني القديم بدعوى مواجهة العمليات المسلحة.

7- تنامي التطرف والإرهاب بشكل غير مسبوق من حيث خطورته بحكم تحوله لظاهرة إقليمية عابرة للحدود واستغلاله لحالة الإنهيار المؤسسي والأمني في الدول المجاورة مثل ليبيا.

7.3 متطلبات قيام المؤسسة الأمنية بدورها بشكل ناجع:

يتطلب قيام المؤسسة الأمنية بدورها على أكمل وجه وجود إصلاح جاد لقطاع الأمن وذلك من خلال[1]:

1- إعادة بناء المؤسسة الأمنية وتأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضارية من ناحية، وإعادة بناء نموذج المواطنة الجماعية من ناحية أخرى للتعامل مع رجل الأمن بوصفه فاعلا مدنيا يضطلع بدور خدماتي ويسهر على ضمان الاستقرار الأمني.

2- إعادة النظر في السياسة الأمنية السابقة التي كانت تقوم على تحقيق الإستقرار وأمن الدولة والنظام فقط ومراجعتها على أساس الإعتراف بالإرتباط الوثيق بين التنمية والأمن بشكل تصبح فيه المؤسسة الأمنية شريكا في إرساء مناخ إجتماعي واقتصادي وسياسي مناسب للتنمية وتسهر على إستقراره.

[1] الجمعاوي، انور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد6، 2014، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/11:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_BCCB1E8D.pdf

3- تحديد الإحتياجات الأمنية وضبطها بما يعكس إحتياجات المواطنين ومتطلباتهم من حرية وعدالة إجتماعية وتنمية واستقرار، ووضع الآليات التي من شأنها أن تستجيب إلى ذلك وتسهر على حماية ما تم إنجازه.

4- تطهير المؤسسة الأمنية من بعض رموز الفساد أو مُمارسي القمع من خلال اتخاذ إجراءات صارمة، وكشف الحقائق وإرساء ضمانات عدم العودة إلى ممارسات الماضي، وهو ما يحققه مسار العدالة في إطار الكشف عن إنتهاكات الماضي والمساءلة ثم المصالحة.

5- معاضدة الجهود الأمنية والإستخباراتية الرامية إلى تفكيك مراكز التدريب وقنوات الانتداب والتجنيد القائمة على تغذية الإرهاب في تونس.

8.3 العوائق التي حالت دون الإنطلاق الفعلي في إصلاح المؤسسة الأمنية:

- العوائق التي تتحمل السلطة السياسية مسؤوليتها هي في غياب القرار السياسي لإصلاح المنظومة الأمنية هو الذي يعيق عملية الإنطلاق في الإصلاح، فلو وجد القرار السياسي لإصلاح المنظومة الأمنية لأُصلحت، لاسيّما بعد مرور عشر سنوات على قيام الثورة، فهذا التأخير مردّه هو رغبة السلطة الحاكمة سواء الحالية أو التي سبقتها في مواصلة إستغلال هذا الجهاز والعمل على تطويعه خدمة لسياستها الداخلية[1].
- التحديات التي تعترض عملية إصلاح قطاع الأمن متنوعة من حيث الأبعاد التقنية والتنظيمية والإدارية الخاصة بالعملية، بالإضافة إلى ذلك يعتبر إصلاح قطاع الأمن عملية سياسية بامتياز تضم الفصائل القوية المناهضة للإصلاح ضمن البيروقراطيات المعنية في الواقع، ويمكن لهذا البعد السياسي أن يحدّد اتجاه المشروع بأكمله و نجاحه[2].

[1] بن سلطانة، نصر، لا وجود لإرادة سياسية لإصلاح المنظومة الأمنية، 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/20:
https://www.turess.com/assabah/88166

[2] عاشور، عمر، إتمام المهمة: إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي، معهد بروكنجز للسياسات العامة، 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/22:
https://brook.gs/34r9e0M

- الإصلاح لا يجب أن يكون مسقطا من خلال الإعتماد على التجارب الأجنبية بل لابد من مراعاة السياق التونسي بجوانبه التاريخية والقانونية و السياسية[1].
- الحكومات الجديدة تفتقر إلى الخبرة في الحكم أو إدارة التغيير لاسيما في القطاع الأمني؛ و نتيجة لذلك أصبحت مهادنة القطاع الأمني وضمان حياده السياسي شعار ومسعى الحكومات الإنتقالية المتعاقبة بدلا من إصلاحه، ولذا فقد سمح التأخير في متابعة عملية الإصلاح الجدي والتدابير الفاترة التي تم اتخاذُها للقطاع الأمني بالتحصّن فضاعت الفرصة[2].
- غياب الإرادة الصادقة لإصلاح المنظومة الأمنية، ممّا أدى إلى بروز هيمنة سياسية متواصلة على المؤسسة الأمنية، فكل طرف سياسي يسعى لتطويع المؤسسة الأمنية خدمة لمصالحه. إلى جانب غياب الحوار المسؤول بين النقابات الأمنية وسلطة الإشراف ممّا جرّ الطرف الثاني للإخلال بجملة من التعهدات التي قطعها[3].

---

[1] الحامي، نائلة، المؤسسة الأمنية في تونس عصيّة على الإصلاح، العربي الجديد، 2015، تاريخ الدخول للموقع :2020/10/22

https://bit.ly/31FCrDa

[2] صايغ، يزيد، الفرصة الضائعة : السياسة و إصلاح الشرطة في مصر و تونس ،مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2015، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/23:

https://carnegie-mec.org/2015/03/16/ar-pub-59375

[3] عاشور، عمر، إتمام المهمة: إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي، معهد بروكنجز للسياسات العامة، 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/22:

https://brook.gs/34r9e0M

الفصل الرابع

المؤسسة الأمنية التونسية أثناء المرحلة الإنتقالية

1.4 تمهيد

2.4 الإصلاح العسكري في تونس

3.4 إصلاح جهاز الشرطة التونسي

4.4 تحديات ومتطلبات إصلاح المؤسسة الأمنية في تونس ما بعد الثورة

5.4 دور السلطة الحاكمة في إصلاح المؤسسة الأمنية التونسية دستوريا

الفصل الرابع

المؤسسة الأمنية التونسية أثناء المرحلة الإنتقالية

1.4 تمهيد:

بعد ثورة 17 كانون أول 2010– 14 كانون ثاني 2011 صاغ المجلس التأسيسي التونسي (البرلمان) دستوراً جديداً تمت المصادقة عليه وإعتماده رسمياً في 27 كانون ثاني 2014، وقد رافق ذلك التوصل إلى إنجاز أول إنتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية في تاريخ البلاد التونسية أواخر العام 2014، إلا أنّ مسألة إصلاح المؤسسة الأمنية بقيت من أكثر القضايا تعقيداً وعرقلة لمسار البناء الديمقراطي في تونس.

ففي ظل وضع أمني ومشهد سياسي يتسمان بدرجة عالية من الإضطراب وعدم الإستقرار، وبالنظر إلى كون إصلاح المؤسسة الأمنية لا يتم إلا بإخضاعها لرقابة مدنية رشيدة، وذلك يمثل جزءاً أساسياً من عملية الإنتقال الناجحة والمكتملة، لذلك كان لا بد للدستور الجديد من دراسة إمكانية وجدوى إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية وتحسين أدائها، لا سيما مع بروز محاولات لتسييس العمل الأمني وإختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية بغرض إضعافها، وما صاحب ذلك من عجز حكومي عن معالجة أهم الملفات الأمنية الهامة، كالإرهاب، الجريمة المنظمة، والعنف السياسي، مما انعكس سلباً على مؤسسات الدولة وركائز المجتمع في تونس [1].

شهدت المؤسسة الأمنية التونسية منذ إنطلاق المسار الإنتقالي سنة 2011 العديد من التغييرات والتحسينات التي أثرت على قيادتها وهياكلها ووظائفها، وعلى الرغم من أن هذه التغييرات والتحسينات أثرت على توازن القوى، إلا أنها بقيت حبيسة العمليات الأوسع نطاقاً من الإصلاحات التشريعية والهيكلية الوظيفية، دون إحراز أي تقدم كاف نحو تطوير نظام أمني في خدمة المواطنين بدلاً من النظام القديم، وفيما يأتي سنقوم بتشخيص واقع المؤسسة الأمنية في تونس من خلال إستعراض جهود الحكومات التونسية المتعاقبة، فيما يتعلق بمسألة إصلاح المؤسسة الأمنية بعد

[1] صحراوي، مرجع سابق، ص 338.

الثورة، إلى جانب عرض أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها، وتؤكد المعطيات تعثر مسار الإصلاح الأمني في فترات معينة وتعطله في فترات أخرى، مما حال دون وضع أسس سليمة وثابتة تؤسس لبناء هياكل أمنية وسياسية ديمقراطية تكون راسخة ومتماسكة، وتنبئ بوقوع إصلاح حقيقي وفعال [1].

2.4 الإصلاح العسكري في تونس:

لم يوصف الإصلاح العسكري في تونس على أنه خطوة ضرورية وملحة في مرحلة ما بعد إبن علي نظراً للخلفية غير السياسية للجيش التونسي وإنفصاله الكبير عن النظام السابق، إلا أنه في أعقاب سنة 2011، وبعد أن تولّت القوات المسلحة مسؤولية ضمان الأمن والنظام في البلاد بشكل أساسي، برزت بعض المخاوف من أن يميل الجيش التونسي إلى إستغلال الفوضى وعدم الإستقرار الناشئين، للإنقضاض على السلطة وإحتكارها، لكن سرعان ما تبددت هذه المخاوف والهواجس.

إذ لم تكن هناك أي دلائل على أن الجيش سيلعب دوراً محلياً بارزاً، وقد صرحت كل من الحكومة الإنتقالية والقيادة العسكرية بأن القوات المسلحة ليست مهتمة بالسلطة السياسية، وستبقى متقيدة بنصوص الدستور التونسي، وبقيت الحاجة إلى إصلاح المؤسسة الأمنية هاجساً مهماً لدى أطراف المؤسسة العسكرية في حد ذاتها، بإعتبارها دعامة أساسية من دعائم الحكم الديمقراطي في البلاد [2].

وشهدت المؤسسة العسكرية التونسية بعد سنة 2011 جملة من التغييرات والإجراءات الإصلاحية، التي أحدثت ثورة حقيقية داخل بُنى وهياكل المؤسسة،، وكان الإصلاح العسكري الأكثر أهمية وتأثيراً في هذا المجال هو تحويل إدارة الجيش من حكم شخصي إلى حكم مؤسسي" فمنذ العام 2012 أصبحت إدارة القوات المسلحة لامركزية ذات إشراف مشترك من قبل أطراف متعددة، حيث يقدم كل من الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع والبرلمان والمستشار العسكري

[1] العباسي، مرجع سابق، ص 260.

[2] غريوال، شاران، ثورة هادئة الجيش التونسي بعد بن علي، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، ص 5-6.

ومجلس الأمن القومي ومجلس الأمن مساهماتهم وإشرافهم، وتلا ذلك الإصلاح تطور نموذجي للقطاع العسكري التونسي مباشرة بعد الثورة تمثل في الزيادة المعتبرة في ميزانية الجيش، وما رافق ذلك من محاولات جادة لرفع مستوى جهوزيته وقدراته المؤسسية [1].

قامت الحكومات التونسية المتعاقبة بتقديم أجور أعلى لإجتذاب المزيد من المجندين العسكريين، وذلك لأن القوة البشرية للجيش كانت أصغر من أن تتعامل مع تحديات فترة ما بعد الثورة، فقامت بزيادة رواتب الضباط العسكريين المهنيين، وقد تسبب التهديد الأمني المتزايد في دفع القادة المدنيين التونسيين إلى تعيين ضباط الجيش في العديد من المناصب المدنية والأمنية، فمثلاً تولى أحد عشر ضابطاً بالفعل منصب الوالي بعد الثورة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة الانتقالية بعد العام 2011 زيادة التعاون العسكري مع الدول الأجنبية، فقد صادقت تونس على إتفاقيات للتعاون الأمني مع العديد من الدول العربية والغربية ومنها تركيا، قطر، والولايات المتحدة الأمريكية، تحصلت بموجبها على إمتيازات عسكرية مادية عديدة، بما في ذلك أهلية الحصول على التدريب، والقروض لشراء معدات خاصة بالبحوث التعاونية والتنموية، والتمويل العسكري الخارجي من أجل الاستئجار التجاري لبعض المواد الدفاعية [2].

3.4 إصلاح جهاز الشرطة التونسي:

في حين لم يشكل الإصلاح العسكري قضية محورية ذات أولوية أساسية في مرحلة ما بعد الثورة، كان العكس هو الصحيح بالنسبة لنظام الأمن الداخلي في تونس، فنتيجة للطابع القمعي والموقع المركزي للشرطة التونسية في النظام السابق، قد تم النظر إلى إصلاح جهاز الأمن الداخلي على أنه أحد التحديات الرئيسية في فترة ما بعد الانتقال (42)، وعلى الرغم من أن الحكومات التونسية المتعاقبة منذ سنة 2011 لم تتمكن بشكل عام من تطبيق سوى سياسات محدودة لإصلاح هيكل المؤسسة الأمنية عامة، ووزارة الداخلية خاصة، فهذا لا ينفي بحق وجود مؤشرات إيجابية عديدة تؤكد بأن عملية إعادة هيكلة الوزارة والجهاز الأمني ككل قد مثلت إحدى

[1] عاشور، عمر: اصلاح القطاع الأمني في تونس، موجز السياسة، الدوحة، مركز بروكنجر، 2017، ص 4.

[2] خليفة، عبد الرزاق، إصلاح المنظومة الأمنية خلال المرحلة الانتقالية بتونس بعد ثورة 14 يناير 2011، مجلة الدراسات العربية، العدد 381، ص 46-47.

الضرورات السياسية والأمنية الاستراتيجية لدى فئة من الحكومات الانتقالية على الأقل، وهو ما يظهر في الاصلاحات التالية [1]:

1. أعطت أول حكومة انتقالية تونسية دفعة أولية حقيقية نحو إصلاح نظام الأمن الداخلي في البلاد عندما رشحت فرحات الراجحي القاضي المستقل سياسياً إلى منصب وزير الداخلية، وكان أول إجراء إصلاحي قام به الوزير هو إصدار قرار إحالة 42 شخصاً من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية إلى التقاعد الإجباري، كما أعلن بعد ذلك عن حل الشرطة السياسية التي مثلت رمز السلطوية في النظام السابق، لكن سرعان ما توقفت جهوده الإصلاحية فجأة عندما أجبر على التنحي بعد شهرين من توليه منصبه لوجود مقاومة كبيرة لسياساته داخل الوزارة.
2. صدور مبادرة شملت المصادقة على دليل إجرائي لحقوق الإنسان موجه إلى قوات الأمن الداخلي، والعمل على مراجعة القوانين المنظمة لمراكز الإيقاف والاحتجاز، وتجريد وزارة الداخلية من الاختصاصات الانتخابية، وذلك في إطار تحسين الصورة العامة لمؤسسة الشرطة؛ بغرض بناء التواصل بينها وبين المواطنين التونسيين. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر السماح بتكوين النقابات الأمنية وتقنينها واحداً من أبرز المبادرات الإصلاحية في مؤسسة الأمن التونسي بعد الثورة، حيث قدمت هذه النقابات مزايا كبيرة لموظفي الأمن، فأصبحوا هم أنفسهم دعاة لإصلاح المؤسسة الأمنية في البلاد باعتبارهم أعضاء من الجمهور، وضحايا للاستبداد بحد ذاتهم. بعد أن كانت هذه المنظمات النقابية الناشئة حريصة في البداية على المطالبة بتغيير الوضع المالي والاجتماعي والمهني المتدهور لعناصر الأمن، وأصبحت فيما بعد عنصراً نشطاً ومؤثراً في النقاشات الأمنية والسياسية الجارية. وفي العلاقات مع القيادة التونسية أيضاً.
3. تقديم خطة "الكتاب الأبيض– الأمن والتنمية نحو أمن في خدمة الديمقراطية"، وهي خطة لإصلاح المؤسسة الأمنية في الدولة اعتبرت الأكثر شمولاً حتى الآن، حيث تم تضمين هذه

[1] – محفوظ، هيكل: إصلاح قطاع الأمن في تونس ثلاث سنوات بعد التحول الديمقراطي "الأمن في أوقات التحول"، مبادرة الإصلاح العربي، 2014، ص 3–6.

الخطة في تقرير حكومي، وكانت بمثابة خارطة طريق تناقش تحويل قطاع الشرطة من قطاع قمعي إلى قطاع خدماتي يخدم المواطنين، ويستجيب فوراً للتحديات الجديدة في مجال الجريمة. مع ذلك لم يتم الإعلان عن هذا الكتاب الأبيض على الإطلاق، كما يبدو بأنه لم يتم تنفيذ أي من توصياته إلى اليوم، بسبب أن حكومة النهضة المتزعمة للائتلاف الحكومي آنذاك والتي رأت بأن هذه الخطة هي نتاج للنظام السابق، وأن رموزاً محسوبة عليه داخل وزارة الداخلية قامت بإعداده، وهم ممن لا يؤيدون الإصلاح الجذري للقطاع الأمني، وإنما مجرد إصلاحات سطحية شكلية. علاوة على ذلك، يعد نموذج الشرطة المجتمعية التونسية أحدث محاولة لإصلاح قطاع الشرطة في البلاد، وهو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية، يهدف إلى تغيير واجهة قوات الأمن التي مثلت أدوات للنظام، وقد تم إطلاق المرحلة الأولى من المشروع في نهاية عام 2011، أما المرحلة الثانية، فقد بدأت في آب عام 2013، ولا تزال مستمرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويقوم هذا المشروع على أربعة أركان رئيسة، هي: الشراكات، وحل المشكلات، والاتصالات، وتقديم خدمات عالية الجودة.

4. تعين علي العريض أول وزير داخلية من ضحايا تعذيب الشرطة في الوطن العربي، وأول مدني في هذا المنصب بعد نجاح الثورة في تونس، حيث قضى العريض 16 عاماً في السجون السياسية لنظام إبن علي، وتعرض لكافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة الجسيمة، بيد أنه وفي واقع الأمر، تبدو مقاومة التغيير والإصلاح سمة لصيقة بوزارة الداخلية التونسية، سواء في ظل الحكومات الانتقالية التي لم تجعل منه أولوية، أو حتى في ضوء الحكومات الرسمية التي لم تبادر وشركاؤها لوضع رؤية بديلة للإصلاح، ويظهر ذلك جلياً في الكثير من الحالات المعاكسة، أبرزها استمرار العديد من المقربين من ابن علي وأصدقائه للآن، وفقاً لتقارير نقابات الشرطة ومنظمات حقوق الإنسان في تونس، بشغل مناصب هامة داخل وزارة الداخلية. ومن الحقائق التي تشير أيضاً إلى أن التدابير الإصلاحية المتخذة لم تكن جذرية، بعض مواد قوانين تأسيس وزارة الداخلية التي إما تم إلغاؤها أو تعديلها بموجب مرسوم رئاسي، من دون إحداث تغييرات كبيرة في الأذرع العملية للوزارة، كما أن ارتفاع معدل تغيير الوزراء،

وتغيير الحكومات التي تجاوز عددها العشر منذ الإطاحة بنظام بن علي، يعكس شلل المنصب، وهذا نتاج التنافس المستمر بين الأطياف السياسية الرئيسة في البرلمان ومجلس الوزراء، ونتاج رفض فئات داخل وزارة الداخلية قبول أي سلطة خارجية عليها وعلى الرغم من أن هناك بعض التحسينات في مجال الشفافية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن بعض القوانين القمعية للنظام السابق لا تزال سارية، بما في ذلك القانون رقم (69–4) بشأن الاجتماعات العامة (1969)، والذي يمنح السلطات صلاحيات واسعة لحظر وقمع التجمعات العامة، كما أن قواعد الاشتباك الخاصة بالشرطة لم تتغير منذ عهد ابن علي على الرغم من استمرار حالات الإستخدام المفرط للقوة وإطلاق النار، والإعتقالات بصورة غير قانونية بعد الإنتفاضة، وأخيراً، يذكر بأن لجنة الرقابة البرلمانية التي تم إنشاؤها للتحقيق في عنف الشرطة ضد المتظاهرين في نيسان 2012 قد جمد نشاطها؛ بسبب عدم تعاون وزارة الداخلية، ولم يتم بعد تنظيم أجهزة الاستخبارات بموجب قانون يحدد مسؤولياتها والتزاماتها.

بالمقابل، سيكون من المبالغة الحكم بأنه لم يتغير شيء في العلاقة بين الشرطة والمواطنين منذ الثورة: إذ من الواضح بأن الشعب التونسي قد أصبح أكثر حزماً في التعامل مع الشرطة، ولم تعد هناك نفس درجة الخوف من ضابط الشرطة الجبار، ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا الموقف الجديد تجاه الشرطة في العدد الكبير من الهجمات ضد رجال الشرطة في فترة ما بعد ابن علي، والتي كان بعضها بعواقب قاتلة.

4.4 تحديات ومتطلبات إصلاح المؤسسة الأمنية في تونس ما بعد الثورة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته تونس مقارنة بدول الحراك العربي الأخرى بعد ثوراتها الشعبية في مجال إصلاح المؤسسة الأمنية وتحسين مستوى خدمات الأمن والعدالة في مرحلة ما بعد الثورة، فإن الراصد للتجربة التونسية يلحظ بوضوح حجم التحديات وعمق المشكلات التي تواجهها منظومة الأمن التونسي اليوم، وباتت تستلزم على السلطات التونسية التحرك الفوري والتنسيق المشترك لحلها ومعالجتها، إذا رغبت في تحقيق الأهداف المسطرة للإصلاح الأمني والسياسي المطلوب في البلاد منذ اندلاع الثورة [1].

[1] – النيفر، محمد: المحكمة الدستورية في ظل دستور 2014، جامعة صفاقس– كلية الحقوق، العدد 22، 2015، ص 28.

وتواجه المؤسسة الأمنية التونسية مجموعة من التحديات والصعوبات نظراً لتعدد أسبابها وتداخلها، فمنها ما هو وظيفي، ومنها ما هو هيكلي، ويمكننا عرضها كما يلي:

1. ديناميكيات سياسية وأمنية مفوضة للإصلاح:

أثرت التحولات السياسية التي شهدتها تونس منذ بداية سنة 2011 بصورة مباشرة على المؤسسة الأمنية بصورة عامة وعلى الوضع الأمني التونسي بشكل خاص، ويمكن تحديد هذه الآثار على صعيدين اثنين وهما الأمني والسياسي [1]:

الصعيد الأمني: تردي الوضع الأمني وتأزمه

لم تكن الأوضاع الأمنية في تونس مستقرة منذ الثورة، فما سمي "بالإنفلات الأمني" أعقاب الثورة، وما أصبح يسمى اليوم بالحرب على الإرهاب، يعكس وضعاً أمنياً هشاً غلب عليه إنعدام الإستقرار وتصاعد مختلف أشكال العنف والجريمة، وبروز جماعات جهادية تلجأ للعنف ضد الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المؤسسات الأمنية في مواجهة هذه التهديدات.

فالفراغ الأمني الذي أعقب انتفاضة 2010-2011 والفوضى الناجمة عن الثورة الليبية قد أضعفا قدرة الدولة على حماية أمنها، وجعلا النسيج الحدودي التونسي رخواً وسهل الإختراق، لدرجة أن المناطق الحدودية باتت بؤرة للإرهاب والتهريب ومختلف أشكال الجريمة، بشكل تجاوز قدرة الأجهزة الأمنية الرسمية على التصدي لها ومجابهتها [2].

كما وأصبحت الجماعات المعارضة للنظام الجديد تستغل هشاشة المناطق الداخلية، مما ساهم في زيادة الأزمات السياسية بالبلاد، وذلك نتيجة عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من قابلية اختراق الحدود، فمند عام 2013 شهدت تونس تصعيداً أمنياً خطيراً على مستوى العمليات الإرهابية التي استهدفت في البداية قيادات سياسية بارزة (اغتيال المعارضين شكري بلعيد في شباط 2013، ومحمد البراهي في تموز 2013)، ثم استهداف منشآت اقتصادية وسياحية حيوية في البلاد في مرحلة

---

[1] الجويني، بشير: الانتقال الديمقراطي في تونس دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 1، 2018، ص 23-24.

[2] صايغ، مرجع سابق، ص 36.

ثانية (العمليتان الإرهابيتان في متحف باردو في عام 2015، وفي سوسة في عام 2015)، وفي مرحلة ثالثة، تم ضرب أهداف عميقة للمؤسستين الأمنية والعسكرية في الدولة، بما في ذلك العملية الإنتحارية التي استهدفت سلك الأمن الرئاسي في العاصمة تونس في تشرين الثاني 2015، والهجوم الإرهابي الذي تم على عناصر الحرس الوطني غرب البلاد قرب الحدود مع الجزائر في عام 2018 [1].

وشكل برنامج مكافحة الإرهاب اتجاهاً رجعياً داخل المؤسسة الأمنية التونسية بتهديدها الإصلاحات المتواضعة التي حققتها الحكومات الانتقالية المتتالية نتيجة البيئة المحيطة التي تتسم بضعف الرقابة المدنية.

وساهم هذا الاتجاه في ظل صعود برامج مكافحة الإرهاب رداً على خطر العنف الجهادي الداخلي والعابر للحدود الذي حل محل أي أمل أو مبادرة لإحياء برنامج إصلاح المؤسسة الأمنية، وعندما أعادت المؤسسة الأمنية التونسية تنظيم صفوفه ظهرت الحجة المشروعة القائلة بضرورة عدم تسييسه، لكي يقاوم أي محاولة من جانب الحكومة لجعله شفافاً وخاضعاً للمساءلة، فسمح ذلك لثقافة الحصانة والسعي نحو الإستقلالية، أي الإفلات من المساءلة القانونية داخل المؤسسة الأمنية بإعادة تأكيد نفسها، مما أدى الى تراجع فاعلية السياسات التونسية الجديدة [2].

واعتماداً على ما سبق يؤكد الباحث أن عجز الحكومات المتعاقبة في تونس منذ عام 2011 عن التعامل بجدية مع هذه الديناميات الأمنية وخاصة الإرهاب، وتسييس المخاطر التي تمر بها البلاد، وغياب الإجماع السياسي، قد شكلت متغيرات حاسمة تم توظيفها من قبل بعض الأطراف الى إبطاء جهود إصلاح الأجهزة الأمنية ومنع التركيز على الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الأمنية.

– الصعيد السياسي: هشاشة الوضع السياسي في خضم الإستقطاب السياسي الحاد

ويتضح بأن أكبر إخفاق للعملية الإنتقالية في تونس تمثلت في الجهود الأولية بإطلاق إصلاح المؤسسة الأمنية التي كانت مدعومة بوحدة هدف كافية، أو ببناء فعال لتحالفات سياسية أو مبادرات إصلاحية متماسكة. ففي حالة من الإستقطاب السياسي الحاد الموسوم بصراع

[1] محفوظ، مرجع سابق، ص 12.

[2] فطوم، سامية: هواجس التونسيين من الدستور وسط التجاذبات السياسية، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 1، 2018، ص 81.

العلماني/ الإسلامي، تسببت محاولات حزب حركة النهضة لاستبدال كبار المسؤولين في وزارة الداخلية أو غيرها من المؤسسات الحكومية في ظهور إتهامات، أنه يسعى إلى الاستحواذ الحزبي على قطاع الأمن، وعندما إقترح الحزب رداً على إحجام أجهزة الشرطة عن استئناف مهامها بصورة كاملة وسائل بديلة لمعالجة تزايد حالات الخروج على القانون والجريمة، أدى ذلك إلى إتهامات لا تخلو من التهويل بأنه يهدف إلى بناء هياكل أمنية موازية وشرطة آداب إسلامية. وبالمقابل، يرى العديد من المراقبين بأن ميل حزبي النهضة ونداء تونس لاسترضاء قطاع الأمن بزيادات في الرواتب، وتمييع الضوابط القانونية عليه، وتجهيزه بمعدات جديدة، قد سمح له بمقاومة الجهود الرامية لجعله شفافاً وخاضعاً للمساءلة [1].

2- غياب أجندة تشريعية مناسبة لدفع الإصلاح:

على الرغم من وجود قيادة للإصلاح من الناحية النظرية، لقد بقيت المؤسسة الأمنية في تونس تعمل فعلياً في بيئة قانونية ودستورية مرتبكة، بل ومتناقضة أحياناً؛ مما انعكس في غياب أجندة تشريعية نشطة للإصلاح. فمن منظور قانوني مؤسسي، تم تسجيل تقلص متزايد عن تحديد القواعد والمعايير التي ينبغي الالتزام بها الإصلاح قطاع الأمن، ولا تزال بعض التشريعات القمعية من عهد بن علي معمولاً بها حتى الآن، كما أن نصوص القوانين المنظمة لمؤسسة الشرطة ووزارة الداخلية التي لم يتم توفيرها للجمهور في النظام السابق، ليست منشورة علنا وبالكامل حتى يومنا هذا [2].

وتمثل البنية الدستورية والقانونية الركيزة الأساسية والمدخل الرئيسي للرقابة الديمقراطية على الأمن والدفاع، إلا أنها ليست هي الأساس الوحيد لإصلاح المؤسسة الأمنية. وتبقى حماية المؤسسة الأمنية من خلال الدستور هي المقاربة الأساسية للتغييرات الأمنية الجوهرية. وبناء على ذلك، من خلال النظر إلى نص الدستور التونسي لسنة 2014 ومجموع المبادئ والقواعد التي يضعها لتأسيس نظام أمني ديمقراطي يتعارض مع المحسوبية والقمع والممارسات السابقة، ويكون

[1] صايغ، مرجع سابق، ص 38.

[2] محفوظ، مرجع سابق، ص 13.

في خدمة المواطنين، يبقى الدستور الجديد على الرغم مما يتضمنه من مواد تشريعية حول سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساءلة والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، إلا أنه غير مؤهل فيما يتعلق بقطاع الأمن، ويبدو بأن واضعي الوثيقة الدستورية لم يستوعبوا بعد مبادئ الأمن الديمقراطي [1].

ولم يضمن الدستور على مستوى المفاهيم والرؤى حق المواطن في الأمن كحق أساسي، وبقي مرتبطا بشكل كامل وجوهري بحماية السلامة البدنية للأفراد، كما أن النهج المتبع فيما يتعلق بقطاع الأمن هو وظيفي، ولا يوفر ضمانات أساسية بأن على قوات الأمن والدفاع احترام حقوق الأفراد وحرياته، وتترسخ هذه القناعة بفحص الفصول المتعلقة بالأمن والدفاع (خاصة الفصول 17 و18 و19)، والتي تشير بوضوح إلى احتكار الدولة لتشكيل قوات الأمن والدفاع.

وتحديد مهام المؤسسة العسكرية وقوى الأمن الداخلي، ومن اللافت للانتباه أيضا ضبابية وقصور الأحكام الدستورية المتعلقة بالإشراف البرلماني على المؤسسة الأمنية، حيث اختار واضعوا الدستور آليات الرقابة البرلمانية التقليدية (كوضع القوانين، والسعي إلى المساءلة من خلال لجان التحقيق) دون تفويض سلطات الإشراف المباشر على الأجهزة الأمنية [2].

ويؤكد الباحث هنا الى إن الدستور التونسي الجديد لم يوفر إطاراً شاملاً لإصلاح المؤسسة الأمنية، فمن خلال تركيزه على الجوانب الوظيفية، فهو لا يحقق الشروط المسبقة للرقابة الديمقراطية، كونه لم ينص صراحة على أن الشفافية والمساءلة هي من ضمن المبادئ التي ينبغي أن تحكم عمل المؤسسة الأمنية.

علاوة على هذا، فإن من بين القضايا المهمة التي غفل عنها الدستور تلك المتعلقة بالضمانات الأساسية للموظفين العسكريين والأمنيين، فالملاحظ أنه لا يحمي الحقوق الأساسية لأفراد القوات المسلحة، وهو ما يخالف روح الدستور والمعايير الدولية، إذ تمثل إحدى متطلبات إعادة رسم العلاقات المدنية العسكرية ضمان حقوق وواجبات العاملين في القطاع، لضمان مشروعية مهامهم وتوفير الظروف الملائمة لممارستها.

---

[1] – لعياضي، يوسف: التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية– تونس، مذكرة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، 2015، ص 61.

[2] – فطوم، مرجع سابق، ص 83.

3- غياب الرؤية الاستراتيجية وضعف الرقابة الديمقراطية على المؤسسة الأمنية:

أشار السياق السياسي والأمني التونسي الذي أحاط بالتغييرات الحاصلة بأن مبادرات الإصلاح المطروحة لم تشكل رؤية استراتيجية شاملة لإدارة عملية إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية في البلاد، كما أن السلطة الحاكمة لا تزال قدرتها محدودة فيما يتعلق بتعيين الأولويات الأمنية وترتيبها بما يحتاجه ذلك من إرساء رقابة فاعلة تتولى تنفيذها بشكل تدريجي وفق جدولة زمنية ومالية مضبوطة، وفي غياب هذه العناصر الرئيسة، لا مجال للحديث عن سياسة أو استراتيجية لإصلاح الأمن، وإنما مجرد حلول لحظية لمشاكل عالقة لن تساهم في زيادة مستوى الإصلاح الأمني [1].

ويعود العجز في عملية الإصلاح الأمني في الحقيقة إلى أسباب عديدة، أبرزها المقاومة القوية داخل صفوف القطاع الأمني للعديد من عناصر الإصلاح ومقتضياته، لاسيما عنصر المساءلة التي شهدت معارضة واسعة من قبل الأطراف الفاعلة في المنظومة الأمنية، وبالنسبة لبعض المسؤولين في وزارة الداخلية التونسية على غرار نظرائها في أغلب الدول العربية، يعتبرون عملية الإصلاح بأنها زيادة في الإمكانات المادية لمؤسساتهم، في حين أن هذا الأمر هو جزء فقط من عملية إصلاح قطاع الأمن الذي يهدف إلى تحسين أداء هذه المؤسسات، بينما آليات الإصلاح والحوكمة الأخرى، وما تتضمنه من احترام للقانون، والإشراف المدني الفعال، والالتزام بالشفافية في العمل، والخضوع للرقابة والمساءلة القضائية تكاد تكون منعدمة، وهو ما قلص من فرص الإصلاح، بسبب تصلب المؤسسة وتقوقعها بإعادة تشكيل مراكز النفوذ فيها [2].

ويشير الباحث هنا إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في تصلب الثقافة الأمنية السائدة ومدى إمكانية تغييرها جذرياً من خلال إرساء ثقافة تغيير جديدة داخل المؤسسة الأمنية بشكل يقطع الصلة مع ممارسات الماضي، ويقضي على المحسوبية داخلها، كما يحد في الأساس من توجس المؤسسة الأمنية وريبتها من الرؤية الجديدة للإصلاح، نتيجة شعورها بأنها مستهدفة في وجودها

---

[1] عاشور، عمر: إتمام المهمة- اصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي، المهد العربي لحقوق الانسان، العدد 12، 2013، ص 24.

[2] صايغ، مرجع سابق، ص 39.

ومصالحها، وهذا لن يتحقق ما لم يتم الوصول إلى قبول جميع هياكل المنظومة الأمنية ومستوياتها بأن هذه التغييرات الجوهرية التي يتم طرحها تصب في مصلحتهم وليست موجهة ضدهم، وأنهم فاعلون في هذا التغيير، لا كأمنيين فحسب، ولكن كمواطنين أساساً [1].

4- الموارد المحدودة والكلفة الاقتصادية المرتفعة لإصلاح المؤسسة الأمنية:

تعتبر محدودية الموارد المتاحة للإصلاح من أكبر المشكلات المفوضة لعملية الإصلاح الأمني الشامل في تونس، خصوصاً وأن الحكومات المتعاقبة قد ورثت منذ سنة 2011 تحديات اقتصادية خطيرة ومتزايدة، فوفقاً لبيانات وزارة المالية التونسية، لقد تخطى الدين العام في تونس أرقاماً قياسية غير مسبوقة بعد أن بلغ منتصف العام 2019 نحو 76.165 مليار دينار تونسي، تمثل 71.4% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 22.325 مليار ديون داخلية، ومبلغ 53.840 مليار ديون خارجية بنسبة 70.7% من إجمالي الديون، مع توقعات واسعة بارتفاعه أكثر في الفترات القليلة المقبلة [2].

من ناحية أخرى، تظهر الإحصائيات الرسمية الأخيرة أرقاماً مخيفة تتعلق بتفشي ظاهرتي الفساد والرشوة في أغلب القطاعات، والمخيف أكثر أن المؤسسة الأمنية تحتل المرتبة الأولى في سلم ترتيب الرشوة والفساد لدى المواطنين بنسبة 68%، وهذه الأرقام في حد ذاتها تشير إلى أكبر التحديات التي تواجه برامج إصلاح وتطوير المنظومة الأمنية، باعتبار أن الرغبة في التغيير سيواجهها في المقابل رفض العناصر التي تقترن مصالحها بالممارسات والمعاملات المشبوهة لكل محاولات الإصلاح، بل وحفاظاً على مصالحها ستسعى الأطراف المناهضة إلى تعميق الفساد وانعدام الشفافية والتمسك بثقافة الإفلات من العقاب في صلب المؤسسة الأمنية، هذا بالإضافة إلى الضغط الكبير على ميزانية الدولة الناتج عن التكلفة العالية للحرب على الإرهاب في البلاد [3].

---

[1] لعياضي، مرجع سابق، ص 63.

[2] العقابي، علي: الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية- دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات، جامعة المستنصرية، مصر، 2019، ص 23.

[3] باري، مرجع سابق، ص 71.

كما أن الكلفة الحقيقية الباهظة لتعطيل إصلاح المنظومة الأمنية ليست بمباشرة فحسب (ارتفاع النفقات المادية والموارد البشرية للإصلاح)، بقدر ما هي غير مباشرة، وتتعلق بغياب متغيري الأمن والتنمية، فالوضع الأمني غير المستقر على مدى السنوات الماضية أصبح يشكل عقبة حقيقية أمام الاستثمار في تونس[1].

من خلال ما تم بحثه حول تحديات إصلاح المؤسسة الأمنية في تونس في الفترة الانتقالية ما بعد الثورة، يتضح لنا بأن أكبر تحدي تواجهه عملية الإصلاح الأمني والتحول السياسي في تونس هو التفاف الجهات المسؤولة عن الإصلاح منذ بدء المسار الانتقالي عام 2011 حول إجراء بعض الإصلاحات الوظيفية المتواضعة للغاية، كالتطهير والترقيات وزيادة الأجور وما إلى ذلك من الإصلاحات الشكلية الفوقية، بدلاً من الإصلاحات الهيكلية العميقة المرتكزة على مسائل دمقرطة المنظومة الأمنية وحوكمتها.

فبينما شكلت بعض مؤسسات الأمن القمعية ركيزه أساسية لنظام بن علي الأوتوقراطي، وغيرها من الأنظمة العربية المستبدة الأخرى التي طالتها الموجة الثورية، وبينما تهدف الأنشطة المتعلقة بإصلاح المؤسسة الأمنية إلى تعزيز الأمن بشكل فعال وشرعي في البلدان الخارجة من الصراع، أو تلك التي تمر بعمليات الانتقال السياسي، ينبغي التأكيد في هذا السياق على أن أي تحول نحو حكم أكثر ديمقراطية وانفتاحاً في تونس سيتعين عليه أن يشمل بالضرورة الإصلاح الشامل للقطاع الأمني، ومن دون وضع قوات الأمن تحت رقابة مدنية وإشراف ديمقراطي، وإخضاعها للمساءلة وفقاً لمبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، سيكون أي تحسين على أداء المؤسسة الأمنية وتطويره ناقصاً وغير مستدام، كما سيكون أي تقدم نحو إرساء الديمقراطية غير مكتمل.

ويشير الباحث أيضاً إلى أن التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي قد أصبحت تمثل قصة نجاح يشاد بها دولياً، مقارنة بنظيراتها من البلدان العربية المنتفضة عام 2011، وذلك بالنظر إلى المسارات العديدة والمراحل الكبيرة التي قطعتها تونس في التحول من دولة بوليسية ذات حكم مغلق إلى دولة مدنية تتولاها سلطات شرعية منتخبة ديمقراطياً.

---

[1] العقابي، مرجع سابق، ص 23.

إلا أن حجم الإنجازات المحققة في مجال إصلاح المؤسسة الأمنية لا يعكس حجم هذه المكاسب السياسية وأهميتها. فالتقدم المحرز في هذا المجال يبقى إلى الآن هزيلاً، وأقل بكثير من المتوقع، والبرامج الإصلاحية المطروحة تطغى عليها الظرفية، وتحكمها ديناميات سياسية وأمنية مفوضة لأهداف الإصلاح، كما ينقصها البعد الاستراتيجي المنظم في ظل غياب أساس دستوري تشريعي، وإرادة سياسية قوية تعكس رؤية شاملة لإعادة هيكلة المؤسسة الأمنية والارتقاء بها إلى مستوى قادر على دمقرطة المؤسسة الأمنية ضمن هرمية تراتبية تضع أمن المواطن التونسي واحتياجاته جنباً إلى جنب مع أمن الدولة كأولوية أولى وأساسية ضمن أجنداته العملية.

كما ويؤكد الباحث على أن الرهان الأساسي لإصلاح قطاع الأمن في تونس يتمثل في تأسيس إشراف مدني حقيقي على وزارة الداخلية ومؤسسة القضاء، إذ تشير دراسة الحالة التونسية إلى أن إحدى المعضلات الكبرى التي تعترض عملية الإصلاح الأمني منذ الإطاحة بنظام بن علي هي استعصاء نظامي الأمن الداخلي والقضائي على الإصلاح.

وعلى العكس من غالبية الدول العربية الأخرى، تبدو الحاجة إلى إجراء إصلاحات عسكرية في تونس محدودة. كما أن هذا المشكل سيبقى عسيراً على الحل في ظل ثبات الثقافة الأمنية السائدة، وهو ما يفسر المقاومة والممانعة الواسعة للإصلاح عامة والمساءلة تحديداً، وبالتالي، تفاقم الأزمة نتيجة عمق الفجوة بين غياب التوافق السياسي حول مبادرات الإصلاح ومقتضياته القانونية والمؤسسية من جهة، وبين انعدام التوازن بين كلفة الإصلاح المرتفعة والقدرات الفنية الضعيفة لتحقيق التغييرات المرجوة من جهة أخرى.

لهذا فالمطلوب في هذا الإطار هو العمل على إرساء ثقافة تغيير جديدة تؤسس لنسق أمني جديد تحكمه رؤى أمنية جديدة تكفل معايير الجودة والشفافية والكفاءة في خدمات الأمن المقدمة، وتؤكد بشكل صريح على مبادئ الحياد والمساءلة كأسس ضرورية وثابتة تتوخى القضاء على إرث التسييس وعدم الثقة بين السلطة والمواطن من جهة أولى، وبين الفواعل السياسية والأمنية من جهة ثانية؛ مما يرسخ للفكر التشاركي والأسلوب الحواري البناء بين أصحاب المصلحة المعنيين، ويسمح لهم بالوصول إلى فهم حقيقي مفاده أن إصلاح المؤسسة الأمنية ينبغي أن يتم من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى على حد سواء، فكما تقع مسؤولية الإصلاح على عاتق الحكومة والمؤسسة

الأمنية بشكل رئيسي، فإن دور الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات المجتمعية الفاعلة، حاسم ولا غنى عنه لضمان الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن وامتثاله الفعلي إلى الرقابة المدنية والحوكمة الأمنية الرشيدة.

5.4 دور السلطة الحاكمة في إصلاح المؤسسة الأمنية التونسية دستوريا:

إنّ إصلاح المؤسسة الأمنية هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح الدستوري والسياسي للبلد، وعليه يصبح الأمن جزءا من المعادلة الديمقراطية، فعملية إصلاح المنظومة الأمنية تحتاج لإرادة سياسية واضحة وقدرة على قيادة عملية الإصلاح غير أنه يبدو من السياق السياسي والأمني الذي أحاط بالتغييرات الحاصلة بتونس منذ 2011 وحتى بعد انتخابات تشرين الأول 2014 أن قدرة الحكومة ما زالت محدودة في معالجة الملف الأمني بمختلف مكوناته السياسية والقانونية والعملياتية والإجتماعية والإقتصادية. ويعزى هذا القصور إلى أسباب عدة من أهمها[1]:

1. عدم وضع إطار سياسي وقانوني وإجرائي واضح وعملي على مستوى الحكومة وكذلك على مستوى السلطة التشريعية بشكل يضمن الإلتزام بإصلاح المؤسسة الأمنية وقيادتها من جهة، والسهر على ديمومة مسار الإصلاح، وكذلك تقييمه ومراجعته كلما اقتضت الضرورة ذلك من جهة أخرى.
2. عدم تحقيق الدعم السياسي لعملية الإصلاح من خلال إشراك واسع لكل الأطراف الفاعلة (حكومة – برلمان – مؤسسة أمنية – أحزاب – نقابات أمنية – مجتمع مدني – إعلام) بما يضمن مشروعية عملية الإصلاح وتبنيها من قبل كل الأطراف ويحول دون التصدي لها.
3. غياب إستراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة وكذلك النخبة السياسية، وعدم صياغة خطة عمل وتنفيذ لهذا الغرض. ويعزى هذا بالأساس إلى عدم استخلاص كل الدروس من الأزمات الأمنية التي مرت بها البلاد وإلى التعامل مع مسألة الإصلاح بشكل تنقصه الكفاءة والخبرة والمنهجية.

---

[1] بن محفوظ، هيكل، واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي، المركز المغاربي للدراسات والتحليل، 2016، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/15:

https://bit.ly/3omB9qt

4. عدم تحديد أولويات الإصلاح ومجالاته والأهداف الإستراتيجية من ذلك، والتأخر في إرساء ثقافة تغيير جديدة داخل المؤسسة الأمنية بما يقطع مع ممارسات الماضي ويقضي على المحسوبية داخل المؤسسة.
5. الإقتصار على إجراءات عاجلة لصالح أعوان الأمن أو الجيش، وتحت الضغط وخارج سياق الإصلاحات الضرورية وعدم الشروع في الإصلاحات الهيكلية كمراجعة المهام أو إعادة هيكلة بعض الوزارات وعلى رأسها وزارة الداخلية.
6. التأخر في إدخال التعديلات الضرورية على القوانين الناظمة لقطاع الأمن بما يضمن جودة الخدمة الأمنية والتزامها بمقتضيات الشفافية والمسؤولية واحترام حقوق الإنسان والتقييد بالقانون.
7. التركيز على الجوانب الفنية في إطار إصلاح المؤسسة الأمنية (تعزيز الإمكانيات والقدرات) لغاية إضفاء النجاعة خاصة فيما يتعلق بمقاومة الإرهاب وحماية الحدود؛ وفي المقابل غياب آليات الرقابة واحترام حقوق الإنسان وهو ما يضعف دعم المجتمع للإجراءات الفنية لغياب الشفافية.
8. غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال الإصلاح (وزارة داخلية وزارة عدل وزارة دفاع قوات أمن وجيش نقابات أمنية مجتمع مدني) وكذلك بين برامج الإصلاح التي هي بصدد الوضع أو التنفيذ. ويعد هذا العنصر (غياب التنسيق) من أبرز المعوقات التي تحول دون إمكانية إرساء مسار واضح وشامل لإصلاح قطاع الأمن في تونس، والإقتصار على بعض التعديلات الجزئية على مستوى بعض الأجهزة أو قياداتها.

وقدمت بعض مؤسسات المجتمع المدني في تونس مقترحات لإصلاح المؤسسة الامنية عبر النقاط التالية[1].:

- إلغاء القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي للقطع التام مع الماضي.
- ضرورة الإصلاح الهيكلي والوظيفي في المؤسسة الأمنية من خلل تطوير طرق العمل والعناية أكثر بجانب المعدات والوسائل، وإحداث هياكل أمنية جديدة.

[1] المقراني، وجدان، دور النقابات في إصلاح المنظومة الأمنية في تونس، مبادرة الاصلاح العربي، 2016، 95

- الفصل بين الضابطة الإدارية والعدلية داخل المقرات الأمنية، والتأكيد على حسن الاستقبال بالمقرات وتقديم الخدمات لكل الموطنين دون تأخير، والقطع النهائي مع العنف اللفظي والمادي الصادر عن رجال الأمن.
- الشفافية في العمل الأمني من خلل التصريح بمهام وهيكلة وزارة الداخلية و مؤسساتها بما يضمن تخلصها من إرث الماضي، وفتح الملفات في ما يتعلق بأحداث الثورة للوصول إلى هوية المجرمين وكشف الحقيقة وربط قناة اتصال مع مختلف مكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
- تقديم دراسة عن طريق مختصين وممثلين عن المجتمع المدني تشمل نقاط الضعف في صلب المؤسسة، وتشخيص السلبيات لإحداث إصلاح شامل و ناجع.
- ترسيخ مقاربات جديدة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية، على أن لا يبقى دور تفقديات الأمن زجريا فقط وإنما توعويا مع حسن التصرف في الموارد البشرية وتأهيلها.
- التفكير في بعث مركز دراسات تقنية وثقافية في صلب هيكل النقابة، والمراهنة عليها كشريك متقدم في عملية إصلاح المؤسسة الأمنية.
- تحسين الأوضاع المهنية والإجتماعية لمنتسبي قوات الأمن الداخلي.
- ضرورة صياغة ثقافة أمنية جديدة ترتكز على قيم مثلى وإعادة النظر في النظام المعتمد في نشر مبادئ حقوق الإنسان بين أفراد المؤسسة الأمنية، مع تطوير التكوين الأساسي و المستمر ومراجعة دور رجل الأمن.

إن بناء مقاربة إصلاح المنظومة الأمنية بقدر كبير من الموضوعية يتطلّب تدخل متعدد الاختصاصات والأبعاد، ومشاركة مختلف المتدخلين من خبراء أمنيين و غير أمنيين "مجتمع مدني، جامعيين،...إلخ"، وعليه يعد إصلاح المنظومة الأمنية برنامجا طموحا وصيرورة سياسية ليس بالنسبة للبلدان التي تعيش في ظل المرحلة الإنتقالية فحسب، بل وأيضا بالنسبة للديمقراطيات القديمة.

كما أن البحث عن التوازن بين الحرية والأمن يمثّل تحديا مستمرا وضروريا ليس بالنسبة لأمن المواطن فحسب، بل أيضا من أجل توفير الضمانات لصالح رجال الأمن أنفسهم وتأسيس عملهم في إطار قانوني سليم، ويبقى الإشكال ليس في رفع شعار " الإصلاح الأمني" إنّما في مضامينه و مناهجه وتطبيقاته العملية؛ فالإصلاح الأمني يرتكز إنطلقا من درجات تغيير سلوك الأمنيين وتعاملهم مع المواطنين، في حين يلحّ السياسيين على مسألة أداء الأجهزة الأمنية في مجال حماية الاستقرار ومدى ابتعادها عن الأحزاب الحاكمة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

2.5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بعدة نتائج مهمة أبرزها:

1. أثناء المرحلة الانتقالية، واجهت تونس تحديات أمنية كبيرة، ولعل أهمها توتر العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطنين، وتفاقمت هذه الأزمة بظهور الخلايا الإرهابية وأصبح الوضع الأمني من أكثر الأوضاع التي استوجب الاهتمام بها ودراستها، لما أنتجته هذه المرحلة وهذا الوضع، حيث أصبح المواطن التونسي لا يشعر بالأمن والطمأنينة وعدم الإحساس بالأمن الكافي مما دفع المؤسسة الأمنية أن تتعامل مع هذه المستجدات دون المساس بإرادة الشعب التونسي المتجه نحو التغيير.
2. تبقى مسألة إصلاح القطاع الأمني من أكثر القضايا تعقيدا وعرقلة لمسار البناء الديمقراطي في تونس. ففي ظل وضع أمني ومشهد سياسي يتسمان بدرجة عالية من الإضطراب وعدم الإستقرار، وبالنظر إلى كون إصلاح قطاع الأمن بإخضاعه لرقابة مدنية رشيدة ، فإن ذلك يمثل جزءا أساسيا من عملية الانتقال الناجحة والمكتملة، وهذا ما طرح في تونس تساؤلات جادة حول مدى إمكانية وجدوى إعادة هيكلة القطاع الأمني وتحسين أدائه.
3. على الرغم من الأدوار المختلفة للأجهزة المكونة للمؤسسة الأمنية، إلا أن الدور العام الذي لعبته المؤسسة الأمنية التونسية خلال المرحلة الانتقالية جاء على نحو مختلف عن دور المؤسسات الأمنية العربية الأخرى في دول الحراك العربي، فقد لعبت المؤسسة الأمنية في تونس دورا ايجابيا في إنجاح مسار المرحلة الإنتقالية.
4. لعبت الإصلاحات الدستورية التي تمت خلال المرحلة الإنتقالية دورا إيجابيا في بناء أجهزة المؤسسة الأمنية وتحسين قدراتها، لتصبح مؤهلة وقادرة على العمل وفق متطلبات المرحلة الإنتقالية نحو بناء مجتمع ديمقراطي.

5. شـهدت المؤسسـة العسـكرية التونسـية بعـد سـنة 2011 جملـة مـن التغييـرات والإجـراءات الإصلاحية التـي أحدثت ثورة حقيقية داخل بنـي وهياكل المؤسسة،، وكان الإصـلاح العسكري الأكثر أهميـة وتـأثيراً فـي هذا المجـال هـو تحويـل إدارة الجـيش مـن حكـم شخصـي إلـى حكـم مؤسسي.
6. تواجـه المؤسسـة الأمنيـة التونسـية مجموعـة مـن التحـديات والصـعوبات نظـراً لتعـدد أسـبابها وتداخلها، فمنها ما هو وظيفي، ومن أبرز تلك التحديات ديناميكيات سياسية وأمنية مفوضة للإصـلاح، وتردي الوضـع الأمنـي وتأزمـه، وهشاشـة الوضـع السياسـي فـي خضـم الإستقطاب السياسـي الحـاد، وغيـاب أجنـدة تشـريعية مناسـبة لـدفع الإصـلاح، وغيـاب الرؤيـة الاسـتراتيجية وضـعف الرقابـة الديمقراطيـة علـى المؤسسـة الأمنيـة، والمـوارد المحـدودة والكلفـة الإقتصـادية المرتفعة لإصلاح المؤسسة الأمنية.
7. واجه القطاع الأمني في تونس بعد الثورة تحديات جمة من أبرزها إهتزاز شرعية المؤسسة الأمنية في الدولة وانعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف والمؤسسات الرئيسية في الدولة.
8. تبين من خلال الدراسة محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الأمني في جميع مكوناته، إذ يشكل الإنفلات الأمني وما يتبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن ورجل الأمن خطرا على تثبيت المسار الديمقراطي في تونس، فضلاً عن انعكاساته السلبية على النمو الاقتصادي والاجتماعي.
9. يتطلب قيام المؤسسة الأمنية بدورها على أكمل وجه وجود إصلاح جاد لقطاع الأمن وذلك من خلال إعادة بناء المؤسسة الأمنية وتأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضارية من ناحية، وإعادة بناء الذهنية المواطنية الجماعية من ناحية أخرى للتعامل مع رجل الأمن بوصفه فاعلا مدنيا يضطلع بدور خدماتي ويسهر على ضمان الإستقرار الأمني.
10. إن إعادة النظر في السياسة الأمنية السابقة التي كانت تقوم على تحقيق إستقرار وأمن الدولة والنظام فقط ومراجعتها على أساس الإعتراف بالإرتباط الوثيق بين التنمية والأمن بشكل تصبح فيه المؤسسة الأمنية شريكا في إرساء مناخ إجتماعي واقتصادي وسياسي

مناسب للتنمية وتسهر على استقراره من أهم الركائز لقيام المؤسسة الأمنية بدورها على أكمل.

11. من العوائق التي حالت دون الإنطلاق الفعلي في إصلاح المؤسسة الأمنية، يتحمل بعضها السلطة السياسية وذلك في غياب القرار السياسي لإصلاح المنظومة الأمنية هو الذي يعيق عملية الإنطلاق في الإصلاح، فلو وُجد القرار السياسي لإصلاح المنظومة الأمنية لأُصلحت، لاسيّما بعد مرور عشر سنوات على قيام الثورة، فهذا التأخير مردّه هو رغبة السلطة الحاكمة سواء الحالية أو التي سبقتها في مواصلة إستغلال هذا الجهاز والعمل على تطويعه خدمة لسياستها الداخلي.

12. التحديات التي تعترض عملية إصلاح قطاع الأمن متنوعة من حيث الأبعاد التقنية والتنظيمية والإدارية الخاصة بالعملية، بالإضافة إلى ذلك يعتبر إصلاح قطاع الأمن عملية سياسية بامتياز تضم الفصائل القوية المناهضة للإصلاح ضمن البيروقراطيات المعنية في الواقع، ويمكن لهذا البعد السياسي أن يحدّد اتجاه المشروع بأكمله و نجاحه.

13. أبرز التحديات التي تواجه إصلاح المؤسسة الأمنية التونسية دستوريا عدم وضع إطار سياسي وقانوني وإجرائي واضح وعملي على مستوى الحكومة وكذلك على مستوى السلطة التشريعية بشكل يضمن الالتزام بإصلاح المؤسسة الأمنية وقيادتها من جهة، والسهر على ديمومة مسار الإصلاح، وكذلك تقييمه ومراجعته كلما اقتضت الضرورة ذلك من جهة أخرى.

14. من أبرز تحديات إصلاح المؤسسة الأمنية من خلال الدستور غياب إستراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة وكذلك النخبة السياسية، وعدم صياغة خطة عمل وتنفيذ لهذا الغرض. ويعزى هذا بالأساس إلى عدم استخلاص كل الدروس من الأزمات الأمنية التي مرت بها البلاد وإلى التعامل مع مسألة الإصلاح بشكل تنقصه الكفاءة والخبرة والمنهجية.

2.5 التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة ابتعاد المؤسسة الأمنية في البلدان العربية عن الصراع والتجاذبات السياسية الداخلية، وبقاء مهمتها فقط في حفظ الأمن الداخلي والخارجي.
2. أي إصلاحات تطال المؤسسة الأمنية يجب أن تكون عميقة ومرتكزة على مسائل دمقرطة المنظومة الأمنية وحوكمتها.
3. أي تحول نحو حكم أكثر ديمقراطية وانفتاحا سيتعين عليه أن يشمل بالضرورة الإصلاح الشامل للقطاع الأمني.
4. ضرورة إخضاع المؤسسة الأمنية تحت رقابة مدنية وإشراف ديمقراطي وإخضاعها للمساءلة وفقا لمبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر:

ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، بيروت، 1988.

ثانيا: الكتب:

- الأبيض، سالم، **الأزمات الاجتماعية والسياسية في تونس**، شبكة الحوارات الاعلانية، 2011.
- الأجهوري، محمد رضا: **مستقبل الحالة التونسية فيما بعد المرحلة الانتقالية، مستقبل التغيير في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، 2017
- بدوي، زكي، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
- برهومي، منعم، **المؤسسات السياسية الانتقالية التونسية**، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.
- بشارة، عزمي: **الثورة التونسية المجيدة- بنية الثورة وصيروراتها خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسيات، ط 1، الدوحة، 2012.
- بشارة، عزمي، **الثورة التونسية المجيدة-بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**،ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.
- بشارة، عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.
- بقيق، محمد، **مدخل عام لدراسة القانون**، مركز النشر الجامعي تونس 2002.
- بن عاشور، رافع، **المؤسسات و النظام السياسي التونسي.تونس**: مركز النشر الجامعي، ط2، 2009.
- بوتر، ديفيد، وأخرون، **الدمقرطة"التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم"**، ترجمة: مالك أبو شهوة ومحمود خلف، ليبيا، المؤسسة العامة للثقافة،2011.
- جرار، أماني ، **التربية السياسية: السلام، الديمقراطية**، حقوق الإنسان، عمان، دار وائل للنشر، 2008.

- الجمعاوي، أنور: **المشهد السياسي في تونس- الدرب الطويل نحو التوافق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014
- الحراثي، ميلاد وأخرون، **ثورات البريع العربي وتأثيرها على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،2016.
- حمة، الهمامي، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط 1، تونس: صامد للنشر والتوزيع ، 1989.
- الحمد، جواد، **إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية**، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.
- الخضرا، بشير محمد، **النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية و الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- الذوادي، زهير، **الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي والاجتماعي**. تونس: الأطلسية للنشر، ط 1، 2010.
- رشوان، حسين، **ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- شرابي، هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- طارق، حسن: **دستورانية ما بعد انفجارات 2011، قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2016
- عاصي، جوني، **نظريات الإنتقال الى الديمقراطية-إعادة نظر في براديغم التحول**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات، 2006.
- العوفي، نور الدي: **مؤشرات الحكامة والية الانتقال الديمقراطي حالة المغرب**، بيروت، 2004.
- غنيم، احمد، المفهوم المكون للثورات العربية، القدس، 2011.
- فالاسيك، كريستي، **إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، دليل النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن**، جنيف: مركز جنيف للرقابة على قوات الأمن، 2008.

- كرعود، أحمد: **تونس ثورة الحرية والكرامة، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد– دراسة حالات**، شرق للكتاب، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.
- الكواري، علي وآخرون، **مداخل الإنتقال الى الديمقراطية في البلدان العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005.
- ماضي، عبد الفتاح، **مداخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
- مالكي، محمد: **الأسس الدستورية للجمهورية التونسية، امركز دراسات الوحدة العربية**، تونس، 2012
- مالكي، محمد: **قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي، التقرير العربي السابع للتنمية– العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير**، لبنان، مؤسسة الفكر العربي، 2016.
- المديني، توفيق، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي**. منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997 .
- مرابط، فدوى، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة، بيروت**: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010.
- مزالي، محمد، **وجهات نظر**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1984.
- ملكاوي، فتحي، **الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وقضايا الإصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر**، المعهد العالمي، للفكر الإسلامي، ط2، 2011.
- الهرماسي، عبد اللطيف، **المجتمع والإسلام والنخب الإصلاحية في تونس والجزائر**: دراسة مقارنة من منظور علم الاجتماع التاريخي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018
- هنتجتون، صموئيل، **الموجة الثالثة للتحرر الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب العلوي، القاهرة: دار الصباح،1993.

ثالثا: اطروحات الدكتوراة:

- بلعور، مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية- **دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

رابعا: رسائل الماجستير:

- إمام، عاطف، **التجربة الديمقراطية في البحرين، دراسات في عقبات التحول الديمقراطي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
- الزهرة، حامد، **فلسفة الثورة عند كارل ماركس**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015-2016.
- سلامة، عبد الرحمن، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/2010**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الإقتصاد، قسم التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، 2016.
- شوبكي، محمود، **سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.
- عبد الله، مبارك، **التغيير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات**، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.
- قسطالي، أسماء، **النضال السياسي والنقابي في تونس (1946-1956)**، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، تونس، 2017 .
- لعياضي، يوسف: **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية- تونس**، مذكرة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، 2015.
- نفيسة، زريق، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي والمشكلات والافاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2008.

خامسا: الأبحاث والمجلات العلمية:

- أحمد، إكرام، **تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير**، ***مجلة دراسات اقليمية***، جامعة الموصل، مجلد4، عدد14، 2009.
- باري، عبد اللطيف: **التجربة البرلمانية التونسية واقع وآفاق**، ***مجلة الناقد للدراسات السياسية***، العدد 2، 2018.
- بريدين، علان: **حوكمة وإصلاح قطاع الأمن في إفريقيا، ورقة علمية تم تطويرها لمختبر التعلم حول حوكمة وإصلاح قطاع الأمن في إفريقيا**، السنغال، 2016.
- بن قدورة، إيمان، **الوجه الأخر للعولمة"الربيع العربي نموذجا"**، بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد ومنشور على الإنترنت.
- التليلي، وليد: **تونس المجلس الأعلى للقضاء أزمة دستورية تعكس خلافات سياسية**، لجنة الحقيقة والكرامة، 2017.
- تونس: **إصلاح القوانين والممارسات القمعية يواجه التعثر. مذكرة مقدمة من منظمة العفو الدولية إلى "الإستعراض الدوري الشامل"**، الدورة السابعة والعشرين، مايو/ 2017
- الجمعاوي، انور، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، العدد 6 ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.
- جندلي، مسعود: **قراءة في ثنائية السلطة التنفيذية في تونس من خلال دستور عام 2014**، ***المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية***، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016.
- الجويني، بشير: **الانتقال الديمقراطي في تونس دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة**، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 1، 2018.
- خلف، عبد الرحمن محم: نحو استراتيجية جديدة للعمل الشرطي "الشرطة المجتمعية"، مجلة كلية الدراسات العليا، العدد 6، تونس، 2012.
- خليفة، عبد الرزاق، **إصلاح المنظومة الأمنية خلال المرحلة الانتقالية بتونس بعد ثورة 14 يناير 2011**، ***مجلة الدراسات العربية***، العدد 381.

- رضوي، عمار، **الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام،** مصر، مجلد12، عدد45 ،2012.
- الرغدوي، ايمن: **حرية التعبير في دستور 27 جانفي 2014، *المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية*** – كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016.
- زروال، سهام: **الإصلاح الدستوري في تونس بعد 2011– السياقات والرهانات الجديدة،** جامعة محمد خيضر بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14، 2017.
- السخيري، جواهر: **الترشح للانتخابات لرئيسية في تونس، *المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية***، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، العدد 4، 2016.
- السعدي، رنا عاشور: **التجربة الديمقراطية في تونس– هاجس متأصل ومسار متعثر، *مجلة المستقبل العربي***، العدد 434، 2015.
- الشبيب، بدر، **المحرك الرئيس لثورات الربيع العربي**، شبكة راصد الإخبارية،2012.
- صايغ، يزيد: **الأمن التونسي وعملية الانتقال الديمقراطي**، مركز الدراسات للشرق الأوسط، العدد 13، 2016.
- صحراوي، فايزة: **ما بعد الانتقال تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس، *مجلة العلوم القانونية والسياسية***، المجلد 10، العدد 2، 2019.
- طرشونة، لطفي، **منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 جانفي 2011،** القانون والسياسة – ***المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية***، عدد1.
- عاشور، عمر: **إتمام المهمة– إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي، *المهد العربي لحقوق الانسان***، العدد 12، 2013.
- عاشور، عمر: **إصلاح القطاع الأمني في تونس، موجز السياسة، الدوحة**، مركز بروكنجر، 2017.
- عاشور، عمير: **إصلاح القطاع الأمني والربيع العربي، مجلة منظور سيتا**، العدد 16، 2014.

- عامر صالح، **الربيع العربي وخيار الديمقراطي**، الأسباب، المخاطر، الافاق، ***مجلة الحوار المتمدن العرقية***، 2011.
- العباسي، علي: **المؤسسة الأمنية وحقوق الانسان في تونس واقعها وسبل إصلاحها**، ندوة الأولويات المطروحة في تونس في مرحلة ما بعد الثورة– أوراق سياسات، المعهد العربي لحقوق الانسان، 2013.
- العربي، وليد، **طبيعة النظام السياسي في ظل التنظيم السياسية المؤقت للسلطة العمومية، *مجلة الأخبار القانونية***، عدد 114–115 جوان 2011 .
- العقابي، علي: **الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية– دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات**، جامعة المستنصرية، مصر، 2019.
- عيسى، حسام: **الإصلاح الدستوري– حل وهمي لأزمة حقيقية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، العدد 211، 2012.
- غريوال، شاران، **ثورة هادئة الجيش التونسي بعد بن علي، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، 2016.
- فطوم، سامية: **هواجس التونسيين من الدستور وسط التجاذبات السياسية، *مجلة رؤية تركية***، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 1، 2018.
- لينين، فلاديمير، **الدولة والثورة**، ترجمة: فهمي خشيم، دار التقدم، موسكو، اغسطس 1917.
- محفوظ، هيكل: **إصلاح قطاع الأمن في تونس ثلاث سنوات بعد التحول الديمقراطي "الأمن في أوقات التحول"**، مبادرة الإصلاح العربي، 2014.
- محفوظ، هيكل: **دراسة أمنية: واقع القطاع الأمني التونسي**، جريدة الصباح، 2019.
- مزاحم، هيثم، **في معنى الثورة، *مجلة السياسة الدولية***، العدد(186)، إبريل 2012.
- مهني، مراد: **الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861– 2011)**، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، 2015.
- النويصي، عبد العزيز: **الإصلاح الدستوري والسياسي في المغرب الكبير– قراءة في تجربة مجهضة**، كنعان، النشرة الالكترونية، السنة الخامسة، العدد 705، 2015.

- النيفر، محمد: **المحكمة الدستورية في ظل دستور** 2014، جامعة صفاقس- كلية الحقوق، العدد 22، 2015.
- وحيون، كمال: **تموجات مسار العدالة الانتقالية في تونس**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 33، 2019

سادسا: المواقع الالكترونية:

- بن محفوظ، هيكل، **تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة** 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/12:

https://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_1.pdf

- الجمعاوي، انور، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد6، 2014، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/11:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_BCCB1E8D.pdf

- بن سلطانة، نصر، **لا وجود لإرادة سياسية لإصلاح المنظومة الأمنية**، 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/20:

https://www.turess.com/assabah/88166

- عاشور، عمر، إتمام المهمة: **إصلاح قطاع الأمن بعد الربيع العربي**، معهد بروكنجز للسياسات العامة، 2013، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/22:

https://brook.gs/34r9e0M

- الحامي، نائلة، **المؤسسة الأمنية في تونس عصيّة على الإصلاح**، العربي الجديد، 2015، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/22:

https://bit.ly/31FCrDa

- صايغ، يزيد، الفرصة الضائعة : **السياسة و إصلاح الشرطة في مصر و تونس**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2015، تاريخ الدخول للموقع 2020/10/23:

https://carnegie-mec.org/2015/03/16/ar-pub-59375

- **الثورة التونسية.... باكورة الربيع العربي**، الجزيرة، 2017/1/15، منشور على الرابط التالي:

http://cutt.us/G1smo

- كيلة، سلامة، **الثورة في الماركسية، تحرير من أجل فلسطين نريد إسقاط النظام، 2015**، الموقع الالكتروني:

https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=5191

- بشارة، عزمي: **الثورة ومراحل التحول الديمقراطي**، قناة الجزيرة، برنامج حديث في العمق، 2013. الموقع الالكتروني:

https://bit.ly/3idIjJU

- الشيوخ، محمد، **أسباب إندلاع ثورات الربيع العربي**، ميدل إيست، 3-1-2013، على الرابط:

http://middle-east-online.com/?id=146507

الموقع الرسمي لوزارة الداخلية التونسية:

http://www.interieur.gov.tn/

- بن محفوظ، هيكل، **واقع القطاع الأمني في تونس 5 سنوات من الانتقال الديمقراطي**، المغاربي للدراسات والتحليل، 2016، منشور على الرابط: http://tinyurl.com/yxct2hpg

An- Najah National University

Faculty Of Graduate Studies

The Role Of The Security Establishment in the Democratic Transition Process Throughout The Transitional Period of the Tunisian Revolution (2010-2019)

By

Kamal Ibraheem Saleh

Supervised By

Dr. Ibraheem Abu Jaber

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2020

The Role Of The Security Establishment in the Democratic Transition Process Throughout The Transitional Period of the Tunisian Revolution (2010-2019)

By
Kamal Ibraheem Saleh
Supervised By
Dr. Ibraheem Abu Jaber

Abstract

The purpose of the study was to identify The Role Of The Security Establishment in the Democratic Transition Throughout The Transitional Period of the Tunisian revolution.

By answering the study's questions on the subject, the problem of the study was the main question: The Role Of The Security Establishment in the Democratic Transition Throughout The Transitional Period of the Tunisian revolution?.

The researcher came out several major results, perhaps the most prominent that the constitutional reforms that were made during the transition played a positive role in building the security institutions and improving its capabilities, to become qualified and able to work in accordance with the requirements of the transition towards building a democratic society, where this role came different from the role of other Arab security institutions in the Arab Spring countries, the Security Institution in Tunisia played a positive role in the success of the transition process, and the Tunisian security institution faces a range of challenges and difficulties due to the multiplicity of reasons and overlap, The most prominent of these challenges are the political and security dynamics

mandated for reform, the deterioration and crisis of the security situation, and the fragility of the political situation in the midst of severe political polarization.

In light of these findings, the researchers recommended several recommendations:

1. Any reforms affecting the security establishment must be profound and based on issues of the democratization and governance of the security system.
2- Any shift towards a more democratic and open government will necessarily have to include comprehensive reform of the security sector.
3. The security institution should be subjectto civilian control and democratic supervision and held accountable in accordance with the principles of the rule of law and respect for human rights